www.kassiounpaper.com

705

الاحد 10 ايـار 2015

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «25» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

[12]

تثبيت تراجع قيمة الليرة..

الغذاء ضعف التكلفة

عدسة قاسيون ـ فيصل يعسوب

الافتتاحية

أيها السوريون، اتفقوا..!

يشق الحل السياسي طريقه تحت ضغط التوازن الدولي الجديد من جهة، وتحت ضغط الوقائع والضرورات المحلية والإقليمية، من جهة أخرى، الأمر الذي يدفع القوى جميعها، التي طالما رفضت ذلك الحل، علناً أو مواربةً، إلى إعلان موافقتها عليه، بل والانخراط في التحضير له.

غير أنّ هذا الانخراط لا يعني بالضرورة قبول تلك القوى بالوقائع الجديدة وتصرفها على أساسها، بل يعني، في حالات متعددة، تكّيفاً اضطرارياً مع الحل السياسي للعمل من داخله بغرض التلاعب به، أملاً في تنحيته جانباً للعودة إلى متاريس «الحسم» و«الإسقاط». وفي جوهر المسألة، يكمن رفض هذه القوى تقديم أي تنازل جدّي لمصلحة الشعب السوري.

إنّ طبيعة وجوهر واتجاه الحل السياسي، الذي يحتاجه السوريون حقاً، ينبغي أن يحقق، في المبدأ والمنتهى، الأمرين التاليين:

● الحفاظ على وحدة سورية أرضاً وشعباً، بما يؤدي إلى استعادة دورها الإقليمي، وتحرير أراضيها المحتلة.

● فتح الطريق أمام استحقاق التغيير الوطني الديمقراطي الجذري الشامل والعميق، سياسياً واقتصادياً اجتماعياً، كشرط موازٍ لا بد منه لإنجاز مكافحة جدية وناجعة للإرهاب، وصولاً إلى اجتثاثه.

وإن الإطار الوحيد المتوافر حالياً، في ظل درجة التدويل العالية للأزمة السورية، لتمكين السوريين من تحقيق توافقاتهم ومصالحهم هذه هو مؤسسة جنيف المطلوب منها في الجولة الثالثة المرتقبة من «جنيف» بعد المشاورات الجارية تحقيق مهام أساسية ثلاث «وقف التدخل الخارجي، وقف العنف، وإطلاق العملية السياسية فيما بين السوريين أنفسهم».

رغم ذلك فإنّ العمل ضد الحل السياسي، من داخله وتحت يافطة الالتحاق به، لا يزال إمكانية قائمة وخطرة، تظهر مؤشراتها واضحة على صعد مختلفة: فمن جهة، تظهر محاولات من لاعبين إقليميين لإعادة ترتيب الاصطفافات ضمن المعارضة السورية بما يخدم مصالح أولئك اللاعبين، بالتوازي مع قيامهم بتشجيع تحركات ميدانية تنعش آمال «الإسقاط» أو تسعى لـ«تحسين الوضع التفاوضي» لاحقاً، ولكنها جوهرياً تستفز ردود فعل ميدانية/ سياسية محددة من الطرف الآخر.

وإن المقصود من هذه المحاولات فعلياً، وإن تقنعت بقناع الالتحاق بالحل السياسي المنشود، هو منع توافقات السوريين فيما بينهم ورهنها بـالإرادات الإقليمية، أي تفصيل حل سياسي وهمي يتناقض من حيث جوهره مع الأرضية التي يمكن للسوريين الاتفاق على أساسها، وبما يمنع بالتالي الحل السياسي الحقيقي نفسه من المضي قدماً.

في المقابل، فإنّ التنازلات الشكلية، وغير المجدية، وغير الفعالة، من جانب النظام، لا تمنع الاتفاق فحسب، بل وتشرع الباب أكثر أمام درجة أعلى من التدخلات الإقليمية والدولية من الأطراف المعادية لسورية والشعب السوري، والتي سيجري تقديمها حينئذ على أنها «ضرورة» لدفع النظام نحو تقديم تنازلات جدّية..!

وبطبيعة الحال فإنّ آخر ما يهم هذه القوى، هو أنّ تصب أية تنازلات، من أي طرف كان، في مصلحة سورية والشعب السوري.

إنّ التمترس، وعدم التوافق بين السوريين أنفسهم، كما أثبتت الحياة، لم يحم أي طرف من تقديم «التنازلات»، ولكنّه وجه تلك التنازلات حتى الآن نحو الخارج، عبر التصاعد المستمر لمستوى تدويل الأزمة السورية. وإنّ استمرار عدم التوافق لن يوقف سلسلة التنازلات، ولذلك فإنّ ما ينبغي فعله اليوم هو توجيه تلك التنازلات باتجاه الداخل السوري، وباتجاه الشعب السوري الذي يستحقها، مثلما يستحق وضع حد للكارثة الإنسانية العميقة التي يعيشها.

إنّ هذه الأرضية، وإن أصبحت ضرورة لا غنى عنها لسورية وللسوريين للاتفاق فيما بينهم، فإنّها اليوم إمكانية أيضاً، ولا يجوز لأي طرف تضييعها، تحت أي ظرف أو حجة. ولذلك فإنّ الخيار الوطني الوحيد اليوم هو اتفاق السوريين فيما بينهم..

أيها السوريون، اتفقوا!

ملف «سورية 2015»

التوازن الجديد بين الحرب والسلام

05

شؤون محلية

اللاجئون السوريون أكثر من الأفغان..

09

شؤون اقتصادية

الأجر «سيرلانكي» والمصروف «سويسري»؟!

14

شؤون عربية ودولية

«النصر».. أضخم عرض عسكري في تاريخ روسيا

16

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

دفاعاً عن النقابات

اجتماع المجلس العام للنقابات هو الأول في الدورة الانتخابية الجديدة والمجلس هو أعلى هيئة قياديه تملك حق وضع الخط النقابي وأشكال تطبيقه وكذلك التوجهات الآنية والإستراتيجية للحركة النقابية، أي أن المجلس هو سيد نفسه في كل ما يتعلق بالدفاع عن المصالح والحقوق الأساسية للعمال دون وصايات من خارجه، أو تدخل مباشر في توجهاته وقراراته، وما يطرح أثناء انعقاده خاصة، وأن الدستور السوري الذي وافقت عليه النقابات وأقر باستفتاء عام، يؤكد على استقلالية المنظمات الشعبية ومنها النقابات العمالية في كل ما يتعلق بشؤونها وأشكال نضالها، من أجل صون حقوق منتسبيها ومن تمثلهم.

إن جملة الردود التي جاءت على ما طرحه أعضاء المجلس تعبر بطريقة أو أخرى عن تسيد للمادة الثامنة القديمة التي أسقطها الدستور الجديد، وجعل من المادة الثامنة الجديدة قاعدة انطلاق أساسية في العمل السياسي أو النقابي التعددي، بل جاءت الردود قفز عن الواقع الذي تعيشه الطبقة العاملة السورية.

يضاف إلى ذلك كله الاستمرار بتبرئة الحكومات المتعاقبة والسياسات الاقتصادية التي تبنتها بالقول أن لا دخل لها بتعزيز نسب الفقر والبطالة، وزيادة عدد المهمشين وبالهجوم على القطاع العام وخاصةً القطاع الإنتاجي، ودعم قوى الفساد الكبير، وبالتالي تمركز شديد للثروة، أي تمركز شديد من الجانب الأخر للفقر، وتدني مستوى المعيشة لعموم الشعب السوري ووصولهم لدرجة الفقر بحده الأدنى، وعندما يقال أيضاً: أن التلاعب بسعر الصرف وضخ الدولار بالسوق لا علاقة له بارتفاع الاسعار الجنوني بالأسواق، وأن أقصى ما قام به المسئول عن الأسعار باجتماعه مع التجار هو تخفيض سعر الموز من ألف ليرة سورية إلى ست مائة ليرة سورية!...

لقد طرح عدد لا بأس به من أعضاء المجلس قضايا تعكس الموقف الطبقي والوطني للحركة العمالية وخاصةً القضايا المتعلقة بالعمال المسرحين بأشكال مختلفة وعددهم بالآلاف دون البحث عن إيجاد حلول حقيقة لعودتهم إلى عملهم السابق، فعوضاً عن ذلك جرى تجريمهم وتوجيه التهم لهم، رغم أن الجميع يقر سواء كانوا داخل المجلس أم خارجه بحقهم بالعودة، ولكن لا أحد يتحدث عن العقبات الحقيقية التي تحول دون عودتهم وفي مقدمتها المادة «137» التي استخدمت على نطاق واسع في مواجهة العمال الأمر المفترض النضال لإسقاطها كونها إحدى أدوات الهجوم على حقوق العمال في العمل التي يكفلها الدستور.

كما أن النقطة الهامة التي لم يكن لها حظ بالنقاش بالرغم من أهميتها السياسية والاقتصادية هي رؤية الاتحاد الاقتصادية الاجتماعية مع الملاحظات العديدة حولها والتي قامت جريدة «قاسيون» بنقاشها وابداء الرأي حولها.

الاجتماع الأول لمجلس نقابات العمال الجديد:

«الاقتـــصاد المقـاوم»

إدارات متعسفة باقية وإدارات تدير العمل مُقالة!

قدم عضو مجلس اتحاد عمال حمص نزار العلي مداخلتين هامتين أشارتا إلى قضايا تعتبر متابعتها ضرورة أهمها: حول معمل السماد الآزوتي في حمص، حيث اعترض النقابي على عمليات المحاسبة غير المدروسة أو المجدية، حيث تم تغيير المدير العام لأكثر من مرة، وفي كل مرة يتم انتقاء الإدارة الجديدة من طاقم الإدارة الفاسد ذاته، وأشار إلى نموذج من ممارسات هذه الإدارة، المتمثل بنقل أحد العمال الذي طرح حقائق ووثائق بالأرقام حول الفساد في المعمل، وذلك في مؤتمر الصناعات الكيميائية، مشيراً إلى أن جهد النقابات تكفل بإعادته إلى موقع عمله.

تساءل العلي حول سبب إيقاف عمل معمل إسمنت حمص، وإيقاف رواتب عماله وإقالة إدارته، بذريعة وجود 10 عمال مسلحين، حيث أن المعمل الواقع في مدينة الرستن، استطاع الاستمرار بالعمل طيلة فترة الاضطرابات بالمدينة، وذلك بإقامة عائلات فيه وبإيجاد توافقات لمتابعة عمله، فلماذا يتوقف اليوم في أجواء الحلول والمصالحات؟!.

إن المعمل لا يزال سالماً تماماً وقادراً على العمل، وتكلفته لا تقل عن 4 مليار ل.س على السعر القديم وفي الوقت الحالي أصبحت تصل إلى أكثر من 20 مليار ل.س، مع العلم أن إدارته وعماله حافظوا عليه ولا زالوا قادرين، ولا يوجد مبرر لإيقاف العمل؟!.

الفساد الكبير متروك.. وعمال دائمين- موسميين!

أشار رئيس اتحاد عمال نفط دمشق علي مرعي، إلى الفساد الكبير في استيراد وتوزيع مادة المازوت وننقل عنه: «تم اختلاس المليارات بالوسائل كافة، 74 مليون ليتر تدفئة ذهبت للقطاع الخاص، لم يباع منها بالسعر الرسمي أي ليتر وهذا يشكل 11–12 مليار ليرة سورية، وفي كانون الأول عام 2014 وكانون الثاني 2015 تم استيراد 40 ألف طن مازوت للقطاع الصناعي والمنشآت الصناعية لم تستفد منها أية شركة صناعية لأن الربح كان ما يقارب 6 مليار ليرة سورية، حيث تم الاستيراد بـ4,3 مليار ليرة والبيع بـ 10مليار ليرة وعلى الرغم من أن الدولة حددت لهم سعر الليتر بـ 125 ل.س، فقد تم البيع بسعر يفوق الـ250 وهذا موثق، هل المحاسبة فقط للقطاع العام؟ القطاع الخاص يحصل على مخصصاته بدقة، ولا تتم عمليات تدقيق أو معايرة أو رقابة أو مخالفة؟ إننا نتحدث هنا عن فساد كبير موثق لا تتم محاسبته!».

أما غسان السوطري رئيس الاتحاد العام لعمال الصناعات الكيميائية، فقد قدم مداخلة يطلب فيها توضيحات من وزارة الكهرباء حول كميات الغاز الموجودة والمتوفرة، ومستوى استخدامها في قطاع الكهرباء، كما تحدث عن العمال الموسميين الذين أصبحوا يسعون للحصول على حقوق الحد الأدنى بالمطالبة بالتحول لعمال ميامين؟! هؤلاء العمال على طبيعة عمل دائمة، بينما تصنيفهم ومعاملتهم موسميين حيث أشار إلى أن: «عمالنا لهم أكثر من 15 عاماً وهم يقومون بالعمل المستمر خاصة عمال تعبئة وحدات الغاز والمحروقات، حيث لا يوجد لدينا عامل موسمي في شركة محروقات أو في وزارة النفط!».

طيارتين فقط للمؤسسة العامة و«التقشف منجز»!

قدم رئيس نقابة عمال النقل الجوي مداخلة هامة حول واقع قطاع الطيران العام، والاتجاه نحو تحرير القطاع. حيث أشار إلى أن المنافسة غير متكافئة بين القطاع الخاص المستحدث في الطيران، وبين مؤسسة الطيران العربية السورية، حيث يتمتع القطاع الخاص بكامل المرونة، ويعمل بدون تدخل الحكومة وإلزامه بقراراتها، بينما تكبّل الأنظمة والقوانين والتشريعات عمل المؤسسة العامة.

كما أشار المداخلون من قطاع النقل إلى أن مؤسسة الطيران أصبحت مهددة فهي تمتلك 3 طائرات فقط، وإحداها ستخرج عن العمل بعد فترة قصيرة، بينما تتأخر دون مبرر عقود الشراء من أصدقاء سورية.

وأضاف قحطان رئيس النقابة إلى أن قرار تخفيض النفقات الصادر عن رئيس مجلس الوزراء رقم 1143 القاضي بتخفيض عدد الموفدين والموظفين المحليين في المحطات الخارجية للمؤسسة، سيؤدي إلى إرباكات في العمل حيث أنه في بعض الدول لا يسمح بتخفيض العدد، ما قد يؤدي إلى إغلاق هذه المحطات بشكل كامل وهي محطات رابحة!

مشيراً إلى أن تخفيض النفقات منجز في المحطات السورية الخارجية قبل القرار، حيث قال: «من المفترض أن يكون عدد الموفدين المحليين إلى المحطات الخارجية 40 موفداً، بينما العدد حالياً 14 موفد ورواتبهم أقل من الموفدين الحكوميين الخارجيين بـ40% قبل الأزمة، ويضاف إلى

عوضاً عن حكومة تصريف الأعمال!

ذلك أنه تم تخفيض رواتبهم أيضاً بنسبة 40%!» فإلى أي حد التقشف يستمر، وهل المطلوب هو تسليم المحطات لوكلاء؟!
وأضاف ليؤكد عدم جدوى التخفيض وتسليم الوكلاء قائلاً: «سيحصل الوكلاء من عمولات قطع التذاكر على وسطي 2500 دولار يومياً، مع العلم أن مجموع رواتب الموظفين جميعهم 1500 دولار أي في يوم واحد يحصل على ما يقارب ضعف رواتب الموظفين!».

التكلفة تتزايد عاماً بعد عام..

عضو المكتب التنفيذي ومسؤول الشؤون الاقتصادية، قدم جملة أرقام حول السلة الغذائية الضرورية، قائلاً: «نحتاج يومياً إلى 2400 سعرة حرارية، كانت تكلفتها اليومية في عام 1987 : 16 ل.س، وفي عام 2001: 48 ل.س، أما في عام 2012 بـ 90 ل.س، أما في عام 2015 فقد وصلت إلى 386 ل.س، وبالتالي فإن حاجة الغذاء بالحد الأدنى للأسرة السورية التي متوسطها 5 أشخاص 59 ألف ل.س تقريباً للغذاء فقط، قبل ارتفاع الأسعار الأخير، وهذا فقط دون أن نتكلم عن اللباس والصحة والحاجات الأخرى..»
وأكمل: «يحتاج المواطن السوري معيل الأسرة إلى 90 ألف ل.س حتى يستطيع أن يعيش في ظل هذه الظروف»!. مضيفاً تساؤلاً ومقترحاً حول ضرورة التفكير بإنتاج السلة الغذائية بالكامل محلياً.

تساؤل حول صفقات نقل الأقماح

رئيس اتحاد عمال الحسكة ذكّر وزير العمل، بتأكيداته ووعوده خلال لقاءات تلفزيونية سابقة، بحل مسألة عمال المحالج والعمال المصروفين من الخدمة في مجلس مدينة الحسكة والعمال اللذين يتعاقد معهم المتعهدون بصفة عمال نظافة، ووعده بتكليف المفتشين بالتحقق من صرف التعويض المعيشي لكافة أنواع العمال.
كما أشار رئيس الاتحاد إلى ضرورة إعادة النظر والتدقيق لعمليات نقل الأقماح قائلاً: «صفقات لنقل الاقماح من المحافظة من خلال متعهدين وملتزمين لا علم لنا بهم هل يعقل بهذا الظرف أن نغض الطرف عنهم، ينبغي التدقيق..»

القادري.. كلمة الختام

قدم رئيس الاتحاد مداخلة أخيرة أشارت إلى ضرورة متابعة المسائل العمالية المطروحة، وأهمها قضايا العمال المسرّحين على غير وجه حق، مشيراً إلى جملة قضايا إجرائية وتنظيمية نقابية على طريق العمل والتحقيق، من بينها تشريع التنظيم النقابي الجديد، وتوسيع وتقوية اللجان النقابية على اعتبارها الحلقة الرئيسية في قوة التنظيم العمالي، بالإضافة إلى الحديث حول مشاريع مؤسسات تأمينية واستثمارية عمالية
وأخيراً انتقد القادري إجراءات الحكومة وتحديداً الغياب التام لعمليات ضبط الأسعار، موجهاً كلامه لوزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، الذي أكد أنه «اجتمع مع التجار وحذرهم من رفع الأسعار!»..

العمال المسرّحون: البراءة لا تكفي لإعادة المصروفين تعسفاً!

تضمنت مداخلات النقابيين من دمشق، وحلب، ودرعا، والحسكة، ودير الزور مسألة العمال المصروفين من الخدمة دون وجه حق، أي الحاصلين على ورقة غير محكوم أو إخلاء سبيل، حيث ذكر حسام ابراهيم رئيس اتحاد عمال دمشق أن «هناك الكثير من العمال صرفوا دون أن يتعرضوا لأية ملاحقة أمنية»، أما شفيق طبرة نقابي من دمشق فقد أشار إلى أن: « رئيس الوزراء وعدنا في هذه القاعة لخمس مرات بتشكيل لجان لحل مسألة المصروفين من الخدمة ولم يشكل شيء»!.

دير الزور تستغيث: «الجسر الجوي للتجار»!

ثلاثة مداخلات من محافظة دير الزور، حملت معها تفاصيل هامة حول واقع المدينة المحاصرة التي «تستغيث وتدق أجراس الخطر» كما ذكر طلال عليوي رئيس اتحاد عمال دير الزور.
أهم ما جاء في المداخلات هو كشف بعض النقاط السلبية في إدارة مسألة الإغاثة وتأمين حاجات أهل دير الزور المحاصرين، والتي تضاف إلى انعدام التغطية الإعلامية للحدث الخطير.
ذكر رئيس اتحاد عمال دير الزور، أن الجسر الجوي الذي ينقل إمدادات الغذاء، أصبح جسراً للتجار، حيث تنقل مواد التجار، الذين يبيعونها بأسعار مرتفعة، وأضاف : «علمنا من المحافظ أن 500 طن قابعة في مطار دمشق خاصة بالخزن والاستهلاكية ولكنها لا تنقل وبالمقابل تنقل المواد العائدة للتجار، وأن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك يرفض نقل المواد الخاصة بأبناء دير الزور بسبب القيمة المضافة التي تضاف على المادة، هذا ما وصلنا، ونحن مستعدون أن ندفع القيمة المضافة لكي ينقل لنا ما يسد رمق أطفالنا وجوعهم!».
تابع العليوي في مسألة الرواتب الموقفة: »لم يبق في دير الزور إلا ذوي الدخل المحدود وصغار الكسبة والحرفيين، أما المتكرشين فقد تركوها منذ زمن بعيد، ومع هذا فإن عمال دير الزور والمتقاعدين لم يأخذوا رواتبهم منذ أكثر من 4 أشهر!»
وأضاف المداخلون من نقابيي الدير بأن كلاً من وزارة الشؤون الاجتماعية ومؤسسات الإغاثة والجمعيات لم تؤدي أي دور، ومواد الإغاثة تصل دير الزور لتباع وليس لتوزع!.

نفي حكومي والرواتب تنتظر البراءة!

نفى المسؤولون والحكوميون الحاضرون، نقل مواد التجار، وأمام تأكيد النقابات، أشار المعنيون بالرد إلى أن الأمر إن حدث فهو من «ضعاف النفوس»!، واقترح أحدهم أن يقوم العمال بفتح الطريق، عوضاً عن الجسر الجوي؟!
أما وزير الكهرباء فقد أفصح أن جزءاً من الرواتب المتوقفة، ينتظر أن تساهم نقابات العمال في تسليم قوائم بأسماء العمال الأبرياء لتصرف رواتبهم!.

«الاعتماد على الذات» مطالب محقة برفع الشعار المنسي!

يؤكد أغلب النقابيون في مداخلاتهم على مسألة الوضع المعيشي المتردي، ودور السياسات والحكومة بذلك، كما أشارت مداخلات عديدة على التضارب بتصريحات الحكومة وعلى تردي سياسة حماية الليرة، وضبط الأسعار، وقالت أصوات عمالية: «حكومتنا حكومة تصريف أعمال ليس لديها رؤية اقتصادية ولو لمدة شهر، ويجب أن يتبنى القطاع العام شعار «الاقتصاد المقاوم»، وأن يكون الاتحاد العام في مقدمة من يعمل على هذا الموضوع»..
استذكر النقابيون محقين أزمة الثمانينيات ورفع شعار: «الاعتماد على الذات» الذي ساهمت نقابات العمال بالدفع باتجاهه في مؤتمر الإبداع والاعتماد على الذات.
أكدت مداخلات كل من عمر حورية عضو المكتب التنفيذي، والنقابي نزار العلي، ورئيس الاتحاد المهني للصناعات النسيجية عمر الحلو وغيرهم، على ضرورة تفعيل سياسة الاعتماد على الذات، حيث قدم الحلو على سبيل المثال اقتراحاً بتوسيع زراعة القطن في المناطق الأكثر أمناً في سهل الغاب، لحماية هذه الصناعة الهامة التي كانت تشغل 33% من القوة العاملة في سورية، ويتوقف اليوم 12 معمل من معاملها الـ 25.

ردود رسمية «منفعلة»!

انفعل أحد المسؤولين الحاضرين وضاق صدره، راداً بأسلوب غير مناسب على تأكيد النقابيين على مبدأ الاعتماد على الذات، معتبراً أنها سياسة بديهية وأن سورية رائدة في الاعتماد على الذات ولا تزال!؟..

في رؤية النقابات الاقتصادية-الاجتماعية «2/2»

لقد بيّنا في العدد الماضي في المعالجة الأولى لرؤية الاتحاد العام لنقابات العمال غياب أهم التحولات الاقتصادية التي ينبغي أن تصاغ رؤية النقابات على أساسها، وهي «التمركز الشديد للثروة، ما أدى إلى تفاوت كبير في توزيعها، وهيمنة رأس المال الطفيلي على الاقتصاد السوري».

■ محرر الشؤون العمالية

وبيّنا سابقاً أن المطلوب هو أخذ هذين المتغيرين الخطيرَين المتعمّقين في الأزمة، كمحدد لصياغة الرؤية الاقتصادية لمستقبل البلاد التي ينبغي أن تحقق مصلحة غالبية الشعب، أي مصلحة عماله بالدرجة الأولى، الذين هم منتجو الثروة الفعليين، والذين سحقهم تمركز الثروة وانهارت مكتسابتهم بتصاعد دور رأس المال الطفيلي.

نقطة منهجية

إن نقطة انطلاق برنامج الحل الاستراتيجي يجب أن تثبت حقيقة – «تلاقي مصلحة عموم الشغيلة كضرورة لتحقيق مصلحة الدولة السورية» وتناقضها مع مصلحة رأس المال الطفيلي. وفيما لو حُسمت هذه البديهية التي صارت أمراً يفقع العين في الأزمة بعد هروب الرساميل التي كدسوها ما قبل الأزمة، وتحقيق المضاربين وتجار الأزمات أرباحاً بالمليارات من الأزمة، بمقابل صمود العمال في منشآتهم رغم تردي أجورهم وصبرهم على سياسات الحكومة مراعاةً لظروف الأزمة. إن كل ذلك سيفضي لضبط رؤية النقابات لاستهداف «أعمق عدالة في توزيع للثروة مع استمرار تلبية الحاجيات المادية المتنامية» لعموم الشعب السوري وعلى رأسه شريحته المنتجة أي عماله.

وللتاريخ ينبغي القول أن جزءاً هاماً مما جاء في الرؤية توخى الوصول لهذا الهدف، لكن بعض طروحاتها لم تستطع التعمق أكثر في مقتضيات تحقيق الهدف، خاصة وأن الرؤية مصاغة على مبدأ «قول كل شيء» لكنها بذلك «أغفلت أشياء حاسمة». فما الذي أغفلته هذه الرؤية؟

تتكثف إشكالية الرؤية في الموقف من السياسة النقدية للمصرف المركزي، والسياسة المالية للحكومة.

النمو من دون عدالة!..

لقد اعتنت الرؤية بجانب البحث عن مصادر النمو في قطاعات الإنتاج الرئيسية، وذلك لتلبية الاحتياجات، لكنها تعاملت إلى حد بعيد مع الرؤى والإجراءات المتعلقة بجانب العدالة في توزيع الثروة، وكأنها قضية ملحقة بعملية نمو الإنتاج، بينما يشير الواقع أنها باتت شرطاً له.

مع ذلك سنتبين بعض الإشكالات في الرؤى المتعلقة بجانب نمو الإنتاج الذي أفردت له الرؤية الشأن الأكبر، فتحدثت عن «التأكيد على دور الدولة الاقتصادي الإنمائي والتنظيمي والرعائي والرقابي» ولا ندري هنا لماذا غاب الحديث بشكل حاسم عن دور الدولة في الإنتاج والاستثمار؟! هل الصيغة المستخدمة تضمن ذلك أم أنها مصممّة لتكون حمّالة أوجه؟! أم أن الرؤية ترى إمكانية تحقيق نمو دون دور مباشر وقيادي للدولة في الإنتاج؟! طبعاً لا جدل كثيراً حول ضرورة دور ما للدولة، ولكن السؤال ماهو حجم هذا الدور وطبيعته، هل هو قيادي ورئيسي، أم مشارك، أم توجيهي فحسب؟!

ما العلاقة بين القطاع الخاص والعام؟

عادت الرؤية للتأكيد على «مضاعفة الاستثمارات الحكومية في القطاع الزراعي» و«وضع استراتيجية وطنية لإعاد بناء المنشآت الصناعية العامة والخاصة» في الصناعات التحويلية، مؤكدة بذلك على دور الدولة في إنتاج الخيرات المادية مباشرة لكن دون توضيح حجم هذا الدور اللاحق فهل هو أساسي أم ثانوي؟ وماذا عن قانون التشاركية في هذا السياق الذي يحدد طبيعة العلاقة بين القطاع العام والخاص في مجال الاستثمار؟ صحيح أن الرؤية دعت إلى إعادة النظر بقانون التشاركية وذلك في الفقرة المتعلقة بإعادة الإعمار لكنها لم تحدد اتجاه تغيير هذا القانون!.

لقد انعكس التحديد غير الواضح لتلك العلاقة أيضاً في قضية «جذب الاستثمار» ليس من ناحية العلاقة بين القطاع العام والخاص فحسب، بل لإغفالها تحديد مهمة «القطاع الخاص الوطني» فرأت «ضرورة إعادة النظر بقوانين وتشريعات الاستثمار المعمول بها حالياً، لتوحيدها في تشريع واحد تشرف على تنفيذه الحكومة بالتنسيق مع القطاع الخاص الوطني..». ألا ينبغي تحديد طبيعة ودور القطاع الخاص الضرورية بشكل جدي لتحقيق أهداف أية خطة تنموية؟!.

لقد تفادت الرؤية إشكال عدم تحديد طبيعة الاستثمار ووظيفته، عندما تعاطت مع الاستثمار الأجنبي لاحقاً، فأكدت على ضرورة «تقييد الاستثمارات الأجنبية وحصرها بما تحتاجه البلاد، وتوجيهها لخدمة الاقتصاد الوطني» وهذا جيد، لكن هذا المحدد يبقى فضفاضاً ويحتاج إلى تعميق، رغم محاولته لوضع محدد لمخاطر الاستثمار الأجنبي وكيفية توجيهها، وهذا يحسب لها.

أين دور الدولة في التجارة؟!

ومن نتائج الالتباس في دور الدولة أيضاً، هو الموقف من التجارة بشقيها الداخلية والخارجية، حيث لم توضح الرؤية ولم تتحدث مطلقاً عن أي دور للدولة في التجارة الخارجية، وتحديداً في مجال الاستيراد، بل على العكس تحدثت عن دور للقطاع الخاص في الصادرات. وفي التجارة الدخلية تحدثت عن «توسع في تجارة التجزئة الحكومية، ولجم للاحتكار وضبط للأسواق بإلزامه بالفواتير» وكأن هذه الآليات التي يستخدم معظمها حالياً نجحت يوماً في لجم ارتفاع الأسعار. إن معالجة الرؤية للتجارة الداخلية لا تخرج قيد أنملة عن عقلية اقتصاد السوق المتبعة حالياً، أما بالنسبة للتجارة الخارجية، فرغم الحديث عن «ترشيد الاستيراد وحماية الصناعة الوطنية....وتفعيل التجارة مع الدول الصديقة»، فهي تغفل دور الدولة المباشر وتطلق العنان لرأس المال التجاري دون ضوابط هامة.

تكثيف للمشكلة!

تتكثف إشكالية الرؤية بشكل واضح في الموقف من السياسة النقدية للمصرف المركزي، والسياسة المالية للحكومة، وهما أدوات التحكم الرئيسية للدولة في الاقتصاد إلى جانب القطاع العام، ونجد أن الرؤية لم تلحظ إطلاقاً أهم إشكالات السياسة النقدية قبل الأزمة، وأثنائها، والتي ستستمر إلى ما بعدها فيما لو ظلت الأطراف المعنية تسمح بـ« تحرير ميزان المدفوعات» والذي سمح عملياً بزيادة المستوردات على حساب الإنتاج الوطني، كما سمح بدخول أموال الخليج للمضاربة وإخراج أرباحها دون أي وازع، وسمح بالمتجارة بالدولار، وسمح للأموال السورية وغيرها بالهروب خارج البلاد على مرأى وأعين الجميع وهي التي تحصى بمئات المليارات والتي احتجناها في ظروف الأزمة فلم نجدها، وسنحتاجها بكل تأكيد في المراحل اللاحقة.

أما بالنسبة للسياسة المالية المتعلقة بالبحث عن إيرادات مالية للدولة، فجاء الحديث عن «إيجاد مزيد من الموراد المالية لخزينة الدولة» كلاماً مموهاً، لا بل خطيراً، فمن أين ينبغي أن تزيد الدولة مواردها؟ عبر رفع أسعار خدماتها، أم عبر فوائضها من القطاع العام، أم عبر الضرائب؟ وفيما لو كانت الضرائب هي الجواب، فعن أية ضرائب نتحدث؟ على الثروة؟ أم على استهلاك صغار الكسبة ودخولهم، أم من كبار رؤوس الأموال؟!! وهو ما يعني أن الرؤية الاقتصادية أغفلت جانباً أساسياً، وهو كيفية تمويل الدولة لاستعادة النمو الاقتصادي بإمكاناتها الذاتية، ناهيك عن غياب الحديث عن ضرورة حسم التعامل مع الفساد الكبير، والتعويضات من الدول المعتدية على أراضينا، كموارد اقتصادية ينبغي زجها في عملية إعادة الإعمار...

خطوة ناقصة لكن ضرورية!

تحدثت الرؤية عن «إيصال الدعم لمستحقيه» كجانب اجتماعي وهي صياغة مكرورة لحكومات سابقة، بيما كان ينبغي الحديث عن تصحيح العلاقة بين الأرباح والأجور في الناتج القومي لحسم قضية تحقق الدور الاجتماعي من حيث المبدأ. كما تحدثت عن مكافحة الفساد بصياغات مكررة، وقد لا يضيرها التكرار، إلا أنه كلام عام غير محدد، كما أن الرؤية لم تحسم المدى الزمني للسعي لتطبيقها، فهل هذه المهمات مفتوحة الأمد؟ ومتى سيكون لزاماً علينا البدء بها؟ لن نستفيض بشرح مثالب كل ذلك هنا فللحديث بقية.

لكن ما ينبغي التأكيد عليه هو أن تركيز الرؤية على جوانب النمو أكثر من جانب العدالة الاجتماعية، وعدم الحسم في معظم مفاصل الرؤية بدور قيادي مباشر للدولة يضعنا أمام صياغة مكررة لـ «اقتصاد السوق» بقليل من الرتوش»، وهو ما يعني التسليم لواقع هيمنة رأس المال الطفيلي وتمركز الثروة وتدهور وضع العمال وغالبية الشعب بالضرورة. رغم كل ذلك، إن هذه الخطوة التي قام بها الاتحاد تشكل نقطة فارقة في تثبيت انفصال العلاقة بين الحكومة والنقابات وتغيير شعار «الحكومة والنقابات فريق عمل واحد» وهذا مدخل لتحقيق النقابات لدورها الوظيفي كمدافع عن مصلحة العمال والشعب، رغم قصوره عن تحولها لمهمات عمل نضالية مستمرة.

التوازن الجديد
بين الحرب والسلام

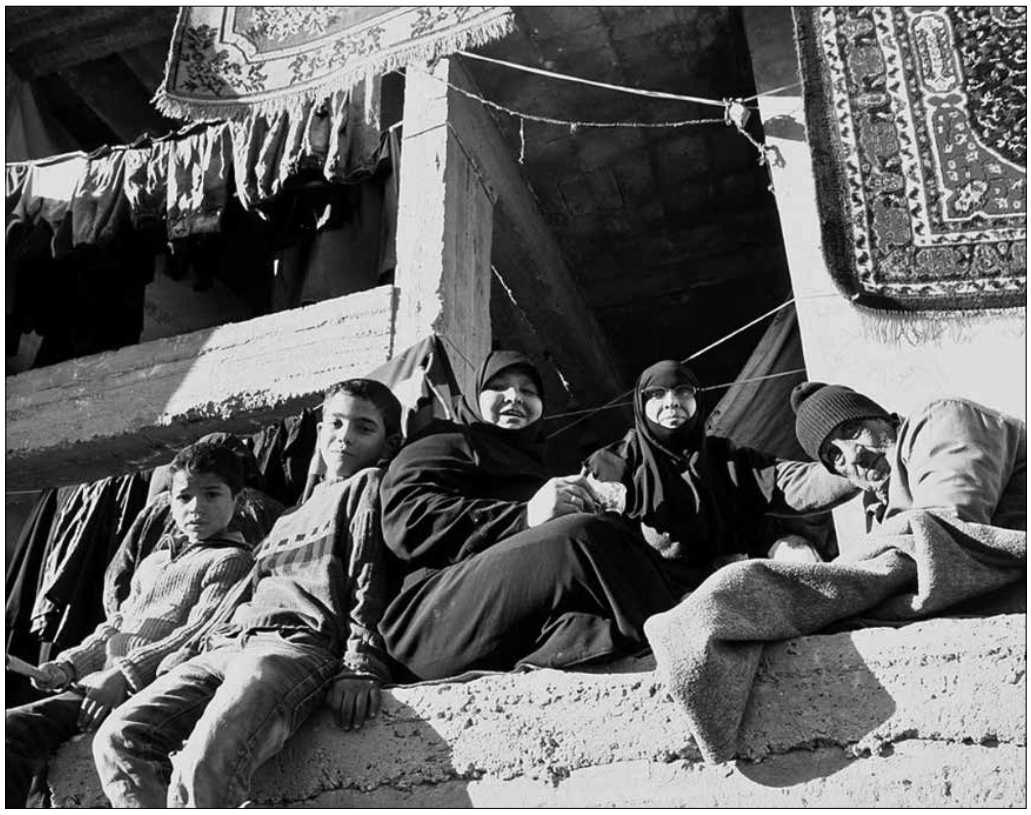

تتزامن الذكرى السبعون للانتصار على الفاشية هذا العام مع مرحلة تاريخية جديدة تمر بها البشرية، فيها من الشبه مع القديم، ومن الجديد المختلف كثيرٌ مما يستحق التوقف عنده. في القرن الماضي استطاعت قوى السلام بقيادة الاتحاد السوفياتي أن تجهض المولود الفاشي من رحم الإمبريالية العفن، ومن الرحم ذاتها تواجه البشرية اليوم مولوداً فاشياً جديداً.

■ د.اسامة دليقان

خطورة المسألة يمكن طرحها اليوم كالتالي: كيف ستنتهي الحرب العالمية الثالثة القائمة؟ بمقبرة جماعية للحضارة البشرية! أم ببداية سلام دائم؟ إنّ الجواب رهن بنجاح أو فشل قوى السلام في إخمادها.

سلام-حرب: فرز جديد

يشهد العالم اليوم فرزاً دولياً عابراً حتى للاصطفافات الطبقية، فإضافة للشعوب بطبقاتها العاملة الأدنى والأفقر، وصغار البرجوازية المتزايدة التدهور نحو الأسفل، ستنضم لقوى السلام أيضاً أجزاء من القوى الرأسمالية «العاقلة» والمعرضة مثل باقي أعضاء هذا التحالف لتهديد حياتها ومصالحها الحيوية مباشرةً من الحروب والنزاعات المسلحة المستعرة اليوم عبر العالم من جانب القوى «المجنونة»، أي الفاشية، وبالتالي فإن مكونات تحالف قوى السلام هذه تجمعها مصلحة وجودية، البقاء على قيد الحياة بالحد الأدنى، ولذلك لها كل المصلحة في إنهاء النزاعات وحلها سلمياً، وإيقاف الحروب المدمرة.

بالمقابل تضمّ «قوى الحرب» القوى الأكثر فاشية وعدوانية ورجعية، المتمثلة بشرائحها القائدة، برجوازية رأس المال المالي العالمي، وترسانتها المادية من الأسلحة، وأدواتها البشرية، العسكرية من جيوش، وعصابات، ومقاتلين الشركات الأمنية والتنظيمات الإرهابية المتنوعة، فضلاً عن كوادرها الإعلامية والفكرية، وأدوات هيمنتها الاقتصادية ولإيديولوجية، التي لم يعد يخفى على أحد توسّلها بإذكاء الصراعات داخل المجتمعات على أسس الاختلافات الثانوية، من قومية ودينية وطائفية وغيرها.. وعلى هذا النحو فإن قوى الحرب أيضاً ليست صافية طبقياً، بل تضم إضافة لشرائح البرجوازية الكبرى من الطغمة المالية القابعة في رأس هرم قيادتها وإدارتها، الأجزاء من الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة، الأكثر ضلالاً، وعرضة لغسل أدمغتهم، بسبب إعدادهم لذلك، الذي ساهمت فيه بقوة ظروف الإفقار والتعطيل عن العمل، والتخلّف التي يعيشونها، ولا سيما بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى للرأسمالية التي انفجرت منذ العام 2008 وما زالت تستعر وتزداد تفاقماً وتعقيداً حتى اليوم.

الرأسماليات التابعة وقوى الحرب

لعل أهم الدروس التي يستفاد منها في الأزمات المعاصرة التي تحولت إلى حروب تدخل إمبريالية بأشكال مختلفة، ملاحظة دور غياب عوامل الوقاية والمقاومة الكافية لدى الدول الضحية. الدول الثالثية جميعها التي تعرضت للتدخلات الأخيرة، تميزت بسمة عامة مشتركة، وهي وجود نظام اقتصادي – اجتماعي ذو نموذج رأسمالي نيوليبرالي، ضعيف أو عديم التنمية، مع تدهور المؤشرات الاقتصادية-الاجتماعية، مثل تفاقم البطالة والفقر، واتساع التفاوت الطبقي، وثراء شريحة صغيرة من المجتمع على حساب باقي فئات الشعب، شريحة الفساد الكبير، والتي تنتمي طبقياً إلى نوع خاص من البرجوازية، ما يعرف بالكومبرادور، التي تعتبر من أحد أهم وسائط تهريب كميات العمل والثروة الوطنية من داخل هذه البلدان إلى رؤوس الأموال الغربية بشكل خاص، مقابل حصولها على حصة من هذا النهب، تضمن إخلاصها لأرباب نعمتها في الخارج.

وتم تيسير عمل الكومبرادو بشكل كبير بعد التحولات الاقتصادية باتجاه تبني الإصلاحات النيوليبرالية ووصفات مؤسسات رأس المال المالي العالمي «صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية». و تقاطع مصالح هذه الشريحة بقوى الحرب العالمية، مما يدفعنا إلى نتيجة مفادها بأنه لا يمكن ارساء استقرار وسلام حقيقي دون مقاومة هذه الشريحة، بما يعنيه من قطع أحد الشرايين الهامة التي تغذي قوى الحرب الإمبريالية العالمية، مما يعني أنّ أية تسوية سلمية للأزمات لا يمكن ضمان استمرارها وعدم انتكاسها مستقبلاً دون إجراء تغيير النظام الذي ولّد الأزمة تغييراً وطنياً متكاملاً من النواحي السياسية والاقتصادية-الاجتماعية والديمقراطية في هذه البلدان بحيث يضمن استعادة السيادة وإدارة مقدرات هذه البلدان إلى أيادي الشرائح الشعبية الأوسع صاحبة المصلحة الحقيقية في الحفاظ على الأمن والسلام وضمان مقاومة أي هجمات فاشية خارجية أو تخريب داخلي.

«عدم الانحياز» اليوم؟

ولدت ما تسمى «حركة عدم الانحياز»، في ظرف التوازن الدولي السابق، بعد الحرب العالمية الثانية، وفي ظل الحرب الباردة، وضمت تلك الكتلة من الجغرافية السياسية البشرية «بلدان العالم الثالث»، التي وجدت ذلك الظرف التاريخي الذي أتاح لها من جهة أن تتحرر من السيطرة المباشرة للقوى الاستعمارية القديمة الأوروبية «بريطانيا وفرنسا بشكل رئيسي» على خلفية ضعفها وتراجع وزنها الدولي كنتيجة للحرب العالمية الثانية، والتي لم تستكمل أبداً من جهة ثانية استقلالها الوطني، واستمرار تبعيتها الاقتصادية للمعسكر الرأسمالي، وعدم تحقيق تحررها الاجتماعي

كان موقف عدم الانحياز القديم يعني بأحد أوجهه الاختيار بين نظامين اقتصاديين اجتماعيين مختلفين «الرأسمالية الطرفية، أو الاشتراكية»، ويتيح إمكانية الوقوف على الحياد إزاء حرب باردة كانت تجري خلالها عملية تراجع الاتحاد السوفييتي ومنظومة الدول الاشتراكية، بخاصة منذ أوائل الستينات، مقابل إعادة ترتيب الرأسمالية لأوراقها بشكل «سلمي» نسبياً، نحو صعود الولايات المتحدة الأمريكية لتصبح القوة الإمبريالية الأولى بعد تراجع القوى الإمبريالية الأوروبية التقليدية، وصولاً إلى سقوط الاتحاد السوفييتي وتطويب أمريكا قطباً عالمياً أوحداً.

كان ذلك زمناً آخر، أما اليوم في زمن الحرب العالمية الجديدة المهددة بفناء البشرية هل يبقى «الحياد إيجابياً»؟ هل يملك أحد ترف «عدم الانحياز»؟

لم يعد يوجد معسكر اشتراكي، فالبشرية جمعاء ترزح تحت نير الإمبريالية الكاملة التطور والتعفّن والتي أطبقت على كامل مساحة الكرة الأرضية، ولم يعد ثمة ملجأ احتياطي غير «مُرَسْمَل»، كما كان فضاء الاتحاد السوفييتي حديث الانهيار، لكي تصدّر الإمبريالية أزمتها الاقتصادية البنيوية إليه، وتنهبه وتعتاش عليه عقداً آخر من الزمن «حتى 2001»، قبل أن تنتهي عملية رسملته ورسملة الأرض قاطبة فتختنق بأزماتها الاقتصادية من جديد «2008» فتلجأ إلى تنفسها الاصطناعي القديم – الحرب، ولو بشكل جديد، حرب عالمية ساخنة وغير تقليدية، تدارعن بعد من قبل قيادة القوى الفاشية الجديدة العالمية، من مقر أركانها المركزي في واشنطن، بينما تتوزع قياداتها الفرعية وجيوشها إقليمياً عبر خارطة الحرائق العالمية، من النازيين الجدد في أوكرانيا، إلى «إسرائيل»، والقاعدة وتفرعاتها، و«داعش» وأخواتها، في العراق وسورية، وليبيا، واليمن..

بالمقابل نجد تحالف قوى السلام الجديد يتبلور ضدّ هذه الحرب «نواته روسيا والصين» ويضم دول «بريكس»، والديمقراطيات الشعبية في أمريكا اللاتينية «كوبا، فنزويلا، بوليفيا»، وهو إلى توسع ملحوظ، مع مؤشرات لالتحاق قوى «عاقلة» من رأسماليات أوروبة الغربية أيضاً.

قوى السلام الجديدة هذه تلاحق الحرائق لإطفائها، وسحب ذرائع الحرب، وتفكيك ألغامها، والضغط لحل النزاعات بوسائل سياسية وسلمية، وجهودها مبشّرة بالخير، وقد مرت في الفترة الأخيرة بمحطات نوعية «النووي الإيراني، اليمن، سورية» ، قد تصبح عند تمام نجاحها نموذجاً يحتذى، وفاتحةً لسلسلة انتصارات على فاشية القرن الواحد والعشرين الجديدة، وبالتالي أملاً بإنقاذ مستقبل المجتمع البشري.

فماذا يعني «عدم الانحياز» اليوم؟ الإجابة على هذا السؤال تتطلب أولاً الإجابة عن سؤال ثانٍ: هل يمكن لأية قوة، جماعة، أوحتى فرد اليوم، الوقوف موقف الحياد في الاختيار بين قوى السلام، وقوى الحرب؟ إنّ متابعة التفكير المنطقي بالسؤال تحتاج أيضاً إلى الإجابة عن سؤال ثالث: هل قوى السلام وقوى الحرب اليوم ثنائية حقيقية موضوعياً، أم هي ثنائية وهمية؟ نتابع التفكير.. التجربة معيار الحقيقة. بتجربتنا القريبة منا في الأزمة السورية على الأقل – ويمكننا ضرب أمثلة مشابهة من التجربة الأوكرانية، الإيرانية، واليمنية، وغيرها..

– هل يمكن الحياد في الاختيار بين تأييد مشاريع قرارات التدخل الخارجي العدواني الأمريكي على سورية «قوى حرب»، أو تأييد فيتوات روسيا والصين في مجلس الأمن الدولي ضد تلك المشاريع «قوى سلام»؟ لنتذكر التناقضات غير القابلة للحل التي دخلت بها بعض القوى والشخصيات التي حاولت عبثاً التوفيق بين الأمرين، فخرجت بصيغة «لعم» البائسة «لا ونعم!». بالمثل مؤخراً تلاحظ محاولة البعض التضليلية لطمس التناقض الحقيقي بين ثنائية «قوى السلام – قوى الحرب الفاشية»، وإظهار روسيا وأمريكا على أنهما ثنائية وهمية عبر إشاعة مقولة أنهما مجرد «قوتين تتصارعان على تقاسم سورية بينهما». إنّ مواقف الحياد الظاهري من هذا القبيل مهما بدت لأول وهلة «وطنية» بإدعائها الـ» لا شرقية ولا غربية» هي بالممارسة العملية، ومن حيث تعي أو لا تعي، لا تصبّ إلا في طاحون استمرار الحرب وتسهيل العمل القاتل والتدميري لقواها الفاشية، وتعرقل وتؤخر مساعي قوى السلام والحلول السياسية.

هل يمكن الحياد في الاختيار بين تأييد مشاريع قرارات التدخل الخارجي العدواني على سورية أو تأييد فيتوات روسيا والصين في مجلس الأمن الدولي

إنّ تكاتف قوى السلام العالمي اليوم وتوسيع تحالفها وتقويته ترقى إلى مهمة إنسانية عظمى تفرض نفسها بالدرجة الأولى على قوى الشعوب وتنظيماتها المختلفة الأشكال اجتماعياً وسياسياً، التي يعول الكثير عليها كضمان لتظهير توازن القوى الدولي الجديد وتحريكه بسرعة أكبر ضدّ قوى الحرب والفاشية الجديدة، والانتقال من مقاومتها وردعها إلى هزيمتها والانتصار النهائي عليها، وفتح أفق جديد لمستقبل أفضل للمجتمع البشري.

عرفات لـ«توب نيوز»:

الدعوة لـ«جنيف» لا تتم دون توافق روسي- أمريكي

بثت قناة «توب نيوز» يوم الأربعاء 2015/5/6 حواراً أجرته مع الرفيق علاء عرفات أمين حزب الإرادة الشعبية وعضو قيادة جبهة التغيير والتحرير، تناول آخر تطورات المشهد السياسي وخاصة التحضيرات الجارية باتجاه «جنيف-3» والآفاق المتوقعة..

احتمالات النجاح أعلى من السابق

بدأ الحوار بسؤال عن الجديد في تركيبة اللقاءات الممهدة لـ«جنيف-3»، وفيما إذا كان تغير التركيبة يسمح بالتفاؤل بإحداث اختراق جدي في المشهد السوري. في إجابته أكد عرفات أنّ: «الاختراقات لها علاقة أولاً: بميزان القوى الدولي الذي يتغير خلافاً لمصلحة الأطراف التي تدفع العالم نحو تسعير الصراع، أي أنّ قوى الأمريكيين الذين يشعلون الحريق في العالم تنخفض، وبالتالي فإمكانية تحقيق نجاحات في إطفاء الحرائق ومنع إشعال المزيد منها هي إمكانية جدّية ترتفع حظوظها». وتابع: «احتمال الوصول إلى اتفاق- والتوافق موجود برأيي- في الجهود التي يقوم بها السيد دي ميستورا في التحضير لـ«جنيف3» هو احتمال مرتفع مقارنة بتجربة «جنيف-2» الفاشلة، حيث شكّل اجتماعا موسكو التشاوريان تحضيراً لهذه الانطلاقة، وقد جرى من خلالهما إيجاد ذلك الطرف المعارض الذي سيشارك في «جنيف-3»، وهذه المسألة كانت واحدة من المسائل الإشكالية في مؤتمر «جنيف-2». ويعزز احتمالات النجاح أن موضوع حضور إيران قد تم حله، ليس في موسكو بطبيعة الحال، بل في إطار تطورات الملف النووي الإيراني».

أنصار الحسم العسكري في الطرفين كليهما سواء في الداخل أم في الخارج مهزومون الآن ولذلك يخفضون سقف التوقعات

المهزومون هم من يخفض التوقعات!

ومتابعة لنقاش سقف التوقعات المتعلق بتحضيرات «جنيف-3» وتقييمات الأطراف المختلفة، أشار المحاور إلى ما قاله المتحدث باسم الأمم المتحدة أحمد فوزي من أن التوقعات بالتوصل إلى شيء ما «منخفضة للغاية». حول هذه النقطة علّق عرفات: «إنّ أنصار الحسم العسكري في الطرفين كليهما، سواء في الداخل أو في الخارج، هم مهزومون الآن. والأصوات التي تخفض سقف التوقعات هي أصوات المهزومين، بغض النظر عمن يطرح ذلك، حتى ولو كان طرفاً من أطراف الأمم المتحدة. الوقائع على الأرض تقول: أنه ليس من الممكن حسم المعركة عسكرياً لأي طرف من الأطراف، والمسألة التي تفعل فعلها في هذا الجانب هي ميزان القوى العالمي بالدرجة الأولى، هذه التوازنات لا تسمح بحصول حسم، وهذه النقطة كانت واضحة منذ أمد بعيد، لدرجة أنه كان يمكن الذهاب إلى حل سياسي في لحظات مبكرة وكان يمكن أن نتفادى الكثير من الخسائر التي تعرضت لها البلد». وأضاف:«الوضع في سورية على الأرض، والوضع الإقليمي والدولي، يسمحان بالذهاب إلى حل. والحديث خلافاً لذلك هو نوع من محاولة ابتزاز أو تثبيت للمواقع من بعض الأطراف، عسى ولعل أن تتمكن من تأخير الحل، وعبر التأخير تقوم بتحسين مواقعها. الحقيقة ستكون معاكسة، كل من سيعمل الآن على تحسين المواقع بالعمل العسكري والعمل ضد الحل السياسي، سيكون خاسراً أكثر مما هي عليه الخسائر بالنسبة له الآن».

«توحيد المعارضة: إخضاع الوطنيين لغير الوطنيين»!

وفي سؤال حول إذا ما كان الرفيق عرفات يعتبر توصيف المعارضة بأنها معارضات توصيفاً مسيئاً، قال: «على العكس تماماً، هذا توصيف مفيد وصحيح، ونحن فعلاً معارضات، ولا أقبل أن يقال عنّا أننا لسنا معارضات. المعارضة في سورية تعددية، ومحاولة وضعها كلها في سلة واحدة هي محاولة أمريكية أساساً، فهم عندما كانوا يعملون على خلق شيء ليسموه وفد معارضة للتفاوض مع النظام، كان مقصدهم أن يأتوا بالائتلاف ويضعوا الوطنين مع اللاوطنيين بزعامة اللاوطنيين من أجل الوصول إلى نتائج يتوخاها الأمريكيون. المعارضة السورية لها أطراف متعددة، وبرامج مختلفة وطرق مختلفة بالتعامل، وهذا لا يسيء إليها لأن الطبيعي أنّ الحركات السياسية في أي بلد هي حركات متعددة، لأنها تعبر عن مصالح مختلفة لقوى مختلفة في المجتمع، المشكلة أن هناك من يريد أن يطبق علينا طريقة النظام نفسها بوجود حزب قائد عمره أربعون سنة، هناك من يريد أن يوجد حزباً قائداً في المعارضة، وهذا لا مجال له».

وأضاف: «ولكن الصحيح أيضاً أن هذه المعارضات قادرة على الوصول إلى اتفاقات فيما بينها، بدليل أنها تمكنت من الوصول إلى ورقة موحدة في موسكو، تقدمت بها إلى وفد النظام. وبالتالي الحديث عن معارضات بمعنى أنها غير قادرة على الاتفاق غير صحيح، أما توصيف واقع أنها معارضات أطراف مختلفة فهذا صحيح تماماً».

ذاهبون إلى الحل السياسي والسوريون سيقولون كلمتهم في وجه الذين أسالوا دمهم لذلك لا ينبغي أن يفرح كثيراً دعاة العسكرة لأنهم سيخسرون سياسياً

لا طائل وراء «تحسين المواقع»!

سأل المحاور بعد ذلك عن التصعيد الميداني الجاري، ودرجة ارتباطه بالآمال المرتفعة المعقودة على مسار الحل السياسي الراهن، فأوضح عرفات: «الموضوع هنا بسيط، بما أننا ذاهبون إلى مفاوضات وحل سياسي، فإنّ بعض الأطراف تريد أن تحسن موقعها التفاوضي كما تعتقد، وبعض الأطراف تحلم بأن هذا التطور يمكن أن يرفع مستوى التفاؤل عند حلفاء لهذه الأطراف يمكن أن يُعتمد عليهم، أي جبهة «النصرة» مثلاً. هناك من يتكلم أن النصرة ممكن أن تدخل إلى دمشق وحلب، هذا الكلام دعائي أكثر منه وقائع حقيقية على الأرض. الوقائع تقول أنه ليس هناك إمكانية لتحقيق انتصار عسكري حاسم في هذه الحرب، وهذه الوقائع تقولها أربع سنوات مضت. ثانياً: الطرف أو الأطراف التي تفكر بتوسيع رقعة الحرب وما تزال تفكر بإسقاط النظام، تلعب بالنار، لأن هذا السعي يمكنه أن يدفع المنطقة إلى حرب إقليمية كبيرة، وهذه إمكانية لا تزال موجودة على الأرض. وبالتالي الأحلام حول إمكانية الإسقاط الراهن في هذه اللحظة عند أطراف المعارضة المسلحة هي وهم، بل ووهم كبير.. أقصى ما يمكن تحقيقه هو تحسين ظروف عسكرية على أمل صرف ذلك على طاولة المفاوضات». وتابع: «مع ذلك أقول أن هذا لن يحدث، لأن موضوع التنازلات من عدمها ليس مرتبطاً كثيراً بموضوع تحسين الوضع العسكري، بل هو مرتبط عملياً بموازين قوى على نطاق إقليمي ودولي. لا شك أن التقدم العسكري لهذا الطرف أو ذاك له تأثير ما في عملية التفاوض، ولكنه ليس بالتأثير الكبير. ثانياً: إنّ هذا الذي يسمى بتحسين الظرف على طاولة المفاوضات أو فيما بعد، سينقلب إلى عكسه! فتلك الأطراف التي دفعت إلى العمل العسكري في الأزمة السورية، سيحاسبها الشعب السوري وسيجعلها تدفع الثمن، لذلك فإنّ أية محاولة لرفع مستوى العسكرة الآن، والتي يعتقد البعض أنها تحسين لمواقعه ستتحول إلى نقيضها وعكسها في المرحلة اللاحقة، ففي النهاية نحن ذاهبون إلى الحل السياسي، والسوريون سيقولون كلمتهم لأولئك الذين أسالوا الدم السوري بشكل كبير، لذلك لا ينبغي أن يفرح كثيراً دعاة العسكرة، لأنهم إن حسبوها سياسياً فهم يخسرون».

السعوديون كانوا يدعون المعارضة لتشكيل وفد مفاوض. حسناً، من يدعي طرف المعارضة لتشكيل وفد مفاوض، هذا الوفد أين سيفاوض؟

معطيات إقليمية ودولية

عن المعطيات التي تستند لها «قاسيون» بالقول بتقدم المسار السياسي على العسكري، قال عرفات: «أولاً: دعنا ننظر إلى المسألة الأساسية، إن الدعوة لمؤتمر جنيف لا يمكن أن تتم دون توافق روسي- أمريكي، بمعنى وجود توافق دولي كبير، وهذه واقعة. ثانياً: إن نظرنا إلى الدول الإقليمية، عندما ذهب خالد خوجة إلى أمريكا ووجهت له دعوة لمباحثات جنيف، وافق رغم أنه خرج ببيان سيء يحتوي على تمترس على بعض المواقف، ولكنه وافق على الذهاب، الأمر الذي يعكس موافقة الأتراك عملياً. السعوديون كانوا يدعون المعارضة لتشكيل وفد مفاوض. حسناً، من يدعي طرف المعارضة لتشكيل وفد مفاوض، هذا الوفد أين سيفاوض؟ هذا يعني أنه أصبح مقتنعاً دون إعلان أن هذه المسألة ذاهبة إلى حل سياسي. ثالثاً: إذا أخذنا الأعمال العسكرية، وأدركنا أنهم يعلمون بعدم إمكانية الحسم فإنهم يفكرون بتحسين وضعهم، ومن يحسن وضعه عسكرياً يعني أنه يريد أن يثمرها بالمعنى السياسي، وهذا يعني أن الأطراف وصلت إلى قبول أن الوضع لن يذهب إلى حسم عسكري بل إلى حل سياسي. وبالتالي كل الأطراف الإقليمية تقول أن الأمور ذاهبة إلى حل سياسي خلافاً لما يقوله الآخرون، الآخرون يسمعون صوت السلاح وأصوات القذائف وينطلقون من هذه النقطة، وليس من الوقائع السياسية على الأرض. الوقائع السياسية تقول أن المسألة ذاهبة إلى بداية حل سياسي على الأقل».

عن مناطق تركيا «الآمنة»

في سؤال عن المناطق الآمنة التي يدعو لإقامتها الأتراك على لسان الخوجة، قال عرفات: «التركي متمسك بالطروحات التي كان متمسكاً بها سابقاً، ويحاول أن يؤجل التنازل عنها ليقوم بصرفها مادياً في التفاوض، لأنه سيأتي الوقت الذي يقال فيه للأتراك وغيرهم وكل من دعم بالسلاح والمال وأدخل المسلحين، أنكم كنتم خارجين عن القانون الدولي وينبغي إيقاف هذه المسائل، وعندما يعقد اتفاق في جنيف بين السوريين أنفسهم، فإنّ هذا القرار سوف يعمّد بقرارات من مجلس الأمن الدولي تمنع التسليح والتمويل وإدخال المسلحين». وأضاف: «نحن ذاهبون إلى جنيف لتحقيق ثلاث مسائل: وقف التدخل الخارجي ووقف العنف وإطلاق العملية السياسية. وقف التدخل الخارجي بمعنى أن الدول التي تتدخل ينبغي أن يوضع حد لها في المرحلة المقبلة».

«معركة دمشق»!

في سؤال عن تجدد الحديث عن «معركة دمشق»، قال عرفات: «اسطوانة معركة دمشق منتهية ومشروخة، وأصحابها يعلمون أنها منتهية وغير صالحة ولم تعد قابلة للصرف، ولا أحد يصدقها، والسوريون لا يصدقون هذا الكلام، وكل هذا الحديث عبارة عن تلك التجاذبات التي لابد منها قبل الذهاب إلى جنيف وطرح الأمور على طاولة المفاوضات. هناك من يقول: نحن جاهزون لدخول العاصمة دمشق، ومع ذلك قدمنا تنازلاً وذهبنا إلى حل سياسي. هذا كلام في البروباغندا السياسية التي لابد منها قبل الذهاب إلى حل سياسي. الأساس اليوم هو تقدم موضوعة الحل السياسي، الحلول العسكرية أثبتت عدم جدواها وإفلاسها، وأنها لا تستطيع أن تقدم شيئاً لا للسوريين ولا للمنطقة ولا للعالم، وأصبحت عبئاً على الجميع».

وللميادين: بنية النظام لم تتغير حتى الآن..

ولا نرى إيجابية في أي نشاط سعودي

وفي لقاء إعلامي آخر، استضافت قناة الميادين يوم الخميس الماضي ضمن برنامجها «حديث 2015» كلاً من الرفيق علاء عرفات أمين حزب الإرادة الشعبية والكاتب والصحفي اللبناني أمين قمورية، إضافةً إلى د.مهدي دخل الله وزير الإعلام السابق. ودار النقاش حول التحضيرات الجارية لمؤتمر «جنيف-3» وآفاق تلك التحضيرات. ونورد هنا جزءاً من المداخلات التي قدمها الرفيق عرفات خلال النقاش..

«الانقسام مسؤولية من»؟

في إجابته عن سؤال حول هل تتحمل الدولة السورية مسؤولية الانقسام السوري، ومن ثم عدم تجميع السوريين حولها في عملية مكافحة الإرهاب، قال عرفات: «بالدرجة الأولى ومنذ بداية الأحداث، الدولة السورية تتحمل المسؤولية الأساسية عن الانقسام، حيث لاحت مجموعة فرص لردم الهوة بين السوريين، أولها في تموز 2011 في الاجتماع التشاوري والتوصيات الثمانية عشر التي صدرت عنه، والتي بدأت في اليوم التالي بعض شخصيات النظام الهجوم عليها، ولم تنفذ هذه التوصيات. ثم أتت فرص أخرى وتمت إضاعتها. فيما بعد، ومع دخول قوى خارجية بشكل غير مباشر، أصبحت مهمة تجميع السوريين أو بعثرتهم ليست مهمة النظام وحده، بل أصبحت مسؤولية مشتركة بينه وبين القوى الخارجية. الآن مطلوب تجميع السوريين، على أي أساس؟ هناك وثيقة واحدة دولياً وإقليمياً وإلى حد بعيد داخلياً هي بيان جنيف1، وهي الوثيقة الوحيدة المتوافرة لبناء حل عليها، لا يمكن حل الأزمة السورية دون تنفيذ بيان جنيف1، والشكل المطروح حالياً لتنفيذ هذا البيان هو جنيف3 الذي كان قد سبقته مجموعة إجراءات في موسكو تحضيراً لفتح الباب أمام جنيف، ولم يبقَ إلا أن ندخل هذا الحل».

البنية لم تتغير!

وتعقيباً على ما قاله د.دخل الله حول انتهاء المرحلة الانتقالية، وحدوث تغييرات في بنية النظام، قال عرفات: «في الحقيقة جرت بعض العمليات الشكلية التجميلية التي لا يمكن اعتبارها مرحلة انتقالية أو مرحلة حلّت المشكلة، لم تتغير بنية النظام. البنية القانونية والسياسية والاقتصادية الاجتماعية لا تزال باقية، هناك بعض الرتوشات التجميلية التي جرى صياغتها خلال الفترة الماضية، وحتى الآن يتم تنفيذ المادة الثامنة القائلة بالحزب القائد، ليست موجودة في الدستور لكنها مطبقة على أرض الواقع، القوانين التي بنيت على الدستور القديم لا تزال سارية المفعول حتى الآن. أعطى الدستور مرحلة لتعديل هذه القوانين ولم يجرِ تعديلها حتى الآن، لا يزال الوضع في سورية على ما هو عليه. وضع توزيع الثروة في سورية لا يزال كما هو، مستوى الفساد والنهب لا يزال كما هو بل وارتفع، ما الذي تغير في بنية النظام إذاً؟!»

إنّ من مصلحة السوريين تفسير التباسات بيان جنيف لأنهم إن لم يفسروها هم فسيأتي آخرون ليفسروها

مصلحة السوريين أن يتفقوا

وتابع عرفات: «بالتأكيد لا يحدث التغير في يوم وليلة، لذلك نقول أنه ينبغي البدء بهذه العملية بمشاركة السوريين. كل الأطراف السورية صاحبة العلاقة وصاحبة المصلحة ينبغي أن تقوم بهذه العملية. ما أريد قوله هنا أن بيان جنيف الذي جرى الحديث عن أنه أساس للتطبيق، فيه التباسات ينبغي على السوريين أن يتفقوا على تفسيرها، وإلا سيأتي أحد آخر ليفسرها. لذلك مصلحة سورية والسوريين في العمق أن يعملوا على الاتفاق وأن يصوغوا اتفاقاً استناداً إلى بيان جنيف1»

عن تغيير الوظيفة وتغيير البنية

كما عقب أمين حزب الإرادة الشعبية على الضيف الآخر من دمشق بأنّ النظام تغير بالشكل، ولكن السعودية تسعى لتغيير وظيفته الإقليمية، قائلاً: «تغيير وظيفة النظام هو مطلب خارجي، ولكنّ تغيير بنية النظام هو مطلب سوري داخلي. السوريون يريدون تغيير بنية النظام، ويجب عدم الخلط بين المسألتين».

محاربة الإرهاب سياسية أولاً

وأكد عرفات في مداخلته على حديث السيد قمورية حول آلية مكافحة الإرهاب، فقال: «لا يمكن هزيمة الإرهاب إلا بعد الحل السياسي، وللدقة، ينبغي أن تسير المهمتان بالتوازي، محاربة الإرهاب والتغيير السياسي السلمي الشامل والجذري والعميق».

عن الدور السعودي

وفي سؤال عن تقييم التحرك السعودي على جبهة تجميع المعارضة السورية فيما إذا كان أمراً إيجابياً، قال عرفات: «نحن لا نرى في النشاط السعودي بأي طريقة من الطرق نشاطاً إيجابياً. السعودية تسلك عملياً سلوك دعم كل أشكال العنف وحتى الإرهاب، بالمعنى المباشر أو غير المباشر. وهي إلى فترة ليست بعيدة كانت تدعو إلى موضوعة إسقاط النظام والسير بالعمل المسلح إلى نهايته، الآن في حال حدوث تغير عند الجهة السعودية في هذا الطرح، وسعيها لدفع القوى التي تمون عليها للانخراط في الحل السياسي، بمكن أن نرى في هذه المسألة جانباً إيجابياً، رغم عدم قناعتي بذلك»

طرطوس.. احتفال وتكريم شهداء

أقامت منظمة حزب الإرادة الشعبية في طرطوس احتفالاً جماهيرياً، أمام ضريح الثائر صالح العلي في مدينة الشيخ بدر. وذلك بمناسبة عيدي العمال والشهداء.

واشتملت مجريات الاحتفال، مسيراً لشباب وشابات حزب الإرادة الشعبية الذين ساروا حوالي 7 كم للوصول إلى مكان ضريح الشيخ صالح العلي، حيث جرى اللقاء مع الرفاق والأصدقاء المشاركين في الاحتفال، وبعد وضع أكليل من الورود باسم الحزب، بدأ الاحتفال بالوقوف دقيقة صمت إكراماً لأرواح شهداء الوطن من المدنيين والعسكريين، ثم هدر صوت الشباب بالنشيد العربي السوري.

وقد رفع الرفاق صوراً لشهداء الحزب، وبعض اللافتات التي حملت شعارات «نعم للوحدة الوطنية، والوطن فوق الجميع، وخلي التغيير حقيقي» بالإضافة إلى صور الشهيد البطل يوسف العظمة والشيخ صالح العلي، وملأت الحناجر المكان بهتافات «واحد، واحد، واحد، الشعب السوري واحد».

كلمة الارادة الشعبية

ألقى الرفيق محمد سلوم عضو مجلس المركزي كلمة الحزب، تحدث فيها عن معاني الجلاء وأهمية الاحتفال أمام رموزه، ووضح الرفيق سلوم في كلمته، أهمية التقليد الذي داب عليه الشيوعيون، وتوجههم إلى ضريح الأطرش وهنانو والعظمة وصالح العلي، وغيرهم من الرموز الوطنية الجامعة السورية. وعلى دورهم في تحقيق الجلاء. وأكد على ضرورة الوقوف في وجه الفاشية الجديدة التي حطمت أدواتها في سورية تمثال إبراهيم هنانو، وتحاول تحطيم وحدة الوطن. كما أكد على الحقيقة التي تتوضح يوماً بعد يوم وهي الحل السياسي هو الطريق الوحيد للخروج من الأزمة، خاصة بعد تدويل القضية السورية، وأنه لا بديل عن مؤتمر جنيف. وان مسار الحل السياسي يشمل، إحداث التغيير الجذري الشامل، بالإضافة إلى الحرب على الإرهاب وأن هذين الخطين يسيران بشكل متواز ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر. واكدت الكلمة على ضرورة وقف العنف وتوجيه البنادق إلى العدو الصهيوني، وإلى التكفيرين والفاشيين. وقدم الرفيق علي الزاقي مع الرفيق علي الآغا، بعض الأغاني الوطنية والتراثية التي تفاعل معها الحضور بحرارة. وشاركت عدد كبير من العوائل والشباب والنساء في هذه المناسبة.

تعازي وتكريم الشهداء

وقد جرى تقديم فقرة عن الشهداء، تضمنت تكريم لعائلة الرفيق الشهيد حمزة عليان. الذي كان يخدم بالخدمة الإلزامية وكان من مؤيدي الحزب قبل التحاقه بخدمة العلم، هذا وكانت منظمة حزب الإرادة الشعبية قد شاركت في وقت سابق بمراسم عزائه بوفد من كوادرها بالإضافة إلى المشاركة في عزاء شهداء قريتي يحمور وضهر الطاحون، الذين استشهدوا في صفوف الجيش العربي السوري ضمن معارك جسر الشغور، بعد اجتياح تنظيم النصرة الإرهابي للمدينة.

مطبات

■ عبد الرزاق دياب

الدولار متهماً... أبداً!

لا أحب الدولار، وأكرهه شكلاً وفكرة، ولكنه صانع مآسينا، والمشجب الذي تعلق عليه كل إخفاقات مؤسساتنا الاقتصادية، وجشع التجار، وحامل كل الويلات التي يعاني منها المواطن، والسوط الذي يضرب ظهور البؤساء المحنية سلفاً.

صعد الدولار، وهبط الدولار، تدخل المركزي، لم يتدخل المركزي، وهكذا يدور المواطن مع أكياسه الصغيرة بحثاً عن لقمة صغيرة رخيصة الثمن دون جدوى، والتاجر المتحكم المسعور لا يكف عن جشعه، ويضع أمامه الدولار الأمريكي سبباً دائماً وأبدياً لكل احتكارات السلع الأساسية، التي باتت مصدر ثراء له، وإفقاراً للشعب.

لا سلعة تعلو ثم تهبط في أسواقنا حتى لو انتفى سبب غلائها، وهذه عادة سورية قديمة ليست مرتبطة بأزمتنا الحالية، ولا بالدولار. فغلاء أغلب السلع عند ارتفاع سعر الصرف كان يعني أن تهبط هذه الأسعار مع تحسن سعر الصرف، ولكنه السوق الوحش الذي يأكل كل شيء ولا يردعه أحد.

الخضار والفواكه وفي أغلبها محلية، لها حكايات لا تنسى مع هذه الارتفاعات، وكذلك الزيوت والسمون على اعتبار موادها الأولية مستوردة، والدخان الأجنبي له بورصة منفردة، يعلو ولا يهبط، ويرتفع سعره لمجرد الإشاعة، وتختفي منه أصناف كثيرة فجأة بينما يحتفظ تجاره بمستودعاتهم مليئة، لاستثمار ارتفاع الصرف، ومن ثم تخرج البضاعة لسعرها الجديد، وتحافظ عليه كسعر ثابت ينتظر ارتفاعات جديدة واحتكار جديد وسعر ثابت جديد وهكذا.

جاري في الطابق العلوي يرمي أبناؤه البقدونس وفرشاة أسنانه وبعض أكياس «الشيبس» الفارغة لشرفتي، فسألته معاتباً، مما جعل جارنا المشترك يتدخل لفض التوتر مبتسماً: يا أخي ألقوا بالموز على شرفة الأستاذ... ضحكنا ورد جاري الأول: الموزة وصل سعرها لـ 200 ليرة... أخافتنا جميعاً العبارة نعم هذه حالنا الآن في ظل أوضاع اقتصادية جعلت من المواطن أسير حسابات لم تكن تخطر في البال.

من المؤكد أننا نعيش ظروفاً استثنائية، وأن الدولار هو عامل اضطراب للسوق الداخلية، ولكن من المؤكد أيضاً أن هناك آليات عدة، لحماية لقمة الناس البسطاء، الذين يدفعون الكثير من دمهم ومالهم الشحيح، وأن هناك تقصيراً حكومياً واضحاً في محاربة الانتهازيين، ومحتكري لقمة الدراويش.

مكاتب غير مرخصة.. وابتزاز!

■ مراسل قاسيون - دمشق

تعقدت إجراءات نقل البضائع في ظروف الأزمة، حيث لا يمكن لأي سائق شاحنة محملة بالبضائع، وأينما كانت وجهتها وخاصة المناطق الشرقية نقل بضاعته إلا بعد دفع مبلغ لا يقل عن مئتي ألف ليرة لمكاتب غير رسمية في دمشق، سميت بمكاتب «الترفيق» مقابل اعطاء السائق ورقة غير رسمية تحميه من الدوريات والحواجز النظامية المنتشرة على طول الطريق، علماً أن بعض الحواجز لا تعترف بهذه الورقة بحجة أن الحاجز ليس تابع للجهة التي استلمت المبلغ، وأعطته الورقة، مما يجعل السائق يدفع مرة أخرى أو يعاود أدراجه ليدفع لجماعتهم، فيدفع وهو يبلع ريقه بمرارة قاتلة، مما جعل أجرة السيارة الشاحنة إلى المحافظات الشرقية اكثر من /600000/ ليرة للسفرة الواحدة، وهذا ينعكس بالتالي على قيمة كل سلعة، وارتفاع سعرها الذي يدفعه المواطن المستهلك وخاصة المواد الغذائية علماً أن غالبية البضائع المشحونة هي منتجات سورية، والمستورد منها بموجب بيانات جمركية رسمية صادرة عن دائرة رسمية، بحيث لا يمكن لأي صاحب مكتب شحن استلام بضاعة مستوردة دون أن يرفع بها البيان الجمركي المطابق للبضاعة المشحونة مع العلم أن المبالغ التي تحصل عليها ما يسمى بمكاتب الترفيق لا تصب في الخزينة العامة بل تذهب إلى جيوب ذوي نفوذ كما يقول العديد من أصحاب الشاحنات والتجار، لنجد أنفسنا أمام سؤال نطرحه أمام الجهات المسؤولة لماذا يتم السماح بفتح هكذا مكاتب، وعلى مرأى ومسمع الجميع؟

بأحرف صغيرة ولغة أجنبية كتبت أسماؤهم، فغابت ضحكاتهم وتلاشت ملامحهم، ألمهم وفرحهم.. وباتوا مجرد أرقام جديدة في سجلات المهاجرين الذين سقطوا على شواطئ الحلم، أوربا. وبعد خمس سنوات من الحرب والدمار والقتل، لم يتبق أمام مئات آلاف السوريين الذين خسروا أهاليهم ومنازلهم وأشغالهم. سوى الهروب إلى أماكن يعتبرونها آمنة.

دراما اللجوء السوري

السوريون أكثر من الأفغان..

■نسرين علاء الدين

الخروج في البداية كان إلى المناطق الداخلية الآمنة في سورية، ثم إلى دول الجوار، التي ذاق فيها السوريين أصناف العذاب والذل. لكن هل ستكون الدول الأوربية أرحم بالسوريين؟!.

أوربا الحلم

أوربا المتقدمة المتطورة الآمنة. هي حلم المهاجرين من الدول الفقيرة والطامحين لحياة أفضل، لكن طريق الوصول إلى تلك القارة سيكلف مبالغ ليست بقليلة وأحيانا أرواح أولائك المهاجرين.

تكلفة رحلة اللجوء عبر طرق التهريب التقليدية تتراوح بين 5000 دولار و8000 دولار. فالتكلفة ترتفع وتنخفض حسب طرق النقل ووسائطها.

من الموت إلى موت

أقل ما يكمن أن يطلقه من خاض رحلة الهروب إلى أوربا، تسمية هذه الرحلة هي رحلة الموت. فأنت إذا أردت السفر عبر الجزائر وليبيا ومن ثم إلى اليونان سيتوجب عليك قطع صحراء كبيرة، والهروب من قطاع الطرق، ومن ثم الإبحار لمدة تتجاوز العشر ساعات، دون أن تتمكن من تناول الطعام أو حتى قضاء حاجتك. هذا كله وأنت لم تبدأ بعد التنقل بين المهربين، داخل دول الاتحاد الأوربي. طبعاً السفر عبر تركيا لن يكون أرحم، لكنك قد تخفض احتمالات الموت.

تتوقع الأمم المتحدة أن يصل عدد اللاجئين السوريين إلى 4,27 ملايين

سماسرة من أبناء جلدتنا

امتهن عدد من الشباب السوري المقيم في تركيا، مهنة سمسرة التهريب إلى أوربا، وكل شخص يتعهد أبناء محافظته.

تقول أم رامز: بعنا منزلنا كي نؤمن لإبننا تكاليف الرحلة إلى ألمانيا، وأثناء بحثنا عن أناس سافروا إلى أوربا ووصلوا بخير. تعرفنا على شاب من أبناء منطقتنا وهو يعمل على تهريب الشباب من تركيا إلى اليونان، فطمأن قلبنا وسافر ابني إلى المنطقة التي يقيم فيها هذا الشاب، الذي استقبله وأسكنه في سكن شبابي، وفي اليوم الموعود للسفر وضع ابني مع عدد آخر من الشبان في قارب خشبي، لأنه أكثر أمنا من القوارب المطاطية، وتكلفته أعلى، وتم تشغيل القارب وإغلاق الباب عليهم من أجل السفر. وبعد أكثر من خمس ساعات كسر ابني ورفاقه باب القارب خوفا من الاختناق ليكتشفوا أنهم لم يغادروا الميناء التركي وأن الشاب قام بسرقة متاعهم وأموالهم. وعندما حاولوا الاتصال به لم يجب على اتصالاتهم. وطبعا لا يمكن التقدم بأية شكوى للسلطات هناك، لأنهم يعتبرون مخالفين لقوانين الدولة التركية. وابني اليوم يعمل في تركيا بأعمال ترحيل الهدم ونقل مواد البناء على أمل جمع تكلفة الرحلة إلى أوربا.

تتراوح تكلفة نقل الشخص الواحد من تركيا إلى اليونان بين 600 دولار و1000 دولار، وذلك حسب نوعية القارب الذي سينقلهم وعدد الأشخاص الذين سيتواجدون على متنه.

تعرض عدد كبير من السوريين لعمليات نصب واحتيال، سواء في تركيا أو اليونان، أو غيرها من البلدان، دون تلقيهم أي حماية. لكن عدداً كبيراً منهم يرفض الدفع للمهرب إلا عند الوصول إلى الوجهة المطلوبة.

البصمة

لا تمل أم سامر من تفقد صورة يد ابنها الملفوفة بالشاش. وتقول: أحرق سامر أصابع يده كي لا يبصم في اليونان أو غيرها من البلدان، فهو يريد الوصول إلى ألمانيا. وتتابع ابني خريج كلية الاقتصاد لم يجد عملاً لائقاً كما أنه تعرض للاعتقال أكثر من مرة بحجة تشابه الأسماء. لذلك قرر السفر خارج البلاد فبعت مصاغي الذهبي، وجمعنا له بعض النقود من الأقارب، كي نؤمن تكلفة الرحلة. وعندما وصل إلى اليونان حاولت السلطات اليونانية الضغط عليه كي يضع بصمته في اليونان، لكنه رفض وأضرب عن الطعام، ومن ثم قام بحرق أصابع يده كي لا تجد السلطات اليونانية بصمة له، وبالتالي تخلي سبيله ليتابع طريقه نحو ألمانيا وبالفعل هكذا تمت الأمور.

يحاول المهاجرون عدم وضعهم بصمتهم في دول مثل اليونان أو صربيا أو هنغاريا، فهذه الدول فقيرة ولن تقدم للمهاجرين أي مساعدة تذكر، بل أن هذه الدول تطالب الدول الأغنى لمساعدتها على الحد من أعداد المهاجرين، وإلا ستكون هذه الدول مناطق عبور للمهاجرين غير الشرعيين إلى الدول الغنية.

لم الشمل

تنتظر سلمى منذ سنة ونصف، قرار المحكمة في فرنسا للنظر بحالتها ولم شملها مع زوجها، الذي سافر بعد أن فقد منزله، وتوفي عدد كبير من أقاربه، ولم يعد لديه أي مورد للرزق. تقول سلمى: سافر زوجي وتركني مع ثلاثة أطفال. وتتابع في البداية سافرنا إلى لبنان، على أمل أن تهدأ الحرب في منطقتنا، ونعود إلى قريتنا، لكن الأمور تطورت أكثر ولم يجد زوجي عملاً في لبنان والمعونة التي كنا نتلقاها لم تكن تكفي، فقرر السفر إلى أوربا بعد أن تبرع أهلي له بتكاليف الرحلة. على أمل أن يتم لم شملنا بعد مدة لا تتجاوز الستة أشهر، لكن الأمر طال أكثر مما كنا نتوقع . أنا لا أملك سوى الانتظار في منزل أهلي الذي عدت إليه مع أولادي بعد سفر زوجي.

عدد كبير من السوريين يسافر إلى أوربا، على أمل تأمين مستقبل تعليمي أفضل لأبنائهم . لذلك لجأت عدد من الأسر لسفر الأم بدلاً من الأب، لأن لم الشمل يكون أسرع. فيما لجأ عدد آخر إلى تسفير أطفالهم مع أحد أقاربهم المسافرين من أجل تسريع عملية لم الشمل. علماً أن تكلفة سفر الطفل هي تكلفة الشخص البالغ نفسها.

أم ربيع، سيدة سورية فقدت زوجها في الأحداث الجارية، وبقيت مع أطفالها الأربعة. تقول: أنا سيدة غير متعلمة وراتب زوجي التقاعدي لم يعد يكفينا، لذلك بعت منزلي ودفعت لابني الذي لم يبلغ الحادية عشر بعد، تكاليف رحلة السفر إلى ألمانيا، على أمل أن يحصل على معاملة خاصة هناك، ويقوم بلم شملنا في أسرع وقت. وتتابع كان أمراً صعباً جداً علي أن أرسل ابني برفقة عمه في رحلة مجهولة، لكننا لم نعد نعرف ما سيكون عليه مصيرنا إذا بقينا هنا. أنا أطمح إلى أن يحصل أبنائي على مكان آمن ومجال للدراسة، وهذا أمر مع الأسف غير متوفر في سورية حالياً ولا أعتقد أن الأزمة ستحل في القريب العاجل.

لم يكن حظ السوريين جميعهم جيداً في الوصول إلى البلدان التي كانوا يقصدونها، وبسبب موضوع البصمة فإن عدداً كبيراً منهم تشتت شمله وبقوا كل في بلد، أمام خيارات عديدة أحلاها العودة إلى اليونان وبدء رحلة الهجرة من أولها.

الأولى على مستوى العالم

أعلنت الأمم المتحدة، في الشهر الأول من العام الحالي،أن عدد اللاجئين السوريين ارتفع بنحو 704 آلاف شخص في الأشهر الستة الأولى من السنة الماضية، ليصبحوا أكبر مجموعة تتابعها المنظمة الدولية، محذرة من أسوأ أزمة لجوء تشهدها منذ سبعة عقود، مع توقعها بأن يصل عدد اللاجئين السوريين إلى 4,27 ملايين.

وقالت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة، في تقرير: إن اللاجئين السوريين باتوا أكبر مجموعة تتابعها المفوضية. وتوقعت المفوضية أن يصل عدد اللاجئين السوريين إلى 4,27 ملايين شخص بحلول الصيف الحالي، فيما يبلغ حالياً أكثر من ثلاثة ملايين.

قال رئيس المفوضية العليا أنطونيو غوتيريس: إن «الأزمات الكبرى في سورية والعراق وتكثف الأزمات الجديدة والقديمة التي لم تنته بعد، أنشأت أسوأ وضع نزوح في العالم منذ الحرب العالمية الثانية». وأضاف: أن العدد بلغ 50 مليوناً للمرة الأولى منذ 1945. وأشار التقرير إلى أن السوريين أصبحوا للمرة الأولى أكبر مجموعة لاجئين ضمن عمل المفوضية، وتجاوزوا الأفغان الذين كانوا يحتلون هذه المرتبة منذ أكثر من 30 عاماً.

طلاب جامعة دمشق يعانون:

«الهمك»: النتائج الامتحانية متأخرة.. ونسب النجاح كارثية!

ورد إلى «قاسيون» كم كبير من الشكاوى من طلاب جامعة دمشق في مختلف الكليات والأقسام الواقعة ضمن التجمعات الجامعية في دمشق، تجمع الهمك وتجمع الآداب، بالإضافة إلى تجمع الكليات في البرامكة. وتمحورت الشكاوى حول مسائل أساسية في الحياة الجامعية تتعلق بسير العملية التعليمية وبجديتها وبقيمتها العلمية: كنسب النجاح المتدنية جداً في العديد من الأقسام، وتأخر صدور النتائج الامتحانية في الفصل الفائت، وقضايا أخرى متعلقة بالفوضى والفساد في مختلف الأقسام، ونظراً للكم الكبير للشكاوى الواردة ارتأت «قاسيون» نشرها على مرحلتين، بحيث تتناول في هذا العدد مشاكل تجمع الهمك، أما في العدد المقبل سيدور الحديث عن تجمع كليات البرامكة والآداب

■ مراسل قاسيون - **دمشق**

يعاني الطلاب في تجمع الهمك «كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية» الواقع على طريق المطار، في حي الصناعة، والذي يضم إضافة إلى الكلية المذكورة كلية الهندسة المعلوماتية، ومجموعة من المعاهد الهندسية، من إشكالات كبيرة تتعلق بنسب نجاح متدنية جداً، ومن تأخر صدور النتائج الامتحانية، وانقطاع التيار الكهربائي وشبكة الانترنت التي تعد ضرورية في المخابر والمواد المتعلقة بالهندسات عموماً، إضافة إلى مشكلة المواصلات في تلك المنطقة، النائية نسبياً عن مركز العاصمة، وغلاء تكاليفها على الطلاب، وسوء المعاملة الذي يتعرض له الطلاب من جانب بعض الموظفين والإداريين والذي يبرز كطابع قديم ومعروف لذلك التجمع من الكليات.

تبعث نسب النجاح في بعض المواد في كليتي الهمك والمعلوماتية على الصدمة عند الاطلاع عليها

نسب نجاح كارثية

تبعث نسب النجاح في بعض المواد في كليتي الهمك والمعلوماتية على الصدمة عند الاطلاع عليها، ففضلاً عن كونها متدنية عموماً ويقارب وسطيها الـ30% في كل المواد، وفقاً لحسابات أجراها عدد من الطلبة في الكليتين المذكورتين وأطلعوا «قاسيون» عليها، تعكس نسب النجاح في بعض المواد واقعاً كارثياً: فقد نجح في مادة «خوارزميات وبنى معطيات»، في قسم هندسة الحواسيب للسنة الثانية، طالبان من أصل نحو 100 متقدم، أما في مادة «لغات البرمجة» «لغة الجافا» في الهندسة المعلوماتية للسنة الثالثة فقد نجح نحو 30 طالب من أصل 400 متقدم، وفي مادة «الالكترونيات الصناعية» في السنة الثالثة لقسم التصميم الميكانيكي نجح 15 طالباً من أصل نحو 250 متقدم، ولا يتسع المجال هنا لذكر بقية المواد التي تقارب نسب نجاحها الأرقام المذكورة سالفاً، والتي تحدث عنها طلبة من الهمك والمعلوماتية لـ«قاسيون».

أسباب ودلالات

يقول الطالب م. علي لـ«قاسيون»: «بات واقع أن طالب الهمك والمعلوماتية يبذل قصارى جهده في دراسته ولا يحصل على نتائج مرضية بتاتاً أمراً معروفاً للجميع، حتى غدا الدخول إلى الهمك مدعاة لشفقة الناس، ودلالة على البؤس والشقاء». ويشرح علي عن أسباب ذلك الواقع بأنه «خاضع لمزاجيات بعض الدكاترة، وفساد عدد قليل منهم، بالإضافة إلى تردّي الصلة العلمية والاجتماعية بين الطالب والهيئة التدريسية منذ سنوات»؛ فمثلاً «يحدث في الهمك أن يتوعد أحد الدكاترة طلابه برفع مستوى صعوبة الأسئلة نتيجة لإزعاج ما يكون قد تعرض له من بعض الطلاب، وفي هذه الحالة يكون ممكناً بالنسبة للدكتور أن ينفذ تهديده دون أي رادع». بينما يستعرض طالب آخر سبباً مختلفاً لتدني نسب النجاح: «بعض الدكاترة لديهم قناعة بأن الطالب ينبغي عليه أن يبحث بنحو مستمر خارج منهاجه، ويبالغون في هذا الأمر لدرجة أنهم يصيغون الأسئلة من حوالي مرجعين أجنبيين أو أكثر من خارج المنهاج»، في حين يفتقد الطلاب في الظروف الراهنة القدرة على البحث في المراجع الأجنبية لأسباب معروفة: «كانقطاع الكهرباء والوقت الكبير الذي يقضيه الطالب في المواصلات، والتكاليف الباهظة لهذه العملية.. الخ. وفي المحصلة يرسب الطلاب». أما عمادة الكلية، وبالرغم من احتجاجات الطلبة، فلا تراجع النظر في تصحيح المواد ذات نسب النجاح المتدنية، وذلك وفقاً للقوانين الجامعية التي تفرض مراجعة تصحيح كل مادة ينخفض فيها معدل النجاح عن الـ20%. وليس الأمر كذلك فقط، بل وقد بلغ الأمر عدم وضع نسبة النجاح في أوراق النتائج، وهو أيضاً أمر مخالف لقانون الجامعات.

«الطابعة معطلة»..!

الأنكى من ذلك، أن نتائج الفصل الأول تأخرت في الصدور حتى تاريخ 28-4، وهو أمر كارثي بدوره، يقول أحد الطلاب لـ«قاسيون»: «لكون كلياتنا علمية، أي يوجد فيها مخابر، نحتاج إلى معرفة النتائج سريعاً، لأننا في حال رسبنا في إحدى المواد قد نحتاج إلى تقديم طلب لإعادة العملي في المادة، وللدوام في مخبرها، فكيف يمكننا أن نقوم بذلك دون معرفة نتائج المواد؟!». ولذلك لجأ بعض الطلاب إلى اعتبار أنفسهم راسبين، وتقديم طلب إعادة العملي والدوام إلى المخبر قبل صدور النتائج تحسباً لاحتمال رسوبهم، والمضحك في الأمر أن بعضهم تبين أنه ناجح بعد دوامه لشهرين في مخبر المادة. أما السبب «الوجيه» الذي قيل للطلاب عن تأخر صدور النتائج أن «الطابعة معطلة»..!

وللحديث بقية..

في كلية المعلوماتية، صدر قرار بعدم السماح للطلاب الذين حصلوا على أكثر من علامة 17 من 40 بإعادة العملي في السنة الدراسية التالية، وأوضحت عمادة الكلية أن السبب في ذلك هو اكتظاظ الطلاب، وهذا الأمر الأخير صحيح بحسب تقدير العديد من طلاب الهندسة المعلوماتية، إلا أن أحد الطلاب يشرح وجهة نظره لـ«قاسيون»: «من المستحيل أن ينجح الطالب الحاصل على علامة عملي 18 أو حتى 22، مثلاً، في مادته. والإدارة تطرح مشكلة الاكتظاظ، فلماذا لا تراقب الإدارة نسب النجاح المتدنية لمنع مشكلة الاكتظاظ. لماذا يمنعون الطلبة من النجاح إذا؟!». فالمصيبة تظهر أثناء تقديم الامتحانات، «يكون عدد الدفعة في أحد الأقسام نحو 100 طالب، وفي الامتحان يتقدّم نحو 400 طالب، أي أن 300 منهم هم حملة للمادة.. أليس هذا اكتظاظ»، يضيف الطالب.

المواصلات والانترنت

يشهد مدخل تجمع الهمك ازدحاماً كبيراً على الدوام، حيث يتجمهر معظم ساعات اليوم العشرات من الطلاب بانتظار قدوم ميكروباص ليقلهم. والعكس صحيح أيضاً، إذ يضطر الكثير من الطلاب إلى التأخر عن الدوام نتيجة الازدحام الكبير الذي تسببه الحواجز المحيطة بالمنطقة، الأمر الذي ينعكس سلباً على الدوام والحضور في داخل الكليتين. وبالإضافة إلى ذلك، شهد العام الدراسي الحالي غياباً لشبكة الانترنت في الكلية التي كانت متوفرة خلال الأعوام الماضية، والتي تعد ضرورية وتدخل في صلب الدراسة والعمل المخبري في الكليتين، وخصوصاً في المعلوماتية وقسم الحواسيب والأتمتة، ولم تقدم الإدارة أي تفسير في هذا الصدد، ولم تجد حلولاً لها.

لا شك في أن أسباباً موضوعية كثيرة تولد العديد من المشاكل في تجمع الهمك، إلا أن غالبية المشاكل يمكن أن تتوفر حلولها في حال قررت عمادة كليتي الهمك والمعلوماتية البحث الجاد عن تلك الحلول، وإنقاذ العملية التعليمية من الانحدار الذي يتأتى من ظروف الأزمة، ومن فساد وإهمال ومزاجيات البعض.

تشكل هذه المظاهر في الجامعات السورية، أحد تجليات واقع قطاع التعليم الجامعي ككل، الذي كانت سمته البارزة، الضعف في الاداء، وتدني مستوى مخرجاته، وعدم توفر البنية التحتية الكفيلة بالارتقاء بمستواه، والتخلف عن مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي، وربطها بحاجات التنمية الوطنية، وتراجع كفاءة الجهاز الإداري والتدريسي، والقضم التدريجي لمبدأ ديمقراطية التعليم، وصولاً إلى تشميل هذا القطاع بالسياسات الليبرالية، وقطع أشواط على طريق خصخصة هذا القطاع.

الإمبريالية والعلمانية

شكل انتقال الرأسمالية إلى مرحلة الاحتكارات تحولاً سياسياً وفكرياً واجتماعياً وثقافياً، كانت بدايات ذلك في نهايات القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، حيث تطورت الرأسمالية «وتكونت فيها سيطرة الاحتكارات والرأسمال المالي واكتسب تصدير الرأسمال أهمية كبرى وابتدأ تقاسم العالم بين التروستات المالية، وانتهى تقاسم الأراضي إقليمياً بين كبريات البلدان الرأسمالية»

■ جبران الجابر

تلكم هي تحديدات لينين لخصائص الرأسمالية الإمبريالية بعد أن تجاوزت مرحلتها الثورية الأولى ثم توطدت أركانها وأدى تراكم رأس المال إلى خصائص للرأسمالية لم تكن معروفة من قبل.

جوهر العلمانية وأبعادها

لقد أدى هذا الانتقال إلى تكنيس كل ايجابيات الثورات البرجوازية التاريخية، وتأسست قاعدة اقتصادية تجاوزت وتهاوت تحت تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة المفاهيم والآراء الثورية للبرجوازية، وكان من مفرزات ذلك الانتقال إلى الاستعمار الكولونيالي وإفراغ النظريات والأفكار والآراء الثورية من مضامينها، وجرى الالتفاف عليها ومحاصرتها، وفي هذا السياق كانت العلمانية بما تتضمنه فعلياً من أبعاد فكرية واجتماعية على رأس المفاهيم، التي أفرغت من مكوناتها المتنوعة التي شكلت البرنامج الثوري ضد الإقطاع، وجعلت العقل والفكر صاحب سلطة، مهمته إنهاء الإقطاعية وقواها الاجتماعية، وبذلك فإن الجانب «الثوري» لتلك النظريات والآراء ترسخ على قاعدة عقلية تؤكد أن الجوهري هو الثورة على علاقات الإنتاج الإقطاعية، وفتح الأبواب الواسعة أمام علاقات الانتاج الرأسمالية وبرز شعار «دعه يمر» لتحطيم الحواجز الإقطاعية واكتملت عناصر ومكونات الأمم في أوربا الغربية حيث تكونت الدول في نطاقها القومي.

لقد بدأ مفكرو الإمبريالية بتشويه، وتحجيم مفهوم العلمانية وحاصروها واختزلوها بشعار «عزل الدين عن الدولة» والذي كان واجهة برنامج البرجوازية في مرحلتها الأولى، وكان ضرورة تاريخية لمواجهة رجال الدين الذين شكلوا قوة مؤثرة في المجتمع بفعل نفوذهم الديني والاجتماعي، حيث كانوا قوة لاستمرار الإقطاع ومحاربة الفكر العلمي واضطهاد العلماء، ناهيك عن أنهم شكلوا فصيلاً إقطاعياً بحكم ملكيتهم للأراضي الواسعة وطرائقهم في التعامل مع الأقنان والفلاحين، واستخدموا زيهم الديني والتعاليم الدينية وتراتيل تمنحهم والإقطاعيين صفات إلهية، وقد أشار ماركس إلى «إن جوهر الشخصية المتفردة لا تحدده لحيتها ولا دمها ولا طبيعتها البدنية المجردة بل خاصيتها الاجتماعية».

إن قصر العلمانية على ذلك الشعار يعادل دفنها، ويجعلها مفهوماً يرتبط بسنوات الإقطاع، وينتهي أمرها بانتهاء التشكيلة الإقطاعية. وذلك في إطار إنكار الفكر البرجوازي أحد بديهيات علم الاجتماع، وهي أن «الفعل خاصية ملازمة للإنسان» وأن العلمانية هي أيضاً إعمال العقل بما يواجه المجتمعات من ظلم وجور واستغلال وسعي لإبقاء أسس الاستغلال، وما يلازمه من علاقات إنتاجية. والعلمانية في جوهرها برنامج يشمل مختلف ميادين الحياة، ويحاكم القوى الاجتماعية التي أصبحت مصالحها متناقضة مع قيم التحرر، وإنهاء الاستغلال وتأمين الحقوق السياسية على قواعد أصولها ومرتكزاتها وخصائصها الجوهرية، التي جوهرها النضال لتحرير قوة العمل في ظروفنا.

التوجهات والأنشطة المعادية للعلمانية

إن إهمال وتشوية العلمانية فرضه تعمق تناقضات الإمبريالية مع مصالح الغالبية من السكان، وأزمتها القديمة والراهنة وإصرارها على استعمار الشعوب بأشكال جديدة، ويمكن القول أن إفراغ العلمانية من جوهرها وأبعادها جرى بالاستناد إلى عملية ممنهجة شملت مختلف الميادين والفكرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

كان هم مفكرو الإمبريالية أعداء كل الآراء والأفكار والنظريات التقدمية والاشتراكية، كان همهم تكريس نظرة لعلاقات الإنتاج الرأسمالي تجعلها خطاً أحمر لا يجوز النضال ضده أو تناوله، وبعد نظريات تخلص الإمبريالية من آفاتها جرى الترويج لنظريات أبدية الرأسمالية، وقبلها تسخير العلوم الاجتماعية لتبرير الاستغلال والحروب، مثل نظرية العلاقات البشرية وعلم الاجتماع الصناعي.

لقد أضحت الإمبريالية أكبر قاتل في تاريخ البشرية، حيث أدى تفاقم تناقضات الدول الإمبريالية إلى حربين عالميتين، قتل فيهما ملايين الأطفال والشيوخ والنساء، ودمرت بلدان بكاملها، ناهيك عن الحروب الاستعمارية على الشعوب المستعمرة لقهر نضالها التحرري، والحيلولة دون استقلالها، ومازالت الجزائر بلداً معروفة ببلد المليون شهيد، وفيتنام ببلد ملايين الشهداء، وكيف للإمبريالية أن لا تعادي العلمانية فعلياً، وهي التي احتضنت الفاشية والتمييز العنصري وروجت لأفكارها وقيمها.

لقد ازدادت مآسي البشرية مع تكون الاحتكارات ما فوق القومية وتفاقمت حِزَمُ الأزمات وازدادت المعاناة من الجوع والفقر، وبلغ إهدار المواد الغذائية ذروته، وتعاظمت النزعات العسكرية والتعصب القومي والديني، وتحولت الحقوق السياسية فعلياً لتكون حقوقاً لعدد الترشح للأثرياء وخدمهم من الطبقة الوسطى، وتقونن الحراك الاجتماعي والنقابي، وأصبح سقفه شجب كل دعوة ثورية علمانية، وتأخير النضال النقابي وقوننته بالحوار مع كبار الرأسماليين وممثليهم.

إن تفاقم أزمة الرأسمالية وتحولها إلى دائمه ومستمرة وتطور جهاز الدولة الأمني عزز نزعات «العجزية» في أوساط المفكرين والمثقفين

إن تعمق الأزمات وتعددها وشمولها الطبيعة والبيئية، أعاد الأفكار السياسية والفكرية المعادية للعلمانية، وكانت ضرورات ذلك الأهمية البالغة لجعل الفكر الاجتماعي الاعتيادي يأخذ بآراء تصور أن تلك الظواهر خارقة، وخارج نطاق الفكر البشري، وعصية على عقل الإنسان. وشكل ذلك ضرورة طرح تطوير دور رجال الدين والدعوة إلى إعادة دورهم الاجتماعي، باعتبارهم أفضل من يقوم بإقناع الناس أن آفات الرأسمالية لا مفر منها، وأنها من الطبيعة البشرية، وأن العقل عاجز عن معالجة قضايا البشرية وتلكم إرادة إلهية لنبذ «الإلحاد» والعودة للإيمان وكأن أزمات العالم نتيجة لضعف الإيمان، وعدم السير وفق تعاليم رجال الدين و«إهانتهم» التاريخية. وقد كان ساركوزي من أوائل الرؤساء الذين دعوا إلى إعادة الاعتبار لدور رجال الدين الاجتماعي، أما في الولايات المتحدة فيجرى «التفاخر» أن الشعب الأمريكي هو شعب مؤمن.

ولم يتورع الفكر البرجوازي بمؤسساته المختلفة، عن محاولة توظيف العلمانية كمفهوم، في سياق عملية الاختراقات الجارية لبلدان الأطراف، من خلال تقديمه على أنه مجرد عملية فصل الدين عن الدولة، واستثماره ذلك في الصراعات المشوهة، و كإحدى الثنائيات الوهمية..

إن تفاقم أزمة الرأسمالية وتحولها إلى دائمه ومستمرة وتطور جهاز الدولة الأمني عزز نزعات «العجزية» في أوساط المفكرين والمثقفين، وبرز ذلك عند غارودي الذي ظن أن الخلاص هو في تغيير انتمائه الديني، وجاء خطر ذلك باعتباره وسيلة لتأجيج التعصب الديني، وخلق معارك تصرف جماهير المستغلين عن وعي، أن آفات الإنسانية والاستغلال والاضطهاد والبطالة هي نتاج طبيعي لاستمرار علاقات الإنتاج الرأسمالية.

وقد أخذت النزعة «العجزية» سبيل الوعظ الديني ويجري إلحاح على ضرورة التسامي فوق الأمور الدنيوية، وقد كثرت الدعوات للإخاء ووحدة المواطنين، وذلك مع تزايد الترحيب والدعم لرجال الدين ودورهم الاجتماعي، وتنتشر أقوال تزعم أن العلمانية دعوة إلى عزل القيم الروحية والأخلاقية والمعرفية عن حياة الناس ودنياهم، ومع موجة ضرورات الإيمان ورجال الدين، يجري ترويج أن العلمانية دعوة دنيوية معادية للدين.

تنتشر تلك الآراء على يدي جماعات الإسلام السياسي، لأنهم يروجون إلى أن هوية الإنسان يحددها انتماؤه الديني الطائفي، ثم أنهم يزورون مفهوم العلمانية وجوهرها، ولم يأخذوا أن أساسها هو محاربة الاستغلال والظلم، وترمي إلى تحرير المقهورين والمستغلين.

يمكن أن نضيف: العلاقات بين الولايات المتحدة والتطرف الديني خير مثال تاريخي، هو تكوين ودعم «القاعدة» وتسهيل تقوية «داعش» عدا عن العلاقات السرية المتنوعة، ناهيك عن أنهم في الولايات المتحدة يبحثون دائماً عن الغطاء الديني لأي حرب يخوضونها أو يؤججونها.

إن العلمانية ليست مفهوماً انتهى أمره، إنها خاصية العقل البشري الباحث عن معالجة وحلول لقضايا عصره، وفي زماننا فإن جوهر ذلك المفهوم هو ضرورة، إنها تجاوز الرأسمالية كي يتحرر الإنسان وتتطور البشرية ويسود السلام كما كانت العلمانية عند ولادتها وتبلورها كمفهوم. السلاح الذي دفن علاقات الإنتاج الإقطاعية فإنها اليوم تأخذ مضمونها الحقيقي، من كونها قوة العقل البشري القادر بإنتاجه النظري والسياسي أن يخلص العالم من الرأسمالية، ويشق السبل المتنوعة لعلاقات إنتاجيه تؤسس لأنهاء الاستغلال واضطهاد شعب لشعب.

جوهر العلمانية في زماننا يتطابق مع محتوى الفكر الاشتراكي الذي يصوغ برنامج تحرر البشرية من عبودية رأس المال.

خلال شهر خسرت الليرة نسبة هامة من قيمتها وصلت إلى 20% وفق أسعار السوق السوداء، وانتقل سعر الصرف التدخلي للمصرف المركزي من 227 ل.س/$ بتاريخ 25-3-2015 إلى 264 ل.س/$ بتاريخ 5-5-2015. حيث رفع المصرف المركزي سعره التدخلي بمستوى 16%، وأطلق ضخ القطع الأجنبي في السوق.

تثبيت تراجع قيمة الليرة..

والغذاء الضروري ضعف التكلفة

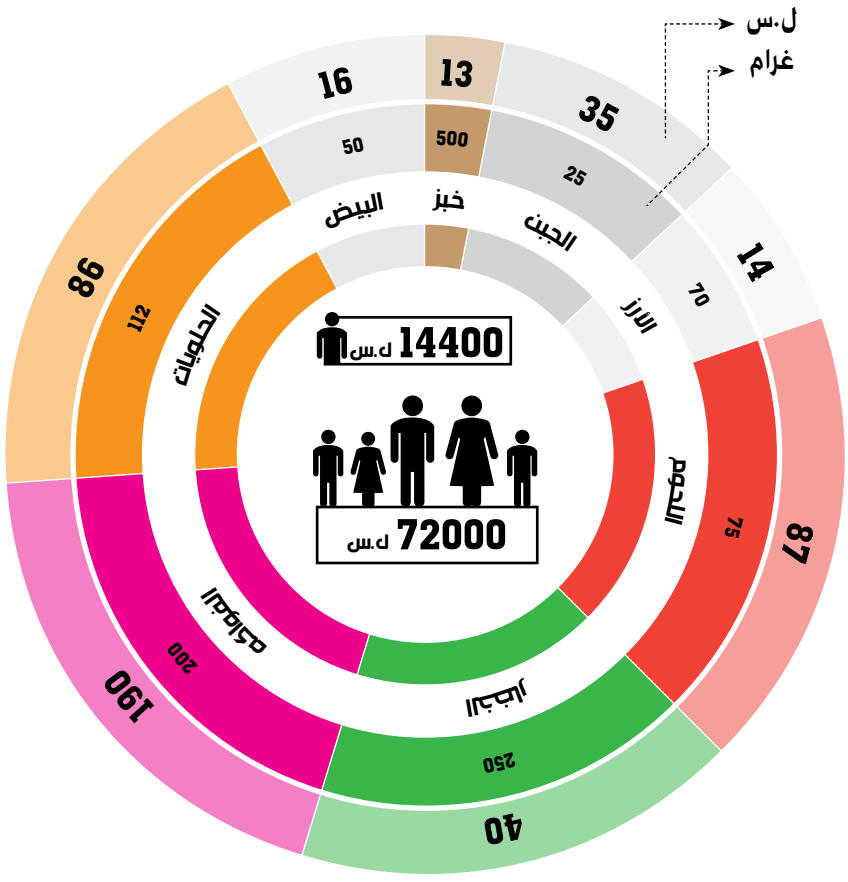

■ عشتار محمود

بدأت فورة سعر الصرف في السوق السوداء بالانتهاء، ولكنها تركت رواسب كبرى، فنقلت المليارات من الليرات السورية إلى كبار أصحاب الربح، سواء من بيع الدولار بسعر مرتفع، أو من رفع مستوى الأسعار، ونقلت ملايين الدولارات من احتياطي المركزي إلى السوق أيضاً. وخلّفت وراءها خسارات كبرى طارئة ومستمرة لعموم السوريين، الذين فقدت ليرتهم –التي يتعاملون ويشترون من خلالها، ويقبضون أجور عملهم بها– الكثير من قيمتها.

الحكومة ثبتت مكاسب السوق!

يسود اليوم «تطبيل وتزمير» لإنجازات المركزي بتخفيض سعر السوق السوداء، بعد أن أغدق على السوق وعلى الصرافة بالقطع الأجنبي، فاتحاً لمؤسسات محددة عمليات شراء القطع الأجنبي والبيع للمواطنين، ولأخرى ضخاً لتمويل المستوردات للتجار، وبالفعل انخفض سعر صرف السوق السوداء، ولكن حدث الأسوأ حيث ارتفع السعر الرسمي أولاً، وثبتت الحكومة ارتفاعات مستويات الأسعار ثانياً، حيث رفعت بنسبة 30% أسعار المواد والحاجات الأساسية المستوردة من قبلها عبر الخط الائتماني، والموزعة في مؤسسات التدخل الإيجابي؟!

تعتبر هذه الخطوة تثبيتاً لأثر المضاربة على الأمد الطويل، وتثبيتاً لانخفاض جديد في قيمة الليرة، التي لا تقاس بسعرها مقابل الدولار فقط، بل تقاس فعلياً بمقدار ما تشتريه الليرات السورية من مواد وسلع وحاجات.

فالسوق سحبت المليارات خلال شهر من جيوب الناس، والحكومة سمحت لها بسحب مستمر بمشاركتها بتثبيت ارتفاع مستويات الأسعار.

110 آلاف ل.س شهرياً لانتشال الأسرة من الفقر

تكلفة الغذاء الضروري الشهرية التي أصبحت تتطلب 72000 ل.س، تعتبر 3 أضعاف وسطي الأجور البالغ 24 ألف ل.س. وهذه المفارقة تدفع لاحتساب حدود الفقر العام أي الدخل الشهري اللازم لأسرة حتى تستطيع تأمين الحاجات الست الرئيسية «الغذاء– المسكن– الملبس– التعليم– الصحة– النقل».

اليوم لم تعد الأسرة تستطيع بأقل من 110 آلاف ل.س، أن تغطي حاجات غذائها الضروري 72000 ل.س، ولا تستطيع بأقل من هذا الحد أن تؤمن تكاليف الحد الأدنى لباقي الحاجات «المسكن– الملبس–التعليم– الصحة–النقل» والتي سنفترض أنها لم تتغير عن 1–2015 بعد ارتفاع سعر المحروقات، حيث كانت تبلغ 38 ألف ل.س تقريباً مقدرة بالحدود الدنيا للتكلفة ودون هامش لأي طارئ.

تحتاج أسرة من خمسة أشخاص إلى أن يعمل كل أفراد أسرتها: بالأجر الوسطي 24 ألف ل.س، وأحد أفرادها بأجر 14 ألف ل.س، لتبقى على حد الفقر وتؤمن حاجاتها الرئيسية.

الأجر الوسطي
غذاء العامل الضروري لـ 40 يوم

المفارقة بين الأجر الوسطي للعاملين في سورية وبين تكلفة الغذاء الضروري للفرد، كبيرة، فالأجر الوسطي في سورية البالغ 24 ألف ل.س، يستطيع أن يؤمن غذاء العامل فقط لمدة 40 يوم. أما العامل بصفته معيل لأسرة، فعليه أن ينسى ذلك، ويطلق أسرته بصغارها وشيوخها لسوق العمل، ليحصل كل منهم على أجر قوت البقاء!.

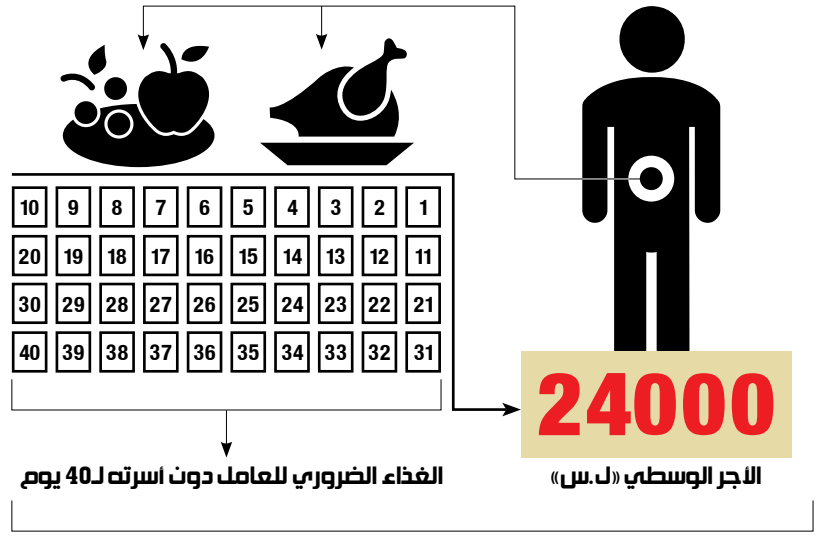

إن هذه الوقائع تجد ترجمتها على أرض الواقع بأن أسرة فيها 4 دخول وسطية تراكم الديون وتبيع المدخرات، وتفسر فوارق الأجور والحاجات طوابير المصطفين لقبض الحوالات والمساعدات المالية، أو على أبواب الجمعيات، وتفسر أيضاً «ازدهار» سوق الأعمال غير الشرعية، وهجرة العائلات بأكملها في عرض البحر، وظواهر التسول، وعمالة الأطفال، وافتراش الطرقات وغيرها مما ابتلانا به أمراء المال والحرب.

التكلفة الشهرية لحاجات الغذاء الضروري فقط

ينبغي بعد موجة ارتفاع الأسعار الأخيرة، أن نعيد احتساب تكلفة حاجات الغذاء الضرورية لأسرة سورية، التي تعتبر محدداً ومقياساً للقيمة الفعلية للأجور.

فبعد «نصبة السوق» وموجة المضاربة، وبعد مشاركة الحكومة والسياسات برفع سعر الصرف الرسمي وضخ الدولار للسوق كمكافأة، وبعد ورفع مستويات الأسعار من الحكومة والسوق بشكل مشترك، ارتفعت وبشكل كبير حاجات الغذاء الضرورية.

تكاليف الغذاء الضروري لفرد في أيار 2015

بالاعتماد على بيانات مؤتمر الاتحاد العام لنقابات العمال في سورية «المؤتمر الوطني للإبداع والاعتماد على الذات» الذي عقد عقب أزمة الثمانينات، وحدد طريقة احتساب تكلفة الغذاء الضروري، انطلاقاً من حاجة الفرد اليومية لـ 2400 حريرة فقط.

آخر حسابات تكلفة حاجات الغذاء الضرورية شهرياً للفرد كانت في شهر 1–2015، أي منذ أربعة أشهر تقريباً، وكانت التكلفة للفرد قد بلغت 6168 ل.س، وللأسرة 30900 ل.س شهرياً للغذاء الضروري فقط.

2015-5

حاجة الفرد اليومية الضروري من الغذاء حوالي 2400 حريرة:

- 1275 حريرة: 13 ل.س– الخبز 500 غ.
- 75 حريرة: 16 ل.س– البيض 50 غ. «شهدت أسعار البيض انخفاضاً هاماً عن شهر 1–2015 حيث وصل سعر البيضة 50 غرام تقريباً إلى 25 ل.س في الشتاء».
- 108 حريرة: 35 ل.س– الجبن 25 غ. «ارتفعت أسعار منتجات الأجبان والألبان بشكل هام وانتقلت التكلفة الضرورية للفرد من 20 تقريباً إلى 35 ل.س».
- 200 حريرة: 87 ل.س– اللحوم فروج50 غ– حمراء 25غ. «شهدت أسعار لحم الفروج انخفاضاً بسيطاً، إلا أن أسعار اللحوم الحمراء تضاعفت تقريباً مسببة ارتفاعاً في تكلفة اللحوم الضرورية يومياً للفرد من 45 ل.س إلى 87 ل.س».
- 65 حريرة: 40 ل.س– الخضار 250 غ. «قُدرت التكلفة من وسطي أسعار 3 أنواع من الخضروات الأساسية، أو التي تعتبر في موسمها وهي: البندورة بسعر 150 ل.س للكغ– بطاطا 130– الثوم 200. ساهم مكون الخضار بارتفاع كبير في السعر، حيث أن تكلفة الخضار اليومية الضرورية للفرد في شهر 1–2015 قدرت بحوالي 27 ل.س، حيث خضروات الشتاء كانت أقل تكلفة من الخضار في الفترة الحالية، والتي حملت أيضاً عبء الدولار المرتفع».
- 60 حريرة: 190 ل.س الفواكه 200غ. «الفواكه هي أحد أكبر المتغيرات خلال موجة الارتفاع الحالية، حيث تعتبر فواكه بداية الصيف مرتفعة السعر، ويضاف إليها أثر الدولار على بعضها والتكلفة محسوبة من وسطي 3 أنواع من الفواكه حالياً هي الأكدنيا بسعر 200 ل.س للكغ – موز 600– تفاح 150، بينما كانت تكلفة الفواكه الضرورية للفرد في بداية العام، 24 ل.س، ساهم في انخفاضها أسعار البرتقال والتفاح المنخفضة باعتبارها فاكهة الشتاء الرئيسية.
- 400 حريرة: 85،8 ل.س الحلويات 112 غ. «ارتفعت أسعار الحلويات بنسبة 30% تقريباً بين ارتفاع سعر السكر، وارتفاع أسعار معلبات المربى».
- 280 حريرة: 14 ل.س الأرز 70 غ. «ارتفعت أسعار الأرز في السوق، وأقل سعر لأردأ الأنواع 200 ل.س».

72000 ل.س للغذاء الضروري فقط!

كلفة السلة الغذائية للفرد يومياً: 480 ل.س.

كلفة السلة الغذائية للفرد شهرياً: 14400 ل.س.

كلفة السلة الغذائية لكامل الأسرة المكونة من 5 أشخاص شهرياً: 72000 ل.س تقريباً.

هذا وينبغي الإشارة إلى أن هذه التكلفة هي للغذاء الضروري فقط، مستثنى منه حاجات المشروبات الأساسية، وأنواع غذائية ضرورية كالسمك مثلاً. وإذا ما أضفنا تكلفة الشاي فقط كمشروب أساسي فإن تكلفة الغذاء الضروري ترتفع إلى 73500 ل.س.

تضاعفت تكلفة السلة الغذائية المذكورة خلال أربعة أشهر بمقدار 133%، وهو الارتفاع الأعلى خلال هذه الفترة القصيرة، حيث الجدير بالذكر أن التكلفة الشهرية للغذاء الضروري فقط، قد ارتفعت خلال ثمانية أشهر من 5–2014 إلى 1–2015 بمقدار 13% فقط!.

استيراد المازوت باعتراف رسمي:

نهب 5 مليار ليرة من عرق السوريين خلال شهري الشتاء!

في لحظات الفوضى والاضطراب تجد بعض الحقائق المخبأة طريقها إلى العلن، كانعكاس للتضارب بين قوى الفساد وحيتان المال، واشتداد «وقع أفعالهم»، فعلى الرغم من أن كل أقطاب الفساد والليبرالية على اتفاق تام حول هدف تحرير القطاعات الاقتصادية السيادية وذات العائد الكبير من يد جهاز الدولة، وتسليمها للقطاع الخاص، إلا أن هذا لا يمنع ظهور تناقضات تساعد في إجلاء صورة حجم النهب.

تحرير أسعار المازوت على سبيل المثال، ونتائجه، دفع إلى إظهار حقائق حول أرقام الربح الاحتكارية الكبرى وآثارها، والكلام هنا حول ما بينه كتاب حاكم مصرف سورية المركزي، الموجه بتاريخ 10-4-2015، والمنشور في جريدة تشرين بتاريخ 23-4-2015، والذي كان مضمونه: اتهام الأرباح الاحتكارية لمستوردي المازوت بأنها أهم أسباب الضغط على قيمة الليرة.. من التصريح نستطيع استنتاج الكثير من المفارقات وحتى توجيه الاتهامات وتحميل المسؤوليات..

بعد «وقوع الفأس بالرأس»!

نستطيع أن نلخص من الكتاب المنشور الأفكار والأرقام الرئيسية المعلنة، فأولاً: المصرف المركزي منح مستوردي المازوت في أشهر الشتاء كانون الأول 2014، وكانون الثاني 2015، إجازات لاستيراد المازوت بقيمة 20 مليون دولار، وبسعر صرف 215 ل.س/$، أما الغاية فهي استيرادهم 40 ألف طن مازوت.

وثانياً: كانت التكلفة التقديرية الإجمالية 4,3 مليار ل.س، بحسب الحاكم، بمقدار 110 ليرات لليتر الواحد، أما السعر النظامي الذي حددته الحكومة لهؤلاء هو 125 ل.س لليتر المازوت. ثالثاً: وأخيراً حجم أرباح المستوردين الذين باعوا المازوت بحوالي 10 مليار ل.س، أي بربح حوالي 5,7 مليار ل.س، وهذه المبالغ طرحت في السوق لتستبدل بالدولار من قبل المستوردين، وشكلت طلباً عليه بمقدار 22 مليون دولار، دفعت إلى ارتفاع السعر في السوق كما ورد في كتاب المركزي.

تكبير التكلفة.. إخفاء الربح

في شهر 10-2014 خرج وزيرا النفط والاقتصاد، ليبررا قرارات رفع أسعار المحروقات، والسماح للقطاع الخاص بتأمينها، وكان من بين ما صرح به وزير النفط: بأن المازوت لا يزال مدعوماً، لأن التكلفة بلغت 160 ل.س!.

تصريح الحاكم يوضح أن التكلفة لا تتعدى 110 ل.س لليتر، والوزير يضيف 50 ل.س تكلفة؟! ليبرهن وجود دعم بمستوى ما!.. أما المازوت فلم يكن مدعوماً، بل أصبح رابحاً عندما حُرّر السعر الحكومي إلى 125 ل.س، ليناسب السوق المستوردة. إذاً الحكومة رفعت سعر المازوت إلى الحد الذي يحقق ربحاً لها وللمستوردين، وأخفت ذلك، بتضخيم التكلفة إلى 160 ل.س.

عشرات مليارات أرباح شرعية

الحكومة سمحت للتجار المستوردين بتحصيل ربح 15 ل.س في الليتر، فالبيع النظامي يجب أن يكون 125 ل.س، والتكلفة 110 ل.س. أي أن كتلة الربح الشرعية الإجمالية التي تتيحها الحكومة لمستوردي 40 ألف طن من المازوت فقط، تبلغ 600 مليون ل.س.

وهذا الربح تم تحصيله خلال شهرين فقط، لمستوردي 40 ألف طن والتي تعتبر حوالي 1,6% من مجمل حاجات البلاد من المازوت والبالغة 1,7 مليون طن في عام 2014 بعد تراجع الاستهلاك خلال الأزمة.

فماذا لو أمّن هؤلاء كل الحاجات المذكورة؟! حينها الربح الشرعي المبرر حكومياً سيبلغ: 25,5 مليار ل.س، وسيقابله طلب على الدولار بمقدار: 98 مليون دولار خلال عام يسعى هؤلاء لتحصيلها من السوق النظامية أو غير النظامية.

لا ترى الحكومة أي مشكلة في هذه الأرباح النظامية، بل تعتبرها حقاً مشروعاً، وتحدد سعر المازوت الموزع حكومياً ليتوافق معها، ولكن السوق «لا تستحي من كرم السياسات» بل تتغوّل!..

مئات المليارات أرباح احتكارية

بالنتيجة لم تبع مستوردات المازوت بالسعر النظامي، بل بيعت بأسعار احتكارية، وبمجمل 10 مليار ل.س، أي حوالي 5,7 مليار ل.س ربحاً احتكارياً، أي أنها بيعت بسعر 250 ل.س/ لليتر، وذلك وفق كتاب المركزي. وبنسبة ربح 127% في الليتر، أي ربح 140 ل.س فوق التكلفة.

أي أن السماح للقطاع الخاص باستيراد المازوت أدى إلى قدرته على فرض سعر احتكاري للمادة في الظروف الحالية، وتحقيق ربح 5,7 مليار ل.س خلال شهرين، ومن استيراد 40 ألف طن فقط.

أما إذا قاموا باستيراد كل الحاجات من المازوت «1,7 مليون طن» وهي حاجات النقل والصناعة والتدفئة، فإن الربح الاحتكاري القابل للتحقيق يبلغ: 238 مليار ل.س، بنسبة ربح 127%.

إن هذه الأرباح تعادل 75% أي ثلاثة أرباع كتلة الأجور والرواتب السورية المسجلة في موازنة 2015، يحصلّها مستوردو المازوت فقط إن تم الاعتماد عليهم في استيراد كل حاجات البلاد وفرضوا أسعارهم الاحتكارية.

247 مليار ليرة ربح محتمل!

إن معرفة حجم الأرباح المحتملة من توزيع قطاع المحروقات، يفسر السعي الحثيث لقوى الفساد والسوق للتخلص من دعم الدولة، والانتقال إلى تحرير السعر.

فإذا ما قام القطاع الخاص بتأمين المازوت والبنزين وفق الحاجات المعلنة في الأزمة، أي حوالي 1,7 مليون طن مازوت، و1,2 مليون طن بنزين، وفرضوا ربحاً احتكارياً بنسبة 80% فقط، أي تم البيع بسعر بين 195-200 ل.س لليتر، وربح قرابة 85 ل.س في الليتر بالحد الأدنى، فإن هذا سيؤدي إلى تحقيق أرباح سنوية تبلغ: 102 مليار ل.س من البنزين، و145 مليار ل.س تقريباً من المازوت، أي إجمالياً: 247 مليار ل.س.

أما الربح النظامي فليس بالقليل أيضاً، حيث أن ربح 15 ل.س في ليتر المازوت، و30 ل.س في ليتر البنزين «سعر 140 ل.س» سيحقق أرباحاً مجملها: 25,5 مليار ليرة من المازوت، و 36 مليار ليرة من البنزين، أي حوالي 62 مليار ل.س تقريباً، ربح مشروع لتجار يستوردون حاجات البلاد من مادتي المحروقات الرئيسيتين!.

«من يملك يحكم»!

ليس هناك أي وهم لدى كل من يمتلك أية موضوعية علمية أو تجربة واقعية، بأن مستوردي مادة رئيسية كالمازوت سيلتزمون «بالتسعيرة الحكومية»!. على الرغم من أنها تتيح لهم مئات ملايين من الأرباح خلال فترات وجيزة، بل حتماً سيكون هؤلاء قادرين على فرض أسعار احتكارية عالية، مع تحكمهم بالوقود، عصب الإنتاج!

الجميع يعلم بأن: «من يملك يحكم»!. ولن يكون أي جهاز دولة، مهما بلغ مستوى حجمه وسطوته الظاهرية قادراً على أن يتحكم بالأرباح والأسعار، إذا ما سلّم لملوك المال، مفاتيح تأمين الحاجات والمدخلات الرئيسية في الإنتاج، وتحديد مستويات الأسعار، وهذا ما حصل في سورية خلال مرحلة الليبرالية الاقتصادية السابقة، وتصاعد كثيراً خلال الحرب.

تحرير قطاع المحروقات وإلغاء الدعم، هو أحد المفارق الرئيسية في ممارسات السياسة الاقتصادية الليبرالية التي سيسجل السوريون أن من متخذي هذا القرار الليبرالي، كانوا من أهم مسببي تراجع قيمة العملة الوطنية بدعم أصحاب الربح الكبير الساعين وراء الدولار، ومن أهم مسببي تراجع دور الدولة في الدعم والإنتاج، وبالتالي القدرة على ضبط الأسعار، وكل من الجانبين يعتبر محدد نشوء «الدولة الهشة».

600 مليون ل.س

الربح النظامي المتاح حكومياً لتجار القطاع الخاص الذين استوردوا 40 ألف طن مازوت خلال شهرين فقط!، إذا ما باعها المستوردون بالسعر المحدد حكومياً 125 ل.س لليتر، بينما التكلفة 110 ل.س.

5,8 مليار ل.س

الربح الاحتكاري الفعلي لتجار القطاع الخاص الذين استوردوا 40 ألف طن مازوت خلال شهرين فقط، بعد أن باعوها خلال الشتاء بسعر احتكاري 250 ل.س لليتر.

62 مليار ل.س

تقدير الأرباح المتاحة حكومياً لمستوردي القطاع الخاص إذا ما قاموا باستيراد حاجات البلاد من المازوت والبنزين وباعوها بالسعر النظامي.

247 مليار ل.س

تقدير الأرباح التي قد يحققها مستوردو القطاع الخاص إذا ما قاموا باستيراد حاجات البلاد من المازوت والبنزين، وباعوها بنسبة ربح احتكارية 80% فوق التكلفة.

79,5 مليار ل.س

قدرت قاسيون سابقاً الأرباح المتوقعة من البيع الحكومي لكل من المازوت والبنزين والغاز في 2015 وذلك بعد رفع الدعم عنها، مع العلم أن الرقم يزداد بعد رفع الدعم عن الفيول في شهر 4-2015.

الناس لـ«قاسيون»:

الأجر «سيرلانكي» والمصروف «سويسري»؟!

أجرت قاسيون استطلاعاً موسعاً حول وضع الأسر السورية في ظروف الأزمة، المهجرة والمقيمة في دمشق، وقد أوضحت معظم الأسر المستطلعة آراءها عن حجم كامل دخولها الفعلية وحجم مصاريفها وكيفية تغطية الفارق بين المصاريف المتزايدة والدخول المتهاوية، هذا وقد شمل الاستطلاع شرائح مختلفة من متقاعدين وأرامل وموظفين وأصحاب بقاليات وعمال عاديين.

■ خاص قاسيون

من ساحة شمدين في حي ركن الدين الذي بات يعج بالنازحين بدأنا سيرنا على الأقدام ساعين لأي مصارحة يغنينا بها أبناء ذلك الحي الشهير عن أوضاع معيشتهم. ليس سهلاً أن يبوح المرء بأوجاعه بسهولة لصحفي عابر هذه الأيام. لكن أبو بكر وهو ستيني العمر أجاب بوضوح، فهو صاحب بقالية قديم في الحي وقال: «لي بقالية أعيش منها مع أسرتي، استهلكت رأسمالي البالغ 200 تنكة زيت قبل الأزمة ولا يمكن لدخلي الحالي تغطية مصاريفي، كما تحملت ديوناً كثير ولولا راتب ولدي الذي يسكن معي لما بقينا على قيد الحياة».

هل من عودة!

في السوق قرب بقالية أبو بكر، التقينا أبو محمد وهو مدرس مهجر ولديه ستة أولاد بالإضافة لزوجته الموظفة، فأوضح: «راتبي وراتب زوجتي 55 ألف ليرة، وأجار بيتنا ارتفع إلى 32 ألف بعد أن كان 18 ألف أي أكثر من النصف، ونغطي الفارق من مساعدات إحدى الجمعيات الخيرية، كما أننا قمنا ببيع كثير من أغراض منزلنا التي حملانها معنا عند التهجير» ويختم أبو محمد: «نتمنى أن تنتهي مأساة السوريين وأن نعود لبيوتنا ولو كانت مدمرة»!

مضينا صعوداً باتجاه ساحة جودي في الحي، فاستضافتنا أم علي بصدر رحب. هي أرملة في الخامسة والثمانين. لم تميز كثيراً أننا صحفيون ظناً منها أننا موظفون حكوميون. بالنسبة لها لم يبق من العمر الشيء الكثير لتتهيب أي أحد، فروت بسلاسة: «راتب زوجي التقاعدي حالياً هو 3800 ليرة وأعطوني 2000 ليرة بعد الزيادة الأخيرة بدلاً من 4000 ليرة.. يكذبون علينا، فهذا لا يكفي ثمن الدواء» وتردف أم علي: «تهجرت من دير الزور وبيتي تدمر، وأعيش الآن مع ابني وأولاده وهو أيضاً ضعيف الحال».

فقدت عملي منذ 6 أشهر ولا أرى حلاً غير السفر وحتى لو انتهت الأزمة فلن تعود الأمور كما كانت عليه

مصائب قوم!

يتنهد أبو علاء وهو من سكان الحي منذ زمن، ومن فلسطينيي نكبة عام الـ 48 بين الفينة والأخرى أثناء الحديث ثم يبتسم ليقول: «راتبي 35 ألف ليرة وأعمل عملاً إضافيا لمدة 10 ساعات لأحصل حوالي 30 ألف أخرى على أكثر تقدير، ومع ذلك لا استطيع تغطية مصاريفي، فلدي 4 أولاد اثنين منهما في الجامعة يحتاجان 140 ألف ليرة سنوياً.. ولولا المساعدات العينية والمالية التي نحصل عليها من الأونوروا لما استطعنا من الاستمرار». ويؤكد الرجل: « لا نريد أن نهاجر من هذا البلد.. أساساً لا أملك مالاً أدفعه للمهربين.. لكن مصائب قوم عند قوم فوائد، فأختاي اللتان هاجرتا إلى أوروبا، تحولان لي مبالغ مالية من حين لآخر»!

لا يحبذ أبو وحيد الحديث مع الصحافة كثيراً، فهو مساعد متقاعد من الجيش لكنه أجاب بشكل مقتضب: «راتبي التقاعدي 24 ألف ليرة وأجار بيتي 35 ألف.. ولو عمل ابني، وهو طالب في كلية الإعلام، في أحد المطاعم ومساعدات الأقارب، وإحدى الجمعيات الخيرية لما استطعنا الاستمرار». وأردف أبو وحيد وهو المهجر من منطقة الحجر الأسود: «نقتّر على أنفسنا قدر المستطاع .. لم نشتر لباساً منذ سنوات.. ابني اعتقل وهو طالب في كلية الحقوق دون أي سبب وابنتي الأخرى استشهدت برصاص قناص.. لكنني أمل بوقف الحرب وإيجاد حل سياسي وأن يتسامح كل السوريون».

لا نريد أن نهاجر من هذا البلد.. أساساً لا أملك مالاً أدفعه للمهربين..

التغيير أو أجور على أساس الدولار

أنهينا جولتنا في حي ركن الدين وتوجهنا إلى جنوب العاصمة، إلى الزاهرة، الحي المكتظ قبل الأزمة والذي يكاد ينفجر من كثافة السكان اليوم. من السهل جداً أن تلحظ أسراً بحالها تفترش الحدائق هناك. لم نستطع الحديث لهم بشكل مباشر فالحديقة تعج بـ«الأجهزة المختصة» ذات الحساسية العالية من أي وسيلة إعلام. يقول مراد وهو رب أسرة مكونة من 4 أشخاص «كنت أعمل حداداً ودخلي من هذا العمل حوالي 40 إلى 50 ألف شهرياً لكن مصروفي كان بحدود 70 ألف شهرياً، وكنت أغطي الفارق عبر المساعدات من الأهل والأقارب وحوالات بعض أصدقائي في الخارج» ويعقب مراد: «لكنني فقدت عملي منذ 6 أشهر ولا أرى حلاً غير السفر وحتى لو انتهت الأزمة فلن تعود الأمور كما كانت عليه».

بالنسبة لكمال وهو رب لأسرة مكونة من 6 أشخاص فالأمور واضحة لا لبس فيها على حد تعبيره، فلا حل من وجهة نظره إلا «بتغيير النظام أو أن يعطوننا راتبنا على أساس سعر الدولار» حيث صارحنا كمال وقال: «أعمل سائق تكسي ودخلي من 20 إلى 30 ألف وراتب زوجتي 20 الف، ونحتاج لـ 80 ألف ليرة للمصروف بالحد الأدنى فكيف سنستمر؟!». يتقاطع حديث كمال مع صديقه سمير وهو ممرض وموظف منذ 5 سنوات براتب لا يزيد عن 22 ألف!

تقول سناء وهي طالبة جامعية في كلية الاقتصاد وتقطن في الحي، غادرت مدينة السلمية مع أهلها مؤخراً: «عائلتي مكونة من 5 أشخاص ووالدي موظف بسيط راتبه لا يتجاوز 30 ألف ليرة وأنتم أدرى بمصاريف الأسرة.. يعني باختصار الراتب سيرلنكي والمصروف سويسري» وتختم سناء: «لم نعد نشعر بالأمان وأصبحنا نفكر لأول مرة بمغادرة البلد».

الله يفرج!

عائلة وليد هي من عائلات ريف دمشق، من الغوطة الشرقية، تهجرت من مدينة سقبا ولها في حي الزاهرة 3 سنوات، يقول وليد وهو من عائلة مؤلفة من 10 أشخاص: «نعمل أنا واثنان من إخوتي عمالاً مياومين بغسيل السيارات بأجر 500 ليرة يومياً» وعند سؤاله حول ما يراه من حل لهذا الواقع أجاب كما كل السوريين «الله يفرج أحسن شي».

قد يكون حال أم مجد وعائلتها من أكثر الحالات حظاً، فهي تعمل مدرسة وزوجها معلم أيضاً هجروا من دير الزور وقطنوا في حي من أحياء دمشق الشعبية يملكون فيه منزلاً منذ زمن، ولكن ما نفع هذا المنزل بعد أن خسروا راتبهم! توضح أم مجد: «منذ أربعة أشهر لم نقبض رواتبنا بسبب الحصار كانت رواتبنا تبلغ حوالي 55 ألف ورغم أنها لم تكن تغطي كامل المعيشة إلا أنها كانت تسد جزءاً هاماً حيث لم نكن مضطرون لدفع آجار بيت.. حالياً أعمل بالسنارة لكنني لا أستطيع أن أنتج أكثر من قبعتين سعر كل واحد 50 ليرة وهذا لا يغطي ثمن الخبز في هذه الأيام»!

قد لا تضيف قاسيون شيئاً هاماً برصدها لواقع معيشة السوريين، فمن كان لنا حظ لقائهم كانو دائماً «نحن مستورون» فتشوا عمن لم يجد مأوىً يقابلكم به، ولا يسعنا إلا الاعتذار لمن لم نستطع أن نصل إلهم فقد قمعتنا الأزمة كما فعلت بهم فضللنا إليهم السبيل!

عاصفة الدولار:

تنجلي عن حقائق هامة!

من المعروف أن المصرف المركزي يستخدم عدة أسعار للدولار لتعاملاته المختلفة، لكن سنركز في مقالتنا هذه على سعر وحيد، وهو الذي يراه الناس على شاشات شركات الصرافة، وهو السعر الرسمي الذي يحدده المصرف المركزي يومياً لعمليات بيع وشراء شركات الصرافة، والتي يتعامل معها الناس العاديون وكبار التجار والتي اكتظ أمامها الناس في الشهر الأخير منتظرين بيعهم الدولار بعد عاصفة ارتفاع الأخير.

■ معن خالد

سنتوقف عند محاولة تفسير ما جرى في السوق السوداء بعد بلوغها لذروتها بين أواخر نيسان وأوائل أيار الحالي لعدة أيام بسعر تراوح بين 310 –330 ليرة/$، بينما كان عند 260 ليرة/$ في أوائل نيسان، ثم عادت حالياً لينخفض في 5 أيار إلى ما بين 260 و255 ليرة تقريباً.

بالتوازي مع ذلك بلغ سعر صرف الدولار رسمياً للبيع في شركات الصرافة 264 ليرة بتاريخ 5/5، بينما كان عند 228 ليرة/$ في 2015/3/31 أي أن العاصفة التي جرت في السوق السوداء جعلت السعر الرسمي لشركات الصرافة يرتفع خلال شهر واحد فقط بمعدل 16%. إن ذلك أول المكاسب التي حققها قطاع الصرافة الرسمي من العاصفة التي أثارتها السوق السوداء خلال شهر واحد، ولكن السؤال مالذي كسبته السوق السوداء وكيف حصل كل ذلك؟

هل هي العادة ذاتها؟!

كان سعر الدولار في السوق السوداء في أول نيسان عند 260، ثم بلغ 310–330 في أواخر نيسان، فالعودة إلى حدود 260 في 6 أيار؟! أي أنه يبدو من الناحية الشكلية أنها لم تحقق الشيء الكثير طالما أن سعرها ارتفع مؤقتاً ثم عاد إلى مستوياته التي كان عليها قبل شهر، لكن ذلك غير دقيق، ولتفسير هذه العملية سنفترض أحد أمرين:

تقول الفرضية الأولى وهي الإشاعة التي رُوّجت بين الناس على أن المصرف المركزي سارع لضخ كميات كبرى من الدولار في السوق لصالح كبار التجار، ومنافذ البيع في عدة محافظات، وذلك تلبية للنقص الطبيعي لمعروض الدولار والذي قد يصطنعه بعض المضاربين أو التجار الذين يزيدون في كل مرة من مستويات طلبهم للدولار لأغراضهم المختلفة، أي أن ماحدث فعلاً هو كما أعلنه المصرف المركزي بشكل رسمي، فتدخل ببيع الدولار كما العادة قد يكون المركزي تأخر فيه بسبب نقص مخزونه من الدولارت فعاد إلى الضخ بعد حصوله على كميات كبيرة منها من دول صديقة.

قد تكون هذه الفرضية صحيحة، ولكن فيما لو صحت سيتبين أن هذه الكميات التي تنخفض قدرتنا على تجميعها، ونضطر لتأمينها من الأصدقاء، تذهب مرة أخرى لمصلحة كبار التجار والمضاربين، فالكثير من الناس العاديين الذي رابطوا عند شركات الصرافة والذي احتاجاو الدولار إما لاستبدال ما تبقى من مدخراتهم أو لحاجات السفر والعلاج والدراسة في الخارج، لم يستشعروا انفراجاً جدياً في عمليات البيع لهم. بكل الأحوال إن كانت هذه العاصفة جدية أي أن ارتفاع السعر جاء بسبب قلة المعروض من الدولار، في الوقت الذي لا يقدر المركزي على مواجهة هذا النقص من احتياطياته، ما اضطرنا للجوء إلى الأصدقاء، فإن ذلك يستدعي بحث آلية التدخل في هذه السوق التي تتمرد في كل مرة فنقوم بهدر دولاراتنا عليها دون أي طائل سوى تأثير بانخفاض مؤقت وحسب.

هل كان السعر وهمياً؟

أما الفرضية الثانية فتقول: أن ارتفاعات سعر السوق السوداء كانت ارتفاعات وهمية طالما أنه لم يحصل عمليات بيعٍ واضحة وكبرى في السوق عند هذه الأسعار، حيث اقتصرت عمليات الشراء على قيام الناس العاديين، وهم من صغار المدخرين، بالمسارعة لشراء أية كمية من الدولار حفظاً لما بقي معهم من مدخرات.

بناء على هذا الافتراض فإن الصعود الكبير لسعر السوق السوداء دفع الناس عملياً لشراء الدولار بأسعاره المتصاعدة من «260–330» المختلفة طيلة شهر كامل ما حقق أرباحاً هامة لبائعي الدولار. ثم سارع هؤلاء البائعين لدفع السعر الوهمي للانخفاض مما اضطر جزءاً كبيراً من الناس العاديين الذين اشترو الدولار بسعر مرتفع إلى إعادة بيعه لهؤلاء التجار، وذلك للتخفيف من خسائرهم.

إن هذه الفرضية تفسر شيئاً من حركة السوق التي لم تشهد عمليات بيع كبرى للدولار، ظاهرياً على الأقل، حيث ظل المصرف المركزي متفرجاً عليها حتى اللحظة الأخيرة، ثم سارع للإعلان عن تدخله في الأسبوع الأخير من نيسان، دون أن يلحظ الناس عمليات بيع جدية. أي أن المركزي اكتفى بالتصريح بالتدخل دون تدخل فعلي، وذلك رداً على أسعار السوق السوداء الوهمية.

وفيما لو صحت هذه الفرضية فإن المركزي هو المسؤول عن ترك السوق السوداء تتمرد وتعصف بحال الليرة، في الوقت الذي استطاع ضبطها حين أراد. لكن على ما يبدو أن النتيجة المتفق عليها والتي مررها المركزي والسوق السوداء والصرافون بعد هذه العاصفة الوهيمة هي رفع السعر الرسمي لشركات الصرافة من 228 ليرة/$ في أول نيسان الماضي إلى 264 ليرة/$ في 5 أيار الجاري.

النيتجة واحدة!

وفقاً لكلتا الفرضيتين فإن السوق السوداء والمركزي وكبار الصرافين ضالعون بالنتيجة النهائية لهذه العملية، أي أنهم يتحملون خسارة الناس لقيمة عملتهم وقوتهم الشرائية وإنْ بشكل مؤقت، فهذه الخسارة تضاف إلى خسائر سابقة في قيمة الليرة، كما أن النتيجة النهائية رفعت سعر صرف شركات الصرافة إلى مستويات قياسية ثبتها المركزي بتسعيره الجديد للدولار.

لقد وضّحت هذه العاصفة أن أي سعر تبلغه الليرة ارتفاعاً عن مستويات سابقة هو سعر وهمي لا يعبر عن قيمة الليرة الحقيقية، بل عن الهوامش التي تناور بها السوق السوداء ، كما كشفت عن قدرة المركزي على ضبط هذه العواصف الوهمية المضاربة فيما لو أراد، فما الداعي لتكرارها كل حين؟! طبعاً هذا لا يعني أننا موافقون على كيفية ضبط المركزي لهذه السوق لكن إمكانية الضبط موجودة على الأقل.

زائد ناقص

خيبة أمل

حددت الحكومة السورية في جلستها الأخيرة التي عقدت يوم الثلاثاء الماضي أسعار شراء محصولي القمح والشعير من الفلاحين بـ61 ليرة للكيلو غرام من القمح و48 ليرة للشعير، وهو ما اعتبره رئيس اتحاد غرف الزراعة السورية قليلاً للقمح إذ كان يأمل أن يكون سعر كيلو غرام القمح بحدود 65 ليرة أو أكثر ليحقق عائدية أكبر للمنتجين.

المزيد من الإعفاءات!

بين تقرير مصرفي أن المصرف الصناعي ركز في الآونة الأخيرة على إجراءات تحصيل الديون بعد إصدار المرسوم التشريعي رقم 8 لعام 2014 القاضي بمنح المتعاملين بموجبه فرصة لإعادة جدولة ديونهم لمدة عشر سنوات مع إعفاء كامل من الفوائد التأخيرية وقد بلغ المستفيدون من هذا المرسوم 569 متعاملاً وبلغت كتلة الدين لهؤلاء المتعاملين مبلغ 1,869 مليار ليرة.

صيدلي يا صيدلي

كشف مدير الدواء البيطري في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في تصريح خاص لإحدى الصحف المحلية أن عدد المعامل المرخصة لصناعة الأدوية البيطرية في عام 2014 بلغ 53 موزعة 29 معملاً في دمشق و4 معامل في درعا و7 معامل في حمص و8 معامل في حلب ومعمل في طرطوس و4 معامل إضافة لمعمل قيد الترخيص في حماة، إضافة إلى أنه تم تقديم مشروعين حيويين مهمين ضمن خطة إعادة الإعمار.

● من الصحف المحلية

قاتلت القوات السوفييتية خلال الأعوام الخمسة الأولى من الحرب العالمية الثانية بشكل منفرد ضد جحافل ألمانيا النازية، قبل أن يبادر الحلفاء للالتحاق بركب المعركة في سنتها الأخيرة. من أيلول/1939، حتى توقيع رئيس هيئة الأركان العامة للفيرماخت الألماني، فيلهلم كايتل، وثيقة استسلام ألمانيا النازية في 1945/5/8، صنعت شعوب الاتحاد السوفييتي نصرها الذي يأتي الاحتفال به في هذا العام، خارجاً عن الطابع المناسباتي للحدث.

ذكرى النصر..
أضخم عرض عسكري في تاريخ روسيا

حتى ساعة دخول هذا العدد من «قاسيون» إلى المطبعة، لا تكون قد بدأت بعد مراسم الاحتفال بالذكرى السبعين للنصر على الفاشية، المقرر إجراؤها في الساحة الحمراء بموسكو يوم السبت 2015/5/9، بتمثيل دبلوماسي عريض يشمل قادة دول الصين والهند وجنوب أفريقيا وكوبا وفنزويلا والأرجنتين وفرنسا وألمانيا وفيتنام وزيمبابوي، مروراً بمقدونيا ومنغوليا والبوسنة والهرسك، ووصولاً إلى أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وقبرص وصربيا والتشيك.. وغيرها الكثير من الدول.

■ إعداد: رنا مقداد

أكثر من 15،000 جندي وضابط من القوات المسلحة في روسيا موزعين ما بين أفواج القوات البرية والبحرية والجوية، وكتيبتا الدفاع الجوي الفضائي والصواريخ الاستراتيجية، وغيرها الكثير من التشكيلات القتالية الرسمية والأكاديمية، ستكون حاضرة في الساحة الحمراء بموسكو، للمشاركة في إحياء ذكرى انتهاء الحرب الوطنية العظمى والقضاء على النازية، على وقع أكثر من 50 مارشاً عسكرياً ستعزفها أوركسترا «حامية موسكو» العسكرية المؤلفة من ألف موسيقار، فيما أعلن وزير الدفاع الروسي، سيرغي شويغو، أن «أضخم عرض عسكري في تاريخ روسيا ستشهده الساحة الحمراء هذا العام».

عروض أول لآليات حربية جديدة

ستشارك في العرض إلى جانب الآليات العسكرية القديمة، عدد من الآليات الحديثة وتلك التي يجري عرضها لأول مرة، حيث تصل حصيلتها الإجمالية إلى ما يقارب 200 آلية عسكرية. في مقدمتها دبابة «T90A» والمدرعتان «Tiger» و«BTR82A»، ومنظومة مضادات الطائرات «كورنيت.د»، ومدافع «مستا إس» ذاتية الحركة، ونظام «بانتسير إس1» للدفاع الجوي الصاروخي المدفعي، عدا عن بطاريات الصواريخ «S400»، ومنظومة الصواريخ التكتيكية «اسكندر إم».

وللمرة الأولى في العروض العسكرية التي درجت روسيا على إقامتها، ستدخل منظومات الصواريخ المضادة للسفن «باستيون» و«بال»، ودبابات ومدرعات «أرماتا»، إلى ميدان الساحة الحمراء.

في موازاة ذلك، تنخرط ما يقارب الـ150 طائرة ومروحية في العرض، بما فيها الطائرة الاعتراضية «ميغ31»، ومقاتلات «سو 34- 27-25»، وقاذفات «تو 160- 95- 22»، فيما ستعرض للمرة الأولى المقاتلتين «سو 30 اس ام» و«سو 35 إس».

إعادة كتابة التاريخ غربياً

في سياق التجاذبات التي شهدتها التحضيرات لعيد النصر، توجه الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، للمشاركين في مؤتمر «دور الاتحاد السوفييتي والصين في تحقيق النصر على النازية الألمانية والعسكرية اليابانية»، للتأكيد على أن المحاولات الغربية المحمومة الجارية حالياً هي «محاولات وقحة لإعادة كتابة التاريخ من أجل تحقيق مصالح سياسية آنية، بما في ذلك محاولات رد الاعتبار للنازيين وعملائهم».

بدوره، شدَّد وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، على أن موسكو «ستواصل التصدي لمحاولات وضع علامة المساواة بين المنتصرين في الحرب العالمية الثانية، وأولئك الذين سعوا لاستعباد العالم برمته».

36 مدينة روسية تحيي الذكرى

على هامش العرض العسكري المركزي، نظِّمت أكثر من 36 مدينة روسية، وغيرها من مدن جمهوريات الاتحاد السوفييتي سابقاً، احتفالات متنوعة بالمناسبة. حيث رفعت «الشعلة الخالدة» من ضريح الجندي المجهول في موسكو لتجوب عدداً من المدن الروسية، في طقس سنوي درجت روسيا على إحيائه في يوم النصر.

كذلك، شارك ما يقارب خمسة آلاف شخص في مسيرة حاشدة بمدينة سانت بطرسبرغ يوم الأربعاء 2015/5/6، إحياءً للانتصار، واستذكاراً لشهداء المدينة الذين سقطوا في المعركة ضد النازية، رافعين صوراً لبعض شهداء الحرب إلى جانب صور أخرى للزعيمين السوفييتيين، فلاديمير لينين وجوزيف ستالين.

لقاءات الحلفاء على هامش الاحتفال

وفي وقت توافد فيه بعض ممثلي الدول قبل موعدِ الاحتفال المقرر بأيام، انفتحت الإمكانية لعقد عدد من اللقاءات التنسيقية بين روسيا والدولِ الحليفة لها. حيث أكد الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أنه بحث مع نظيره الصيني، شي جين بينغ «القضايا الدولية الملحة، بما في ذلك القضيتين السورية والإيرانية والوضع في شبه الجزيرة الكورية ومسائل ضمان الأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ»، في حين أكد بينغ على «دعم بكين لروسيا، بصفتها الدولة التي تترأس «بريكس» ومنظمة شنغهاي للتعاون في العام الحالي»، مضيفاً: «إننا مستعدون لتوحيد جهودنا مع الجانب الروسي، لكي تسهم هاتان الآليتان بقسط أكبر في ضمان السلام والتنمية والازدهار في المنطقة والعالم برمته».

لافروف: سنواصل التصدي لمحاولات وضع علامة المساواة بين المنتصرين في الحرب العالمية الثانية، وأولئك الذين سعوا لاستعباد العالم برمته

انتصارات الأمس.. وانتصارات اليوم

يعكس الاحتفال بالذكرى السبعين للنصر على ألمانيا النازية هذا العام في موسكو، بشكله وبسياق التحضيرات له وهوية الدول التي ستشارك فيه، تأكيداً على أنه أحد التعبيرات الجديدة عن الميزان الدولي الحالي، وعن طبيعة العلاقات الدولية الجديدة، بما في ذلك من اصطفافات.

■ أحمد الرز

يلعب الاحتفال بهذا النصر، وبوصفه رابطاً تاريخياً مشتركاً بين الدول التي تحكمها تقاطعات المصالح الاقتصادية والسياسية، دوراً هاماً في التعبير عن منطق الاصطفافات الجديدة في صفوف القوى الدولية. ويكشف الإعداد الجاري له ليكون «أضخم عرض عسكري في تاريخ روسيا» أهمية الإرث التاريخي للدول الصاعدة في مواجهة الفاشية ومنتجيها من الدول المتراجعة دولياً. بالطريقة ذاتها التي سهَّلت فيها الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، صعود الفاشية داخل أوروبا وشرق آسيا في منتصف القرن العشرين، يخوض الغرب اليوم عملية تمكين الأذرع الفاشية، وخلقها إن اقتضى الأمر في بعض الدول. حيث انكشفت على طول الخط عمليات التمويل والدعم الأمريكي غير المباشر لتلك الأذرع، وفي بعض الأحيان عمليات الدعم المباشر، التي تجلَّت في «الأخطاء العسكرية» المتكررة لـ«التحالف الدولي»، بما أفضى لتمكين مقاتلي «داعش» في سورية والعراق.

بدلاً عن الحرب العالمية، بماهيتها القديمة وشروطها التي لم تعد متوافرة منذ انتشار السلاح النووي على نطاقٍ واسع، عمدت الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى تمرير العديد من الحروب البينية في العالم، ما يؤكد على استمرار مهمة قوى السلم في العالم، وهي التي انتصرت بالمعنى العسكري والسياسي في القرن الماضي، وتمضي اليوم أشواطاً في انتصاراتها السياسية وتضيق الخناق على المغامرات العسكرية للغرب.

عند الحديث عن قوى سلم، وقوى حرب في العالم، فإن ذلك لا يرتبط بالميل إلى هذا الطرف أو ذاك، بل إنه متصل مباشرة بالسلوك التاريخي والحالي للقوى الدولية على اختلاف مشاربها. الجيش السوفييتي، ومعه حلفاؤه الحقيقيون، حرروا أكثر من 120 مليون مواطن في 16 بلداً من الاحتلال النازي، وعتقوا البشرية من ظلام الفاشية التي شقَّت طريقها عبر التسهيلات الغربية. واليوم، تساهم دول السلم الصاعدة في الحفاظ على حياة مليارات البشر، من خلال تمسكها بالحلول السياسية وسعيها لنزع فتيل الانفجارات في العالم.

موسكو

تدَّخر ذهباً: عليكم أن تقلقوا..!

لا يمكن الحديث عن التراجع الاقتصادي الأمريكي، بمعزل عن رصد العوامل المرتقبة التي ستساهم في تسريعه. من هذا المنطلق، نشرت صحيفة «ذي واشنطن تايمز» الأمريكية مقالاً للباحث والصحافي، تود وود، يسلط فيه الضوء على قضية الروبل المدعوم بالذهب، وانعكاساتها على الاقتصاد الأمريكي.

■ بقلم: **تود وود**
ترجمة وإعداد: سعد خطار

وفقاً لصندوق النقد الدولي، فإن روسيا الآن تمتلك خامس أكبر احتياطي عالمي من الذهب. وهذا فقط مقدار الذهب الذي تريد روسيا الكشف عنه..! فكما هو الحال مع الصين، قد لا تصرِّح روسيا عن كامل احتياطاتها من الذهب لصندوق النقد الدولي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة.

لماذا هي مشكلة الغرب؟

قد لا تكون كذلك لو أخذناها بمعزل عن الأحداث العالمية. غير أننا عندما نقرن ذلك بالتاريخ الجيوسياسي القريب، فإن ادخار روسيا للذهب هو إشارة لأمور قادمة..

يكفي أن ننظر إلى الحماقات المالية والنقدية للإدارة الأمريكية الحالية، لنفهم أن ديوننا السيادية الساحقة، والتبذير في الإنفاق، وعدم حصانة عملتنا، ستجلب لنا الكارثةً في نهاية المطاف. أي متخصص موضوعي يستطيع أن يرى أن خصومنا ينظرون إلى المستقبل ويحاولون استغلال ضعفنا. في العلوم العسكرية، يسمون ذلك حرب ترشيح القياس، أما أنا فأسميها فقط استراتيجية ذكية طويلة الأمد.

تملك روسيا ميزةً مشعَّة وساطعة: إنها تفعل ما تراه جيداً لها، وتنفذ ما يؤمن الكرملين بأنه سيعزز من قوتها الوطنية. كانت تدعى الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية. فلماذا لم يتعلم الغرب من خبرتها؟ لا أستطيع أن أفهم لماذا نسير على هذا الطريق؟

تختزن موسكو الذهب لأنها تؤمن أنه سيعزز من قيمة الروبل واستقراره. مثلها مثل الصين، تلعب روسيا لعبة طويلة الأمد، فهي ترى تراجع القوة الاقتصادية للغرب، وتحضِّر ليومٍ تُقلب فيه الطاولة.

ما لا طاقة للولايات المتحدة على تحمله

هناك قولٌ مأثور في «وول ستريت»: معدلات الفائدة منخفضة ريثما تصبح عكس ذلك حالياً، فإن معدل الفائدة المفتاحي لروسيا يكمن في رقمين مرتفعين. إذ أن رفع البنك المركزي لمعدلات الفائدة، وعلى الرغم من الأضرار الاقتصادية، قد أنقذ العملة الروسية. هذه الطريقة نجحت، لكن روسيا لديها ديناً أقل مما قد يحكى به. في الولايات المتحدة، نحن لا ندفع شيئاً تقريباً مقابل دين يقارب 20 ترليون دولار..! إذ تَدخُّل لدينا مجلس الاحتياط الفدرالي السياسي ليبقي معدلات الفائدة منخفضة بشكل مصطنع. فإذا ارتفعت معدلات الفائدة بنسبة 1% فقط، ستصل تكاليف خدمة الديون إلى مئات المليارات من الدولارات. هناك شيءٌ ببساطة لا نستطيع تحمله، هو أن الروبل المدعوم بالذهب سوف «يشق عصا الطاعة».

روسيا تعلم ذلك، والعالم يعرف ذلك أيضاً. وبالتزامن مع عوز إدارتنا الحالية، وانتقال اقتصادنا الضعيف إلى داخل الجيش، والضعف الجيوسياسي حول العالم، سيكون عليكم أن تنظروا فقط إلى ما سيحصل. اللاعبون الدوليون لم يعودوا قلقين إزاء رد فعل الولايات المتحدة، نحن انكسرنا! وهذه العملية قد بدأت للتو.

اللاعبون الدوليون لم يعودوا قلقين إزاء رد فعل الولايات المتحدة.. نحن انكسرنا

العملة المزيفة: بقيمة الورق..!

سيكون هناك، جدياً، منعكسات قاتلة للامبالاتنا التي انبثقت من عدم الانضباط المالي للحزبين الديمقراطي والجمهوري، كليهما. الأجيال الشابة الأمريكية سوف تعاود تعلُّم بعض الدروس القاسية جداً من الماضي، وقد لا ينجون من الاختبارات القادمة.

لقد أعطينا اقتصادنا، وربما عسكرنا، سلاحاً اقتصادياً لخصومنا. إنها قنبلة موقوتة. في بعض النقاط، سوف يفقد البنك المركزي الأمريكي التحكم بسوق السندات. عملتنا المزيفة سوف تستحق فقط قيمة الورق المطبوعة عليه.

تنتظر روسيا ذلك اليوم الذي ستستيقظ فيه الولايات المتحدة لتدرك أن روسيا باتت بلداً يملك عملةً مدعومةً بالذهب. كل المشاكل الاقتصادية الروسية الحالية ستتنحى جانباً. وعلى الرغم مما يقوله رئيسنا حول تصوره للسيطرة على رقعة الشطرنج الدولية، فإن روسيا تنتظر اليوم الذي ستملك فيه زمام الاقتصاد لتستحوذ على الولايات المتحدة.

ضمن مسارنا الحالي، فإن الموضوع ليس مسألة إن كان سيحصل ذلك، بل متى؟

«نووي إيران»:

محاولات للمناورة بين السطور؟

بعد اتفاق لوزان في نيسان الماضي، وبانتظار التوقيع الذي من المفترض أن يكون نهائياً في حزيران القادم، تستكمل مفاوضات الملف النووي الإيراني في 2015/5/12 في فيينا، للعمل على صياغة النص النهائي للاتفاق المرتقب.

■ **فادي خضر**

في كل القضايا ذات الطابع الدولي، يعكس التغيير في هذا الملف أو ذاك تبدلاً ما في موازين القوى الدولية. وهنا، تبدو النجاحات في الملف النووي الإيراني، بالمعنى التفاوضي والتقني المباشر، على أهميتها، عوامل ثانوية في سياق العامل الأساسي المتمثل في تراجع القدرة الأمريكية على استخدام أدواتها التقليدية في تحصيل النفوذ الدولي.

من العسكري إلى السياسي

يرتبط تسارع الإنجاز في الملف النووي الإيراني، في أحد جوانبه، بإدراك جزء من الإدارة الأمريكية ضرورة تغيير أدوات الصراع على النفوذ الدولي، من المواجهة المباشرة إلى أدوات تدخل جديدة غير مباشرة، علّها تحصّل ما لم تحصل عليه بالقوة التقليدية، المتمثلة بنفوذها العسكري والاقتصادي في المنطقة والعالم.

وعليه، فإنه من غير المحتمل أن تسير مفاوضات النووي الإيراني إلى خواتيمها المنطقية بخضوعٍ أمريكي مطلق، خصوصاً أننا نتحدث عن تراجع الدور الأمريكي، وليس ركون الولايات المتحدة إلى مألها المنطقي بما يعادل وزنها الاقتصادي بعد، فما هي حدود المناورة الأمريكية المتبقية في هذا الملف؟

حول افتعال توتر داخل إيران

تبدو المحاولات الأمريكية بين حدّين أحلاهما مر لواشنطن. الأول: يتمثل في حالة الاختناق لدى الجزء الأكثر تشدداً في الإدارة الأمريكية، ودأبه البائس لعرقلة الحلول بشتى الطرق، وهذا ما يظهر جلياً في مداولات الكونغرس الأمريكي. غير أن الإشارات التي يبديها هذا الجزء تبقى حتى اليوم في إطار توتير أجواء التفاوض واستفزاز الإيرانيين، ومن الصعب أن تؤتي ثمارها في ظل اصطدامها مع المتغيرات الدولية.

أما الثاني: فهو أكثر جديةً في محاولة الالتفاف حول إيران على طاولة المفاوضات. فبعد كشف وزارة الخارجية الأمريكية لما سمته «ورقة الحقائق»، والتي تخص بنود الاتفاق حول نقاط محددة في المفاوضات غير المعلنة، ثارت موجات من الجدل في داخل إيران حول حقيقة بنود الاتفاقية المنتظرة. حيث يحاول الأمريكيون بذلك الاستفادة، ولو بشكل البروباغندا والضغط السياسي الإعلامي، من التجاذبات الموجودة في إيران بين «المحافظين والإصلاحيين» لإحداث ضغط ما على محصلة المفاوضات، إضافة إلى محاولة تمرير الورقة المذكورة، أو جزء منها، قبل الوصول إلى التوقيع النهائي.

لكن استمرار العملية التفاوضية، كما كان متفقاً عليه في لوزان، عرقل محاولات الولايات المتحدة لحرف مسار التفاوض عن أهدافه المعلنة، حيث لا تزال إيران ترتكز بشكل أساسي على بيان لوزان، الذي يعتبر بياناً رسمياً في صياغة المسودة النهائية للاتفاق.

لكن، ماذا لو سار الأمريكيون طويلاً في خط اللعب بين سطور الاتفاق، وحتى الذهاب نحو طرح قضية تمديد المفاوضات؟ بالنظر إلى وتيرة التراجع الأمريكي، وتصاعد أوزان الدول ذات الاستقلالية النسبية، فمن الممكن للولايات المتحدة أن تعود لاحقاً إلى مسارات الحلول السياسية لكن بوزن أقل، وهو ما نشهده مؤخراً وبشكل متسارع في أوكرانيا وليبيا.

«الفدرلة»
بين الخيانة الوطنية والانحراف السياسي!

أعادت جلسة الكونغرس الأمريكي المنعقدة في 2015/5/27 إلى الاذهان جلسة مجلس النواب العراقي في 2006/10/11 ، وكأن الكونغرس يحصد ثمرة بذرة الفدرلة الفاسدة التي زرعها البرلمان العراقي في أرض وطنية خصبة.

■ صباح الموسوي

في البداية، ينبغي التأكيد على أن العراق محكوم بممارسات وسياسات نخبه السياسية، بانتماءاتها الطائفية والاجتماعية المختلفة- التي أوجدها وفرضها الاحتلال الأمريكي تباعاً منذ عام 2003. وبالتالي، تمثل تلك الممارسات امتداداً لسياسة المحتل، أكثر منها ما تجاذبته وسائل الإعلام المختلفة من أن المسؤولية في هذه القضية أو تلك تقع على عاتق هذا الطرف، تارة، أو ذلك الطرف، تارة أخرى، بما لا ينفي مسؤوليتها الجزئية المباشرة في كل الأحوال.

احتاج نمو بذرة الفدرلة عشر سنوات من الذبح والقتل لترتوي دماً بريئاً مسفوكاً، فتظهر ثمرة مسمومة يراد توزيعها على كامل الأرض العراقية لتمزقها إرباً. سموم التفتيت التي عبَّر عنها الكونغرس بما درج على تسميته «مشروع القرار الأمريكي في التعامل مع الكرد والسنة كدولتين مستقلتين».

في الجلسة الأخيرة للبرلمان العراقي، بتاريخ 2015/5/2، لهث نوابه لتدارك النتائج الكارثية لمشروع الفدرلة، الذي كانوا قد زرعوا بذرته بأنفسهم سابقاً، وكانت نتيجة التصويت رفض 170 نائباً عن «التحالف الوطني/ الشيعي» للمشروع الأمريكي، فيما انسحب نواب القوائم «السنية والكردية». وإذا كان انسحاب «التحالف الكردستاني» من الجلسة «منطقياً» لناحية تصويتهم بالأصل على الفيدرالية بأفق التقسيم. غير أن المفارقة تمثلت هذه المرة في رفض المشروع ممن أسهم في زرع البذرة التفتيتية، أي، عبد العزيز الحكيم وابنه عمار اللذان كانا يجوبان المدن العراقية رافعين راية «فدرالية إمارة آل الحكيم» في المحافظات التسع. وتزداد الصورة غرابة عندما يصوت «التحالف السني» لصالح القرار الأمريكي، وهو الذي رفض الفيدرالية عام 2006.

إن الترويج للفدرلة على يد قوى طائفية وإثنية، بما يتناسب مع موقعها الطبقي، أمر مفهوم. أما أن يقوم من يدَّعي زوراً أنه «يساري» بالتساهل في مشروع تقسيم العراق، فهذا تعبيرٌ عن خيانة طبقية ووطنية، لا يمكن لكل «المبررات» التي سيسوقها أن تجعل من هذا الموقف المتعارض على طول الخط مع الثوابت الوطنية العراقية مقبولاً. حيث لا يتعدى الكلام عن تساهل أحد الأطراف «اليسارية» هنا أو هناك مع مشروع القرار الأمريكي كونه امتداداً للخروقات التي أحدثها المحتل لدى العديد من القوى السياسية العراقية.

من جهة أخرى، وصفت «القائمة العراقية» سابقاً التصويت على قانون الفدرالية بالمهزلة والمؤامرة، وأكدت أن «أبناء شعبنا تفاجؤوا جميعاً، ومعهم كافة القوى والقيادات الوطنية العراقية الشريفة، بمهزلة جلسة مجلس النواب ليوم الأربعاء 2006/10/11 الخاصة بإقرار مشروع تقسيم العراق، أو ما يسمى بقانون الأقاليم.. ما ورد في هذا المشروع إنما يمثل تحدياً صارخاً لإرادة أبناء شعبنا العراقي المجاهد، ومشروعاً تقسيمياً واضحاً روجت له إرادة خارجية لا تضمر إلا روح الشر والخراب للعراق وشعبه.. نعتبر ما حدث بجلسة مجلس النواب المذكورة مؤامرة لتقسيم العراق، كما أن الحضور لا يمثلون كل الشعب العراقي، وأن من قام بالتصويت لصالح مشروع التقسيم إنما سيتحمل تبعات الإضرار بمصالح العراق العليا».

راهناً، يأتي التصويت على قانون الكونغرس الأمريكي للإشراف مباشرة على المجاميع المسلحة في العراق، بعد استبدال «داعش» بميليشيات طائفية تكون نواة لحريق يجري التحضير لإشعاله ضد إيران خصوصاً وفي المنطقة عموماً. فالسياسة الأمريكية المتبعة حتى اليوم تنوي تقسيم العراق، والذي، في حال حدوثه، سيعني حمام دم آخر، غير أنه يتنافى مع الظرف الموضوعي لتغير ميزان القوى الدولي والإقليمي الجديد. في المقابل، فقد وفَّر القانون الأمريكي فرصةً حقيقيةً للذين يدعون الوطنية في الحكم، بالإعلان عن إلغاء «اتفاق المصالح الاستراتيجي»، لتعارض القانون تعارضاً مباشراً مع بنود هذا الاتفاق.

■ منسق التيار اليساري الوطني العراقي

«السيل الجنوبي»
والعلاقات الروسية- البلغارية

لن تدوم المصادرة الأمريكية لأوروبا مطولاً. هذا ما ترجحه انعكاسات الصراع العالمي بين الأطراف الدولية على الداخل الأوروبي، والتي تظهر للعيان عبر سلوك الدول الأوروبية الأكثر تضرراً من القيود الأمريكية، التي تأخذ تعبيرها المباشر في أداء الاتحاد الأوروبي ومؤسساته السياسية والاقتصادية.

■ آلان كرد

منذ تسعينيات القرن الماضي، نشب صراع اقتصادي وسياسي في أوربا الشرقية، حيث قامت شركة النفط الأمريكية «شيفرون» بالتنقيب عن الغاز الصخري، ومد خطوطه في أوروبا الشرقية، باستثناء بلغاريا، التي رأت في شروط الشركة إجحافاً كبيراً دفعها إلى رفض ذلك، والتوجه نحو روسيا.

توِّج هذا الصراع ببدء خروج بلغاريا من التبعية لأوروبا في مجال الطاقة، عندما قررت التعامل مع الشرق، ذلك بالنظر إلى قضية الغاز الصخري ومصادر الطاقة الأحفورية والبحث عنها في أوروبا الشرقية، بوصفها مكرسةً لمنع وإجهاض أي تكامل اقتصادي في أوروبا الشرقية، وخنق بلدان البلقان والبلطيق، تمهيداً لحصار روسيا اقتصادياً عبر منع قدوم الغاز والنفط من روسيا إلى شرق أوروبا.

الاعتبار الأول: المصلحة الاقتصادية

وقَّعت بلغاريا اتفاقات اقتصادية عديدة مع روسيا في مجال الطاقة، ومن ضمنها بناء مفاعل «بيلينه» للطاقة النووية، ومد خط غاز «السيل الجنوبي» الذي كان سيمر من بلغاريا إلى الاتحاد الأوروبي، إثر أزمة الغاز الروسية- الأوكرانية. حيث أن بلغاريا مرشحة لتكون همزة الوصل لعبور خطين استراتيجيين للطاقة- أحدهما غاز والآخر نفط- من روسيا إلى أوروبا مروراً بالبحر الأسود وبلغاريا، ثم صربيا واليونان..

ينظر الاتحاد الأوروبي، ومن خلفه الولايات المتحدة، إلى هذا التعاون الاقتصادي بعين التوجس. وبناءً عليه، مارسا ضغوطاً متفاوتة المستويات على بلغاريا للتراجع عن توجهاتها. وما إن بدأ الغرب بنقل تدخله الخارجي إلى المحيط الحيوي لروسيا، وضمناً بلغاريا، حتى شهدت هذه الضغوطات نقلات نوعية تزامنت مع فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا، ما أدى في نهاية المطاف إلى تعليق عدد من الاتفاقات الروسية- البلغارية.

رغم ذلك، أعلنت بلغاريا في صيف 2014 عن أملها باستئناف العمل قريباً في مشروع خط أنابيب «السيل الجنوبي» على أراضيها، متجاوزة في ذلك الضغوط الأوروبية السابقة التي ارتبطت بالوضع في أوكرانيا، ومستفيدةً من إرهاصات التحول الأوروبي عن رغبات واشنطن، حيث كان لافتاً إعلان وزير الخارجية البلغاري آنذاك، كريستيان فيغينين، عن أن عزم بلاده على مواصلة العمل بالمشروع الروسي جاء بعلم المفوضية الأوروبية، مؤكداً أن «السيل الجنوبي يكتسب أهمية خاصة بالنسبة لأمن الطاقة في جنوب شرق أوروبا».

لروسيا ولأوروبا معاً

يهدف مشروع خط أنابيب «السيل الجنوبي»، المار عبر قاع البحر الأسود نحو جنوب ووسط أوروبا، إلى تنويع طرق تصدير الغاز الروسي إلى أوروبا، حيث تسعى روسيا إلى تقليص مخاطر الترانزيت عبر دولة ثالثة، إذ كانت قد شيدت سابقاً «السيل الشمالي» بطاقة 55 مليار متر مكعب، و«يامال أوروبا» بـ33 مليار متر مكعب، وتعمل الآن على إنجاز «السيل الجنوبي» بطاقة تمريرية قدرها 63 مليار متر مكعب سنوياً. ويمكن القول أن ذلك جاء في سياق الاستنتاجات التي خرجت فيها الحكومة الروسية إثر العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليها بقيادة واشنطن.

من جهة أخرى، لا يؤمن هذا المشروع مخرجاً لروسيا من جزء هام من العقوبات الاقتصادية فحسب، بل إنه يفتح الباب عملياً أمام العديد من دول أوروبا، للتخفيف من وطأة الأزمات الاقتصادية التي تعصف ببنيتها، وخصوصاً الدول غير المركزية كبلغاريا وصربيا والمجر وسلوفينيا وغيرها.. حيث كانت الدول الأفقر هي من دفع الثمن الأكبر جراء العقوبات الاقتصادية على روسيا أولاً، ووقوعها بين كماشتي عضويتها في الاتحاد الأوروبي وارتباطها الاقتصادي المباشر بروسيا ثانياً.

من المقرر أن يدخل الخط الأول من أنابيب الغاز حيز العمل أواخر عام 2015، ومن المفترض أن يتكون «السيل الجنوبي» من أربعة خطوط لنقل الغاز، بطول يتجاوز 930 كيلومتر لكل منها. عندها قد يرى العالم «البيت الأوروبي» بمعطيات جديدة نضجت على وقع التغير في موازين القُوى العالمية.

من بين العديد من التحليلات السياسية التي تحاول أن ترصد واقع التحالفات الاستراتيجية ومستقبلها بين الدول الصاعدة عالمياً، تفرد هذه المقالة للمحللة السياسية في «معهد استشارات أوراسيا»، ميشيل ميدان، مساحةً لنقاش العلاقات بين الصين، كقوة دولية صاعدة عالمياً، وإيران، كدولة صاعدة على المستوى الإقليمي.

تحالفات قوى صاعدة:
أبعد من الطاقة

في أيلول الماضي، رست سفن البحرية الصينية في ميناء بندر عباس الإيراني، بهدف القيام بتدريبات عسكرية مشتركة، الأولى من نوعها. هذه المناورات البحرية، التي جرت قبل شهرين من المفاوضات بين إيران ودول السداسية الكبرى حول البرنامج النووي الإيراني، هي دلالة على الأهمية الاستراتيجية التي تعلقها الصين على طهران.

■ بقلم: **ميشيل ميدان**
إعداد وترجمة: لجين بركات

يبدو الحديث اليوم عن العلاقات الثنائية الصينية- الإيرانية كما لو أنها تدور- في مجملها- حول الطاقة فقط. غير أن الصين- التي تعد أكبر مستورد للنفط في العالم، وأكبر مستهلك للغاز الطبيعي- تعتمد على إيـران بأكثر من 10% من مستورداتها النفطية، فيما تشكّل إيران رابع أكبر احتياطي للنفط في العالم، وثاني أكبر احتياطي للغاز الطبيعي عالمياً. ومنذ التسعينيات، عملت الشركات الصينية على الاستثمار في قطاع النفط الإيراني، والاستحواذ على جزء هام من السوق.

ونظراً للقيود الغربية المفروضة على إيـران جراء ملفها النـووي، وللحواجز القانونية التي تضعها إيران نفسها على الملكية الأجنبية- الغربية منها على وجه الخصوص- سمح للشركات الصينية بملء الفراغ والفجوة الحاصلة في هذا المجال.

سيمر «طريق الحرير» من جنوب غرب آسيا الوسطى إلى شمال إيران قبل أن يتوجه غرباً عبر العراق وسورية وتركيا وصولاً إلى أوروبا لينتهي في إيطاليا

«التوجه غرباً» وحزام الأمان الاقتصادي

الصين، الصاعدة بالمعنى الدولي، تعتبر أن إيران قوة صاعدة في الشرق الأوسط، وتراها كاستثمار استراتيجي في وجه الولايات المتحدة. كذلك، يعزز التاريخ الطويل للدولتين، والثقافات القديمة المشتركة بينهما، من علاقتهما الثنائية. على هذا الأساس، تعتبر إيران جزءاً أساسياً من استراتيجية «التوجه غرباً» الصينية. هذه الاستراتيجية التي كان قد صاغها في عام 2012 عميد كلية الدراسات الداخلية في جامعة «رنمين» ببكين، وانغ جي سي، والذي قصد فيها آنذاك ضرورة أن تنظر الصين نحو الغرب، نحو آسيا الوسطى وجنوب آسيا والشرق الأوسط، وتوسيع نطاق وجودها هناك بهدف تأمين مصالحها الجيوستراتيجية والاقتصادية والأمنية.

في موازاة ذلك، تتركز الأولويات الجديدة للقيادة الصينية على تطوير حزام الأمان الاقتصادي لـ«طريق الحرير» البحري، وزيادة المساحات البرية في ذلك الطريق. وكل ذلك يأتي كأصداء لاستراتيجية «التوجه غرباً».

الاهتزازات والعراقيل المحتملة

على الرغم من التاريخ الطويل من العلاقات وعمق الارتباطات التجارية، فإن العلاقات الثنائية الصينية- الإيرانية لا تخلو من تحديات. فإن بكين، وإن كانت غير راغبة أبداً بالانضمام إلى جوقة العقوبات التي تقودها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران، إلا أنها لا تزال تمشي على «خط رفيع» من الالتزام بها، كخفض واردات النفط، والتحكم بمنسوب الاستثمارات الصينية المتوجهة نحو إيـران في حين يوجد بلا شك بعض التجار الإيرانيين الذين ينظرون، بقلقٍ متزايد، إلى زيادة التجارة مع الصين بسبب انعكاسها على مصالحهم بالتوازي مع وجود رغبة لدى بعض المعنيين في إيران بإقامة علاقات مع الشركات الغربية، وليس الصينية. وحتى أن بعض كبار التجار الإيرانيين يقدمون تعهدات للغرب بتغيير الإطار التعاقدي الذي عرقل مشاريع كثيرة في الماضي معه.

عوامل الضغط هذه، إن لم تذهب لتستقر سريعاً، فإنها ربما ستؤدي إلى قيام إيران بتنويع المستثمرين الدوليين في حال التوصل إلى اتفاق مع مجموعة «5+1». إلا أن كل تلك العوامل، ولو لم تحلّ، سوف لن تقوّض الأسس المتينة للعلاقات الصينية الإيرانية، وعلى بكين أن تستجيب للفكرة القائلة بأن إيران لا تزال شريكاً قابلاً للتعويل عليه.

■ عن «ChinaUsFocus» بتصرف..

إيران و«الاستثمارات في البنى التحتية»

في مطلع الشهر الماضي، وافقت الدول الأعضاء على اعتبار إيـران طرفاً مؤسساً في البنك الآسيوي للاستثمارات في البنى التحتية الذي تقوده الصين. هذه الخطوة، وإن كانت تعبّر حالياً عن القرار الإيراني بالالتحاق في ركب المؤسسات الدولية الخارجة عن الهيمنة الأمريكية، غير أنها تصدم بالسقوف الموضوعية للاقتصاد الإيراني في ظلّ العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه. بناءً على ذلك، ستتجلى إحدى الانعكاسات لنجاح المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني في تخلص إيران من تلك القيود الاقتصادية بالتدريج، بما يؤمن لها انتقالاً سلساً باتجاه المؤسسات الاقتصادية الجديدة ذات الطابع العالمي.

استرجاع طريق الحرير

إيران هي جزء أساسي من صعود الصين غرباً، حيث أن «طريق الحرير»، وفقاً لوكالة «أنباء الصين- شينخوا»، سيمر من جنوب غرب آسيا الوسطى إلى شمال إيران، قبل أن يتوجه غرباً عبر العراق وسورية وتركيا، إلى أوروبا، لينتهي في مدينة فينيسيا «إيطاليا».

وعلى هذا النحو، فإن التركيز على تشييد البنية التحتية على طول «طريق الحرير»، والتصميم على النمو التجاري الصيني، وربما الوجود الاستراتيجي، هي عوامل من شأنها أن تولد النمو الاقتصادي في الصين من جهة، وفي البلدان التي سيمر هذا الطريق على أراضيها من جهة أخرى، إلا أن ذلك سيتطلب أيضاً شراكات متينة بين تلك الدول ومعها.

لذلك، من غير المستغرب سعي بكين لتكثيف مشاركتها البحرية مع إيران، وبشكل أوسع، في الخليج العربي، حيث إن نصف وارداتها النفطية من تلك المنطقة، وعدد متزايد من استثماراتها موجود هناك، في الوقت الذي تقلّل فيه الولايات المتحدة الأمريكية من اعتمادها على الواردات الخليجية، كنتيجة لـ«ثورة» الصخر الزيتي والغاز الأمريكي. وعليه، فمن الطبيعي لبكين أن تعزز وجودها هناك، بما يعكس بصورة جلية واضحة وطبيعية التزايد في ثقلها ووزنها الدوليين ونفوذها البحري.

وجدتها

■ د. عروب المصري

الخارطة البيئية السورية

ماهي عناوين تغير الخارطة البيئية السورية بسبب الحرب؟

تبرز إلى الواجهة العديد من القضايا التي أصبحت وجعنا اليومي وجزءاً لا يتجزأ من واقعنا.

حيث كان تدهور الغابات من قطع واحتطاب وحرق تعديات، وتدهور أحوال المحميات حدثاً مستمراً لم يتوقف.

وأصبح تلوث الهواء في المناطق الشرقية الناجم عن الحراقات «التي تستخدم في الاستجرار غير المشروع للنفط» ضاغطاً يومياً على صحة الناس.

وأدى استجرار المياه غير المشروع «تفليت نهر الفرات في مناطق سيطرة داعش» إلى خلل غير مدروس في مياه المنطقة الشرقية،

ومع الهجرة والتهجير والنزوح ازداد الضغط السكاني الشديد في المدن، وخاصة دمشق واللاذقية وطرطوس، مما سبب ضغطاً على الخدمات وخاصة المياه والكهرباء، وضغطاً على وسائل المواصلات «حيث تتمكن مدينة دمشق من أن تخدم ثلث سكانها فقط»، وفي الوقت نفسه حصل فراغ لبعض المناطق من سكانها كما في ريف دمشق، وهجران الفلاحين لمساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في الجزيرة السورية «موطن القمح والقطن والشوندر السكري» والغوطة بسبب الحرب، وتقلصت أعداد المواشي «حيث الأبقار لم يبق منها إلا النذر اليسير» وتدهورت الأغنام

وبدأ يحصل تغير في الزراعات: كمثال انخفاض أعداد البيوت البلاستيكية في الساحل السوري، بسبب تكاليف الإنتاج العالية والمردودية المنخفضة، مما دفع عدداً كبيراً من المزارعين إلى فك تلك البيوت البلاستيكية، وزراعة بعض الخضروات الموسمية «مما أثر بالطبع في الحصيلة على أسعار المحاصيل المزروعة عادة في تلك البيوت، وأصبحت سلعة مضافة إلى قائمة المواد الواجب استيرادها».

وازداد انتشار العديد الأمراض السارية: كاللشمانيا والتهاب الكبد الوبائي والسل والربو وغيرها، المرتبطة حتماً بتدهور مستوى الدخل ومستوى الخدمات الصحية المقدمة أثناء الحرب، وانتشار القوارض بشكل مخيف وتدهور خدمات النظافة.

وظهرت أعراض لأمراض لم تدرس بعد، ناجمة عن القذائف والصواريخ والحرائق وغيره من منتجات السلاح المستخدم في هذه الحرب، وهذه غير معروفة النتائج من قبل الأطباء الذين يشخصون الأمراض المعروفة في أيام السلم.

وترافقت مع هذه الكوارث تغيرات مناخية وموجات البرد القارس، مع ما تحمله من مستتبعاتها الاقتصادية على الأشجار والسكان وما جلبته من أمراض.

مع اقتراب آفاق الحل السياسي وقرب انتهاء أعمال الحرب، أصبح من الضروري رصد هذه الخارطة بمزيد من الدقة، لمعالجة كل تفصيل رمته الحرب بثقلها علينا.

aroub@kassioun.org

حجم القروض المقدمة من المصرف الزراعي!

في بحث بعنوان «دراسة حجم القروض المقدمة من المصرف الزراعي التعاوني في محافظة حماة» قدم كل من م. منال محمد هاشم عبدو ود. أحمد الأحمد العليوي ود. شباب نايف ناصر، في مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية 3014 بحثاً هدف إلى دراسة حجم القروض المقدمة من المصرف الزراعي التعاوني في محافظة حماة، بغية إبراز دور القروض الزراعية في عملية التنمية الزراعية، من خلال دراسة حجم القروض المقدمة من المصرف الزراعي التعاوني بحسب آجالها وقطاعاتها المختلفة في محافظة حماة.

وقد اعتمد في تنفيذه على البيانات المنشورة وغير المنشورة للمصرف الزراعي التعاوني وفروعه في محافظة حماة، خلال الفترة المدروسة 2011–1990. اعتمد أسلوب تحديد قيم معاملات الارتباط الخطية والمتعددة بين المؤشرات، وتحديد الدلالة التي تشير إليها قيم هذه المعاملات، كما استخدم أسلوب تحليل معادلات الانحدار التي تحدد طبيعة الارتباط. بينت نتائج التحليل أن قيمة القروض القصيرة الأجل أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً بمقدار زيادة سنوي بلغ نحو 12,48 مليون ل.س، كما زادت القروض طويلة الأمد سنوياً بمقدار 8,002 مليون ل.س، أما القروض المتوسطة الأجل فقد أخذت اتجاهاً متناقصاً سنوياً بمقدار–0,005 مليون ل.س، وبمعدل نمو سنوي قدر بنحو 6,5%، و3,09–%، و2,97% للقروض القصيرة، والمتوسطة، والطويلة على الترتيب خلال فترة الدراسة.

دور القروض الزراعية

لعب نظام التمويل الزراعي دوراً مهماً في قطاع الزراعة السوري من خلال المصرف الزراعي التعاوني، الذي يسهم في عملية التمويل الزراعي التابعة للقطاع العام؛ ومن خلال أسعار الفائدة المنخفضة والمدعومة، والتكامل في تقديم المستلزمات والقروض، وشراء الإنتاج. فالائتمان الزراعي يسهم في تطوير القطاع الزراعي من خلال حل مشكلة الغذاء، كما يسهم في تطوير القطاعات، كزيادة النمو الاقتصادي وتوفير العمالة، وتأمين المواد الخام الزراعية للصناعات بمختلف أشكالها. يعد الائتمان الزراعي ضرورة اجتماعية لتنمية الزراعة، ووسيلة للدعم المالي للمزارعين لسد الفجوة بين دخولهم والإنفاق، بالإضافة إلى أنه عنصر أساسي في استراتيجية نمو القطاع الزراعي. ويأتي هذا الدعم ليس فقط عبر دعم البذور المحسنة، والأسمدة والتقانات الحديثة، وتمويل الحصاد، ونقل المنتجات الزراعية إلى الأسواق. كما يعد الائتمان الزراعي السبيل الوحيد لحل مشكلتين رئيستين للاقتصاد الريفي، هما: أولاً الدخل المنخفض لصغار المزارعين نتيجة لانخفاض العائد الاقتصادي في الدونم، وثانياً: مواجهة الخسائر الدائمة بسبب عدم التعافي من الائتمان. ويعتمد القطاع الزراعي التمويل أكثر من أي قطاع آخر في الاقتصاد، بسبب التغيرات الموسمية في عائدات المزارعين، والاتجاه يتغير من زراعة الكفاف إلى الزراعة التجارية، وهذا يساعد التمويل الزراعي على توفير الفرص الكثيرة للمزارعين لكسب المزيد من المال، وتأمين معيشتهم.

لا يجوز التباطؤ

يجري منح القروض للمزارعين بأنواعها النقدية والعينية، وللقطاع الخاص والحكومي والمشترك، من خلال مؤسسة مالية متخصصة، هي المصرف الزراعي التعاوني. وتعد مسألة تقديم القروض للمزارعين غاية من الأهمية، لا يصح التباطؤ في دعمها أبداً. وفي الوقت نفسه يجب أن تمنح القروض بشروط ميسرة وبكميات وأوقات مناسبة، عبر تقديم خدمات التمويل الزراعي للمزارعين، استناداً إلى تراخيص زراعية، تمنح من قبل المصالح الزراعية المنتشرة في مختلف المناطق الزراعية. وتنحصر الخدمات التمويلية على شكل قروض نقدية وعينية، وخاصة المحاصيل الرئيسة، وفقاً للمساحات التي سيتم زراعتها، وتصنف القروض حسب آجالها إلى قروض قصيرة الأجل، وقروض متوسطة الأجل، وقروض طويلة الأجل.

آلية الاقراض والكفاءة الاقتصادية والإنتاجية

في ظل المتغيرات الاقتصادية الأخيرة أصبحت آلية الإقراض المتبعة في المصرف الزراعي التعاوني غير فعالة في زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية، وبالتالي الربحية لكل منتج زراعي. ومع بداية الأخذ ببرامج «الإصلاح» أضيفت أعباء جديدة على تكلفة الإنتاج، نتيجة لارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج «مازوت، سماد» وفتح السوق أمام المستوردات الخارجية. فأثر ذلك كله، بشكل أو بآخر في الإنتاج الزراعي، إذ قُلّص الدعم الحكومي للمدخلات وزيدت أسعار الخدمات الزراعية. ومن خلال هذه السياسة التي تطبقها الحكومة يتوقع حدوث بعض الآثار التي تنعكس بالضرورة على مسيرة السياسة التمويلية الزراعية. فما أثر سياسات «الإصلاح الاقتصادي» في التمويل الزراعي؟ وكيف تبدو علاقته بدخول المزارعين؟

تناقص القروض

تطور قروض القطاع العام والمشترك: بتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لقيمة قروض القطاع العام والمشترك، الممنوحة من المصرف الزراعي التعاوني في محافظة حماة، واستناداً إلى النموذج الأساسي الذي ثبتت أفضليته في التقدير، تبين أن قيمة قروض القطاع العام والمشترك أخذت اتجاهاً عاماً متناقصاً بمقدار تناقص سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى 0,01 بلغ نحو –0,0183 مليون ل.س، بمتوسط معدل نمو سنوي–0,94% خلال الفترة المدروسة، وبلغت قيمة معامل التحديد نحو 0,71، ما يعني أن71 % من التغيرات التي حدثت في قيمة قروض القطاع الخاص، ترجع إلى عوامل يعكسها متغير الزمن. واستنتج أن قيمة القروض القصيرة الممنوحة من المصرف الزراعي التعاوني للمزارعين تصدرت المرتبة الأولى وبنسبة «81,4%» من إجمالي القروض الممنوحة لوسطي فترة الدراسة. وهذا يشير إلى أن السياسة الائتمانية للمصرف الزراعي التعاوني في محافظة حماة انتهجت، إلى حد ما، سياسة توسعية من حيث زيادة حجم القروض القصيرة الأجل، في حين لم تحظَ القروض الاستثمارية المتوسطة والطويلة الأجل بالقدر الكافي من الاهتمام، على الرغم من أهميتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وأخذت قيمة القروض القصيرة والطويلة الأجل اتجاهاً متزايداً، في حين أخذت قيمة القروض المتوسطة الأجل اتجاهاً متناقصاً، وتصدرت قيمة القروض الممنوحة للقطاع الخاص المرتبة الأولى «50,7%»، ما يستدعي زيادة حجم القروض الممنوحة للقطاع التعاوني، بغية تحسين المستوى المعيشي للأعضاء التعاونيين وزيادة الاستثمارات الزراعية، وأخذت قيمة القروض الممنوحة للقطاعين التعاوني والخاص اتجاهاً متزايداً ، في حين أخذت القروض الممنوحة للقطاع العام والمشترك اتجاهاً عاماً متناقصاً، وأوصت الدراسة بضرورة رفع حصة القروض الإنمائية «المتوسطة والطويلة الأجل» في خطط الإقراض السنوية، والحد من التدخل الحكومي في عمل المصرف الزراعي التعاوني في سورية، ويجب أن يتجه المصرف إلى عمليات الإقراض الجماعي، من خلال الجمعيات التعاونية والمصارف الصغيرة الخاصة، ومجموعات التمويل الصغرى في المواقع النائية.

وافق المسؤولون في ولاية كاليفورنيا الأمريكية منذ عدة أيام على تطبيق قانون جديد من نوعه، وبدأت شاشات التلفزة المحلية تنبئ الناس بالأخبار الصاعقة، فقد أصبح لزاماً على الجميع اليوم الالتزام بهذا القانون الذي لم يسمع به الامريكيون من قبل، عليهم أن يحرصوا جيداً على استهلاك مياه الشرب لديهم، فقد أعلن المختصون بأن مخزون الولاية من المياه الجوفية الصالحة للشرب قد انخفض إلى حد كبير، إلى حد يكفيهم لسنة واحدة فقط!

جفاف كاذب

■ سمير حنا

أصبح الجفاف في كاليفورنيا حديث الشارع الأمريكي اليوم، يستهجن الكثيرون سرعة تدهور الأمور بهذا الشكل، بدا وكأن أحداً لم يشعر باقتراب هذه المصيبة، على الرغم من المؤشرات الكثيرة التي حملتها السنين الأخيرة والإحصائيات المتعددة، التي نشرتها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية حول مياه «كاليفورنيا» بالذات، لم يعد الأمر سراً حين مر شهر كانون الثاني دون قطرة مطر، كانت هذه الحادثة الأولى منذ أكثر من 128 سنة، كما ظهر العديد من مسؤولي «ناسا» بجداولهم ومخططاتهم على شاشات التلفزة وهم يتحدثون عن انخفاض مطرد في مستويات الهطول طوال العشرين سنة الماضية، لكن تلك المشكلة ظهرت اليوم وكأنها خلقت من العدم، يقول العالم في وكالة «ناسا» «جاي فاميجليتي» متشائماً : «يبدو من الصعب تصديق ذلك، يكفي مخزون مياه كاليفورنيا لسنة واحدة فقط، كما يبدو بأن الولاية لا تملك أية خطة فعالة لمواجهة هذه الحالة، سوى المزيد من ترشيد الاستهلاك والصلاة لهطول بعض الأمطار!»

شركة سرقة المياه

يبدو الأمر مريباً للغاية، لابد من وجود المزيد من الأسباب الأكثر إقناعاً والتي تستطيع أن «تروي» عطش المتسائلين، وبالفعل يأتي الجواب من مكان متوقع للغاية، معامل شركة «Nestle» الشهيرة التي لم تسلم من انتقادات المنظمات البيئية طوال العقد الماضي، وخاصة حين يتعلق الأمر بالمياه الجوفية، فالشركة تملك كلاً من «آرو هيد» و «بيور لايف»، العلامتان التجاريتان الأشهر في أمريكا لإنتاج وتوزيع مياه الشرب المعبئة، كما أن تسريبات موثقة وضحت بالدليل القاطع، مدى تورط هذه الشركة في أزمة الجفاف الحادة، التي تعاني منها كاليفورنيا بالذات، فهي لا تزال تستجر المياه الجوفية من الولاية بعقد حكومي منتهي الصلاحية منذ العام 1988، أي أنها تسرق مياه الناس هناك لأكثر من 25 عاماً، ولا تزال رغم الأزمة الخطيرة التي تحدق بكاليفورنيا، عصية على أية محاسبة حكومية أو حتى تقرير تلفزيوني أو صحفي.

خصخصة مياه الشرب

تتحدث الشاشات عن «نستلة» على الدوام، فهي متخصصة بصناعة طيف هائل من المنتجات التي تتناولها كل يوم، وتحت مسميات عديدة، كما أن قطاع المياه المعدنية المعبئة هو من أشد القطاعات ربحاً في الشركة، حيث تمتلك وحدها سبعة عشر منتجاً فرعياً يقدم للناس مياهاً معدنية معبئة في الزجاجات البلاستيكية حول العالم، كما سجل رئيس مجلس إدارتها «بيتر برابيك» موقفاً مميزاً حين دعا إلى مشروع عالمي لـ«خصخصة» مياه الشرب في حديث تلفزيوني سابق، «بيتر» الذي يجلس على عرش شركة تتجاوز أرباحها الـ 65 مليار دولار بقليل، وها هو يسرق 80 مليون جالون من المياه الجوفية الأمريكية في السنة، بينما يضطر الأهالي إلى «الترشيد» و «تخفيض الاستهلاك»، أو ربما شراء زجاجة مياه معبئة من «نستلة» ودفع الأموال لشرب كأس من الماء كان يجري أصلاً من تحت أقدامهم.

من قانون البيئة

تتحدث المادة 27 من قانون البيئة عن الانبعاثات الملوثة للبيئة الصادرة عن المصانع والورشات

المادة–27

1– على أصحاب المصانع والمنشآت والورش والنشاطات التي تطلق انبعاثات ملوثة للبيئة، تركيب أجهزة عليها لمنع انتشار تلك الملوثات منها، والتحكم في الجزيئات الصلبة قبل انبعاثها من المصنع أو المنشأة أو الورشة في الجو إلى الحد المسموح به، بموجب التعليمات التي يصدرها المجلس لهذه الغاية.

2– كل من ارتكب أية مخالفة من المخالفات المشمولة بأحكام الفقرة «1» من هذه المادة، ولم يقم بإزالتها خلال المدة التي يحددها له الوزير أو من يفوضه بذلك، فللوزير أن يحيل المخالفة إلى القضاء، وللمحكمة إصدار القرار بإغلاق الأماكن المذكورة والحكم على المخالف بالحبس لمدة لا تزيد عن شهر وبغرامة من عشرة آلاف ليرة سورية إلى خمسين ألف ليرة سورية، وإلزامه بإزالة المخالفة خلال المدة التي تحدده له، وتغريمه مبلغاً من خمسة آلاف ليرة سورية إلى عشرة آلاف ليرة سورية، عن كل يوم يتخلف فيه عن إزالته المخالفة بعد المدة المحددة لإزالتها.

3– تضاعف العقوبة المنصوص عليها في الفقرة «2» من هذه المادة في حالة تكرارها للمرة الثالثة وما بعد يقضي بثلاثة أمثال العقوبة.

أخبار العلم

مناخ المنطقة القطبية الشمالية وبداية عصر جديد

أعلن العلماء أن التغيرات البيئية الشاملة، التي تجري في المنطقة القطبية الشمالية، تشير إلى بداية عصر جيولوجي جديد على الأرض.

هذا ما توصل إليه علماء من المعهد النرويجي لدراسة القطب، الذين يتابعون التغيرات الحاصلة في جليد المنطقة القطبية الشمالية والمحيط المتجمد الشمالي منذ 40 سنة.

وفق المعلومات التي بحوزة علماء النرويج، كان المحيط القطبي سابقا مغطى بطبقة جليدية، في حين ظهرت حالياً مناطق تتجمد في مواسم البرد فقط، وتذوب مع قدوم موسم الحر. إضافة لهذا تزداد مساحة هذه المناطق سنة بعد أخرى.

يؤكد العلماء على أن هذه المؤشرات تشير الى بداية عصر جيولوجي جديد في تاريخ الأرض، سوف يسبب تغيرات مناخية شاملة على كامل سطح الكرة الأرضية.

«بوتوكس» يصلح لعلاج المصابين بالسكتة الدماغية

ابتكر علماء من روسيا مستحضر «بوتوكس» وهو يماثل نظيره الأجنبي، ولكن إضافة إلى استخدامه في مجال التجميل، يمكن استخدامه في علاج المصابين بالسكتة الدماغية، وشلل الأطفال المخي.

أعلن المكتب الإعلامي للشركة المنتجة لهذا «البوتوكس» أن الاختبارات السريرية قد بدأت وسوف تنتهي في شهر أغسطس/آب المقبل. ويخطط لاستخدام هذا البوتوكس، في إعادة تأهيل المرضى المصابين بتشنج الأطراف العليا «تقلص العضلات اللاإرادي».

يقول مصدر في الشركة المنتجة، نحن واثقون أن نوعية وجودة المستحضر الذي ابتكرناه، ليست أقل من نظائره الأجنبية، بل إنه في بعض المؤشرات يتفوق عليها، لذلك سوف يستخدم في مجال طب الأعصاب. أي أنه سيكون مفيداً في علاج الأشخاص الذين أصيبوا بالسكتة الدماغية

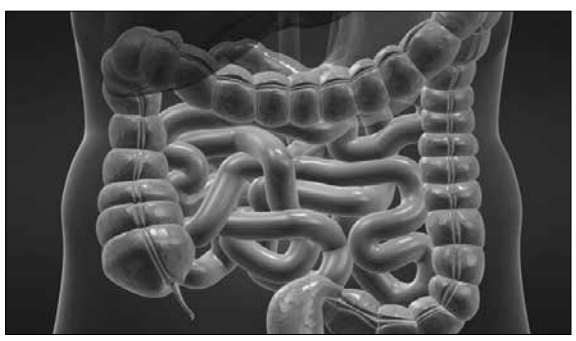

أغذية أفريقية تبعد سرطان الأمعاء

بينت نتائج تجربة أجراها خبراء من الجامعة الملكية في لندن، دور التغذية الصحية في تخفيض خطر الإصابة بسرطان القولون والمستقيم.

اشترك في التجربة 20 شخصاً من سكان مدينة بيتيسبورغ الأمريكية و20 شخصا من سكان جنوب أفريقيا الأصليين يعيشون في الريف.

طلب من الأمريكيين التحول الى تغذية سكان جنوب إفريقيا الغنية بالالياف النباتية لمدة أسبوعين.

أما سكان جنوب إفريقيا فطلب منهم التحول الى التغذية «الغربية» حيث اللحوم المقلية والسكر.

فحص الخبراء أمعاء المشتركين. تبين من هذه العملية أن حالة القولون والمستقيم لدى الأمريكيين تحسنت جداً وانخفضت كثيراً أعراض الالتهابات المزمنة التي كانت موجودة قبل التجربة. من جانب آخر ساءت حالة أمعاء الإفريقيين المشتركين، مقارنة بما كانت عليه قبل التجربة، حيث ظهرت أعراض الالتهابات عندهم.

باختصار..!

رحيل «البجعة الخالدة»

توفيت راقصة الباليه مايا بليسيتسكايا السبت 2 أيار، عن عمر يناهز 90 عاماً، إثر أزمة قلبية. ويعتبر أشهر أعمالها دور «أوديتا – أوديليا» في باليه «بحيرة البجع» لتشايكوفسكي الذي أدته على خشبة مسرح البولشوي بموسكوعام 1947، وأوروورا في «الجمال النائم» وكارمن في «مقطوعات أوبرا كارمن».

أخرجت بمشاركتها أفلام كثيرة. وحصلت على ألقاب وأوسمة عديدة منها لقب فنانة الشعب في الاتحاد السوفيتيK وبطلة العمل الاشتراكي ووسام «كوماندور" الفرنسي، ولقب «مواطن الشرف في إسبانيا»، وجائزة «فخر روسيا الوطني» وغيرها.

وبعد مغادرتها الخشبة في سن الـ65، عملت بليسيتسكايا في الباليه كمعلمة للأجيال الجديدة للراقصين.

كما دشنت الأحد 3 أيار جدارية تجسد صورة راقصة الباليه الراحلة على حائط البناء رقم 16 في شارع بولشايا دميتروفكا بموسكو. وتجسد الجدارية مايا بليسيتسكايا في دور طائر بجع يحتضر.

«انتصرنا معاً»

سيقام في مدينة سيفاستوبل الروسية بشبه جزيرة القرم في الفترة ما بين 11 و15 أيار الجاري المهرجان الدولي للأفلام الوثائقية تحت شعار«انتصرنا معاً».

وتشارك في المهرجان أفلام وثائقية من روسيا وأذربيجان وأرمينيا وبيلاروس وألمانيا والهند وإيطاليا وكازاخستان وقرغيزيا وصربيا وفرنسا والسويد واستونيا. ويكرس المهرجان للذكرى الـ 70 للنصر على ألمانيا النازية. والجهة المنظمة للمهرجان هي الأكاديمية الأوراسية للتلفزيون والإذاعة، وذلك بالتعاون مع وزارة الثقافة الروسية وبلدية مدينة سيفاستوبل.

وتلقت لجنة التحكيم للمهرجان ما يزيد عن 200 فيلم اختير منها 39 فيلماً مؤهلاً للاشتراك في مسابقة المهرجان السينمائية. وقال ناطق باسم اللجنة التنظيمية إن المهرجان ينقسم إلى قسمين: أحدهما هو عرض الأفلام الوثائقية، وثانيهما هو مسابقة المسلسلات والبرامج التلفزيونية .

● وكالات

«ما الذي تفعله هنا؟، أريدك أن تخرج أنت وقناة «فوكس» من بالتيمور، أنت لست هنا للتعبير عن حزننا على وفاة ولدنا «فريدي غراي»، أنت لست هنا للتعبير عن الفقر الذي يسكن شوارعنا، أنت لست هنا للحديث عن المشردين والمحتاجين في مجتمعنا، أنت هنا للحديث عن «الشغب والفوضى» التي يحدثها المتظاهرون اليوم، أنت هنا للحديث عن قصتك وحدك..فقط..»!

السلطة الرابعة.. Out

■ يسار صالح

هدر صوت المتظاهر الأسود بهذه العبارة، وهو يحدق بكل حزم بـ«جيرالدو ريفيرا»، أحد أشهر مراسلي القناة «فوكس نيوز» الأمريكية الإخبارية، وسرعان ما أحاط المكان جمع كبير من أهالي «بالتيمور» متابعين بصمت وترقب، رفع معظمهم آلات التصوير وأجهزتهم المحمولة لتبدأ العدسات بمراقبة مشهد لم تعتد عليه شاشات التلفزة الأمريكية إلا منذ أيام..!

تغطية خاصة

لم يملك المراسل سوى ابتسامة صفراء حاول أن يواجه بها حنق المحتجين وصخبهم، تعالت أصوات التشجيع بعد أن حاول المراسل أن يشق طريقه هارباً من المتجمعين، ولم يعد قادراً على إنهاء مقابلته مع أحد رجال السلطة المحلية في بالتيمور، «مالذي تفعله يا رجل؟ إننا نجري حديثاً مهماً هنا، لا تهرب..»، لاحقه المتظاهر بسيل من الأفكار، بدا وكأن الجميع قد اتفق على طرد المراسل وفريقه من المكان وبأقصى سرعة، فالمناسبة لا تحتمل التغطية المشوهة التي اعتاد أهالي المدينة على سماعها من قناة «فوكس نيوز» طوال الشهور الأخيرة، الجميع غاضب بعد أن علم الجميع كيف قتلت الشرطة الشاب «فريدي غراي» منذ أيام، وبعد أن كشف الفحص الجنائي اختناق الشاب في مؤخرة عربة الشرطة بحزام أمان ربط حوله من قبل ستة رجال شرطة في آن واحد، ليضاف إلى سلسلة لا تنتهي من الحوادث المشابهة التي ما زالت تشعل أركان البلاد منذ أواخر العام الماضي، لم يجد المحتجون بديلاً من مواجهة حظر التجول الذي فرضته الشرطة، وتجمعوا بعد انتهاء مراسم الدفن، يعاود المتظاهر الصراخ في وجه المراسل: «نحن لسنا قطاع طرق، لسنا مخربين، هل تسمعني؟ هل تصور؟..».

أصر «جيرالدو» على نقل الصورة التي يريد عن تلك الحادثة، فظهر في تقرير القناة الذي نشر في اليوم التالي وهو يحاول «التفاهم» مع «الجموع الغاضبة»، «أنتم مزعجون للغاية.. دعونا نقوم بعملنا»، يعاود القول لأكثر من مرة، ثم التفت إلى ضيفه المرتعش وقال له بكل وضوح : «دعنا نبتعد عن أولئك المخربين..».

أصبحت كاميرات الهواتف المحمولة المرجع الأكثر مصداقية بعد أن وصل ارتهان الإعلام الأمريكي للخطاب الرسمي المنحرف حداً لا يطاق

عدسة مشوهة

لم يتحدث التقرير أبداً عن حرص المتظاهر «المزعج» لإبقاء النقاش حضارياً قدر الإمكان، فبدا على النقيض تماماً مما نشرته أجهزة الهواتف المحمولة من مقاطع مسجلة للحادثة ذاتها، والتي فضحت زيفه منذ الثواني الأولى، وهو الأمر الذي توقعه المتظاهرون أصلاً، في بالتيمور وفي كل مكان عبر مواقع التواصل الاجتماعي التي تناقلت صور الحادثة بكل حماس، وبدأت بالحديث عن موجة متزايدة من الرفض لذلك النوع الخبيث من التغطية الإعلامية الذي يتجاهل التجمعات السلمية ويهجر المسيرات الحزينة، ويكتفي بنقل حالات السطو والتخريب عبر عدسات المروحيات التلفزيونية، مرفقة بالتعليقات المبطنة المحرّفة، كما جرى خلال الأيام القليلة الماضية على شاشات التلفاز عبر الولايات المتحدة الأمريكية والعالم، وكأن أحداً لا يريد الحديث عن السبب الحقيقي الذي دفع كل أولئك الجياع لمهاجمة تلك المتاجر من الأساس.

هذه ليست المرة الأولى التي ينبري فيها متظاهر مجهول في وجه عدسة مشوهة، فقد قام متظاهر آخر بمواجهة عدسة قناة «أم اس ان بي» بالطريقة نفسها منذ أيام قليلة فقط، وقام بتوجيه نقد لاذع وعلى الهواء لمراسلها «توماس روبرتس»، «لا نراكم هنا إلا عندما تبدأ أعمال الشغب، هذه ليست صدفة»، صرخ المتظاهر في وجه مراسل القناة ليتبعه تصفيق حاد من الجميع، كما قامت امرأة من «بالتيمور» بتقريع «كريس كومو» مراسل قناة «سي أن أن» بشدة بعد أن «ضاقت ذرعاً بالكذب والهراء الذي تسوقه القناة عن الأحداث الأخيرة في البلاد»، وكذلك فعل الناشط «دري ماكيسون» بمراسل القناة ذاتها «وولف بليتزر»، ليأتي الرد مناسباً وفي محله بعد أن صنفها إحصاء أخير نشرته بعض صفحات مواقع التواصل الاجتماعي بأنها «الأكثر نفاقاً» في متابعة «أحداث بالتيمور»، ولتبدأ معها حركة متكاملة وجدت لها جمهوراً واسعاً على الإنترنت أخذت تهتم بانتقاد الصور السلبية التي يسوقها الإعلام الأمريكي عن قضية العنف العنصري الممارس من قبل أجهزة الشرطة وحفظ النظام، والذي يتم اختصاره على الدوام بأعمال عنف وشغب وتخريب حاقدة.

«المرجع» الأكثر مصداقية..؟

لا يبدو أن الأحداث ستصل إلى نهاية هادئة على الإطلاق، فالاحتجاجات بدأت تتوسع وتخرج عن كونها مجرد ردة فعل غاضبة، بدأ وعي جمعي بالتكامل والنضوج تحفزه لا مبالاة البعض وعنصرية البعض الآخر، وأصبحت كاميرات الهواتف المحمولة المرجع الأكثر مصداقية بعد أن وصل ارتهان الإعلام الأمريكي– للخطاب الرسمي المنحرف– حداً لا يطاق، يجمع حوله المظلومين والمهمشين ويدفعهم للبحث عن «تغطيتهم» الخاصة بعيداً عن عدسات «جيرالدو» وأمثاله، ذلك النوع من العدسات الذي وجد طريقه إلى منطقتنا في الآونة الأخيرة، وما زال يوهم أتباعه بـ«الحيادية» و«الموضوعية»، بعد أن يرسم للمشاهدين صورة مغمسة بالدم حيناً وبالأوراق المالية الخضراء في باقي الأحيان..

«الرواية في خدمة الإنسان..»

«نحن لسنا مذنبين ولن نكون أبداً مذنبين. أولئك الذين خطفوا أرضنا وصيرونا إلى هذه الحال، أولئك هم المذنبون وهم الذين يستحقون العقاب».
يحدد «جدعان العبدالله» بطل رواية المذنبون، للأديب السوري الراحل فارس زرزور، رؤية مؤلفها وانحيازه للإنسان المظلوم المغلوب على أمره، وإخلاصه العميق لقناعاته، ومفهومه للرواية التي قال عنها يوماً: «الرواية هي أحد الفنون التي واسطتها الفكر والرؤية والقلم، وتوضع في حرص لتكون في خدمة الإنسان».

■ ياسمين عبدالله

كان لدراسته في الكلية العسكرية العلامة الأكبر في تكوينه، وعن تلك المرحلة يقول زرزور: «أثناء دراستي في الكلية العسكرية كنت لا أفارق المكتبة فيها، وهناك تعرفت على الرواية والروائيين الروس من أمثال دستويفسكي وتولستوي». وقد خاطبه مرة الجواهري قائلاً: «أنا لا أفهم كيف يصبح أديب قاص ضابطاً».

كان يرسم صورة البطل في الإنسان، الباحث عن العدالة، المحبط ولكن المتشبث بالأمل، الشقي ويطمح للخلاص. ولذلك يثور حسن ورفيقه جابر في رواية «الأشقياء والسادة» بوجه السيد الإقطاعي المتواطئ مع المحتل الأجنبي، ويحاول بطله محمد قاديش في رواية «لن تسقط المدينة» قتل لورنس العرب! ويقوم حسن جبل بقتل الآغا في رواية «حسن جبل»..الخ.

وحول علاقته بالكتاب والكتابة يؤكد قائلاً: « كنت مستغرقاً منذ طفولتي بالقراءة، وصحيح أن القراءة لا تجلب الفرح، لكنها تلهب النفس بالمشاعر، بدأت الكتابة منذ كنت صغيراً، لأنني أردت أن أقلّد الكتّاب الذين أقرأهم، وكنت أعرض ما أكتبه على بعض الرفاق ومنهم جاري سعيد حورانية».

كانت صلة زرزور بالتراث الشعري حميمة وعميقة، مثل صلته بالتراث الشعبي، ومع هاتين العلامتين الفارقتين في تكوينه، تأتي العلامة الأخرى المتمثلة بوالده الذي كتب عنه قصة «أبانا الذي في الأرض». كما عرض صورة نادرة للمرأة الريفية السورية، رسمها بإتقان مبيناً ألوان القهر والعنف التي تتعرض لها، وبذلك خرج عن الصورة النمطية للمرأة في الرواية السورية، فصور واقعها البائس، وكفاحها إلى جانب الرجل! ففي رواية «الحفاة وخفي حنين»، يرسم صورة مختزنة في ذاكرته، عندما كان معلماً في «تل علو» في الحسكة، تضم مجموعة من العمال الزراعيين والعاملات وقت الحصاد، صادفهم حين حلّت العطلة، ويصفهم: «كانوا يتراءون من بعيد قادمين من محطة القطار قطعا ممزقة، لا يجمعهم غير الأرض التي يخبّون عليها ببطون أقدامهم، ولا يربطهم غير رابطة الجوع والخواء. قطيع هائم على وجهه، يحملون صرراً فارغة وأسمالاً وأحزاناً قديمة ومشاكسات دائمة... وأكثر من ذلك يحملون أملا في الحصول على العيش...».

أهم أعماله: «لن تسقط المدينة، اللااجتماعيون، الحفاة وخفي حنين، الأشقياء والسادة، المذنبون، لاهو كما هو، غرفة للعامل وأمه، أن له أن ينصاع»

يعد الأديب فارس زرزور من أبرز كتّاب الأدب الواقعي، ومن أهم كتّاب الرواية التاريخية. ولد في حي شعبي في دمشق عام 1930 ونشأ في أسرة بالغة الفقر، تعلم في الكتّاب، ثم نال الشهادة المتوسطة، وعيّن معلماً في محافظة الحسكة، واحتك هناك عن قرب بحياة الريف ومعاناة الفلاح. ثم نال الشهادة الثانوية في عام 1949، فانتسب إثرها إلى الكلية العسكرية، وتخرج منها ضابطاً. كان زرزور يقرأ الكثير، مستأجراً الروايات والقصص من سوق الوراقين «المسكية» في دمشق مقابل خمسة قروش للكتاب، كان يدفعها مما ادخره من عمله أجيراً في أثناء العطلات الصيفية. مارس أعمالاً مختلفة متصلة بالتحرير الصحفي والكتابة بعد أن تحول إلى الحياة المدنية عام 1958. بدأ زرزور الكتابة القصصية في النصف الثاني من الأربعينيات، ونشر بعض قصصه منذ عام 1950 وانتقى أغلب شخصيات قصصه وروایاته من الحياة المعيشة التي جربها عن قرب أو شاهدها بإمعان. ومع أنه من أبناء المدينة، فقد صوّر جوانب واسعة من حياة الفلاحين في القرى والأرياف، وبيّن عن خبرة وممارسة كلاً من فرح الفلاح وبؤسه، اهتم الكاتب بالقصة القصيرة جنساً أدبياً، ونشر مجموعات لافتة. وتتسم قصة زرزور عامة بطرافة اللقطة الواقعية وحدة النقد الاجتماعي.

معرض بغداد الدولي الثالث للكتاب

يثبت معرض بغداد الدولي للكتاب في دورته الثالثة، الذي تقيمه دار العارف- لبنان، وجود قراء في العراق، رغم كل الظروف التي مر بها بلدهم، ورغم ضعف القدرة الشرائية عندهم.

■ خاص قاسيون

والـلافـت فـي هـذا المـعـرض، هـو ارتـفـاع مستوى ونوعية عناوين الكتب الأكثر مبيعاً، والتي تراوحت مواضيعها بين الأدب العالمي بمختلف أنواعه، الكتب السياسية والفكرية، المواضيع العلمية، التاريخ والميثولوجيا.. الخ وانخفاض الطلب على عناوين أقل مستوى، كانت سائدة في معارض أخرى مثل كتب الطبخ والتنجيم .. الخ. بالإضافة إلى نسبة الإقبال من جيل الشباب.

ومن القرائن الواضحة على طلب القارىء العراقي على تلك العناوين الجدية والتي تتضمن إجابات عن الاسئلة التي تفرض نفسها عليه، هو اللجوء إلى عملية نسخ الكتب بمواصفات فنية متدنية، وبيعها بأسعار أقل من الأسعار التي تفرضها دور النشر، لتلبية حاجة السوق الأمر الذي يعتبره أصحاب دور النشر تعدياً على حقوقهم. ولكن هذا يعد مؤشراً على ارتفاع الطلب على تلك العناوين بموازاة تدني القدرة الشرائية، حيث أن الكتاب المنسوخ يكون أرخص نسبياً من الكتاب الأصلي. والمشكلة أنه في الظروف الحالية التي يعيشها العراق، ليس هناك من قوانين تُحاسب على التزوير أو الاستنساخ، وتضمن حقوق دور النشر.

وأحد أهم أسباب ارتفاع أسعار الكتب الأصلية، هو ارتفاع تكاليف المشاركة في المعرض فمثلاً، بلغت تكلفة أجرة الجناح $130 للمتر المربع الواحد المجهز، عدا عن أجور الشحن والإقامة والسفر .....إلخ.

ويؤثر كل ما ذكر بشكل كبير سلباً على عدد المشاركين من دور النشر الخارجية في المعرض، وربما هذا يشرح بعض أسباب المفارقة التي يعبر عنها المعرض، فهو من ناحية يعتبر من المعارض الضعيفة بين معارض الكتاب العربية. ومن ناحية أخرى يعتبر سوق الكتاب العراقي من الأسواق الهامة، لدرجة أن عدداً من الناشرين يؤكدون، بناء على تجربتهم المباشرة، أن ما يباع في العراق من كتب تساوي من الناحية الكمية ،حجم الكتب المباعة في عدد من الدول العربية مجتمعة! والمؤسف حالياً، حسب رأي هؤلاء، هو سيطرة المتطفلين من تجار وسماسرة الكتب المزورة سواء في العراق أو في الدول المجاورة.

واللافت أيضاً أن أغلب الجامعات العراقية، لا تقوم على كثرتها بشراء العناوين التي تهمها من المعرض. ربما يكمن السبب في كون هذه الجامعات تتزود بحاجتها «بعد المعرض»، عبر صفقات فساد مشبوهة، وبمبالغ مرتفعة جداً.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0932848985
السويداء	مهند دليقان	0991586731

دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2015/05/08» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

ماركس.. ذلك الإنسان

في الخامس من أيار، تمر الذكرى 197 لولادة كارل ماركس، لم تكن أفكاره أبداً أكثر راهنية مما هي عليه اليوم، ويتضح ذلك في التعطش الكبير للماركسية الذي نشهده حيث يجري الحديث عن أهمية ماركس، وأفكاره، الأفكار التي صمدت أمام اختبار التاريخ وخرجت منتصرة، وهو ما يجد حتى بعض أعداء الماركسية أنفسهم مجبرين على الاعتراف به على مضض.

«كلما بقيت في وول ستريت، ازدادت قناعتي بماركس»، أحد المستشارين في وول ستريت.

«كان إنساناً، إنساناً في كل شيء، ولن أصادف له مثيلاً أبداً»
• وليم شكسبير- هاملت

■ **اعداد إيمان الأحمد**

غالباً ما يقتصر الحديث عن ماركس على كونه ذلك الاقتصادي والفيلسوف والمفكر، ولا يجري تناول حياة ماركس الإنسان، التي تكتسب أهمية كبرى لفهم هذه الشخصية بأبعادها المختلفة..

يذكر كثيرون ممن عاشروا ماركس وعرفوه عن قرب في أحاديثهم ومذكراتهم، قدرته وموهبته الخاصة في معاملة الناس وفهمهم، وإدراك قضاياهم، وجعلهم يشعرون بأنه يهتم بكل ما يشغل بالهم، إذ كان يجيد الإنصات ويستمع إلى الناس من مختلف الأوضاع والمهن.

«المغربي..»!

كان ماركس أكثر سحراً وافتتاناً لدى مخالطته الأطفال، وعندما كان يلعب معهم لا يجد الأطفال أبداً رفيقاً في الألعاب أفضل منه، وكان المقربون منه يطلقون عليه اسم «المغربي»، وتذكر ابنته كيف كان «المغربي» يحملها على كتفيه عبر الحديقة الصغيرة في غرافتن غراس ويشبك في خصلات شعرها الكستنائي اللون لبلاباً مزهراً، عندما كان لها من العمر حوالي ثلاث سنوات.

وكان يلعب مع أطفاله، ممثلاً دور الجواد، وقد كتبت ابنته ايليونورا ماركس عن هذه الذكرى مع والدها:«لقد كان المغربي حسب الرأي السائد بيننا، جواداً رائعاً، كانت أخواتي وأخي الصغير يكدنون المغربي إلى الكراسي ويجلسون عليها راكبين ويجبرونه على التنقل بهم».

ويذكر ماركس نفسه، في بعض المصادر، أن بعض فصول كتاب «الثامن عشر من برومير» كتبها في الشقة الواقعة على دين ستريت، في سوهو، وهو مربوط إلى ثلاثة كراسي يركبها ثلاثة أطفال صغار كانوا «يقودونه» و«يستحثونه».

وبالإضافة إلى أن «المغربي» كان جواداً ممتازاً فقد امتلك أيضاً كفاءة أعلى ، إذ كان راوي حكايات لا يضاهى. فكان ماركس يقص الحكايات على أطفاله أثناء النزهات، وكانت حكاياته مقسمة إلى أميال لا إلى فصول، وكانت ابنتاه تطلبان منه قائلتين: «احك لنا ميلاً آخر أيضاً من القصة».

تذكر إحدى بناته كيف أوقف تلميذ صغير، في حوالي العاشرة من العمر، ذات مرة بدون كلفة «زعيم الأممية» «الرهيب» في ميتلاند بارك واقترح عليه «لنتبادل السكاكين»، إحدى ألعاب التلاميذ حينها. سحب كل منهما سكينه وقارناهما. كان سكين الولد بشفرة واحدة فقط أما سكين ماركس فبشفرتين، ولكنهما غير حادتين. وبعد نقاش طويل تم عقد الصفقة، وجرى تبادل السكينين، ودفع «زعيم الأممية المخيف» قطعة معدنية من فئة البيني زيادة على ذلك لأن سكينه كان كليلاً جداً!

كان ماركس يحب زوجته ويعشقها، ويتوهج بهوى متوقد، وكان يربط بينهما الحب والصداقة، ولم يعرفا التأرجح والشكوك، وبقيا وفيين لبعضهما البعض حتى الموت.

«العمل لأجل الناس»

ارتبط اسم ماركس باسم صديقه انجلس، فلا يمكن للمرء أن يفكر باسم ماركس من غير أن يتذكر في الوقت نفسه أنجلس، والعكس بالعكس، فقد ربطتهما صداقة متينة فاقت الوصف، وكانت مثالاً أسطورياً، حياً للإخلاص والحب والتفاني في خدمة القضية التي جمعت الاثنين، كما أكد لينين:« إن علاقتهما الشخصية تفوق ما ترويه جميع أساطير الأقدمين البالغة الأثر عن الصداقة بين الناس». ومع أن حياتهما كانت متشابكة تشابكاً وثيقاً لدرجة كبيرة، فقد كان لكل واحد منهما شخصيته المتميزة. ولم يكونا ليتمايزان بمظهرهما الخارجي فحسب، وإنما كانا يتمايزان أيضاً من حيث طابعهما ومزاجهما وطريقتهما في التفكير والشعور، كما يؤكد بول لافارغ.

كان ماركس يعتقد: «أنه لا ينبغي في أي بحث علمي كان، إبداء الخشية بصدد نتائجه المحتملة»، وأن العالِم إذا كان هو نفسه لا يريد تخفيض مستواه، لا ينبغي له أبداً أن يوقف اشتراكه النشيط في الحياة الاجتماعية، ولا ينبغي له أن يحصر نفسه إلى الأبد في مكتبه أو في مختبره، كفأرة اندست في قطعة جبن، فلا يتدخل في الحياة وفي النضال الاجتماعي والسياسي الذي يخوضه أبناء عصره.

يقول ماركس: «لا ينبغي على العلم أن يكون متعة أنانية: فالسعداء الحظ، الذين يستطيعون تكريس أنفسهم لأداء المهمات العلمية، يجب عليهم أن يكونوا في طليعة الذين يقدمون معارفهم لخدمة البشرية»، وكانت إحدى عباراته المحببة، «العمل لأجل الناس».

«على أنه ليس ثمة بالنسبة للذين عرفوا كارل ماركس أسطورة، أمتع من تلك التي تمثله عادة رجلاً جهماً عابساً جافياً لاسبيل إلى التقرب منه، أشبه ما يكون بجوبتير قاصف الرعود، الذي يقذف الصواعق على الدوام، فلا تفتر شفتاه عن ابتسامة واحدة وهو متنسم ذروة الأولمب منفرداً منيعاً. إن مثل هذا التصور عن أنشط وأمرح إنسان بين جميع الأشخاص الذين عاشوا في زمن من الأزمنة، تفيض روحه فكاهة وحيوية وتسري ضحكته الصافية إلى النفوس فتشيع فيها الارتياح ولا يملك المرء أن لا يتأثر بها، ناهيك عن أنه كان بين الرفاق، أكثرهم لطفاً ورقة وعطفاً، إن هذا التصور كان مصدراً دائماً للعجب والتسلية، بالنسبة لجميع الذين عرفوه، إن جوبتير الحاقد وقاذف الرعود لم يكن سوى نتاج تصور السادة البرجوازيين»
• إليانور ماركس

بالزاوية!

■ **عصام حوج**

بين غوبلز وبريخت؟!

أعطى لزوجته السم لقتل أطفاله الستة، فأعطت زوجته السم لأبنائها وفارقوا الحياة بعد ربع ساعة، وبعد وفاة أبنائه، أقدم هو وزوجته على الانتحار خارج المبنى العسكري الذي كان يقيم فيه، وفارقوا الحياة؟!

تلك كانت النهاية التراجيدية، لوزير الدعاية النازية «بول جوزيف غوبلز» بعد أن أصبح الجيش الأحمر على أبواب برلين، وهو صاحب مقولة «كلما سمعت كلمة ثقافة، تحسست مسدسي».. و «اكذب، اكذب، اكذب، حتى يصدقك الناس»

هذا الرجل بآرائه و سلوكه، يكثف موقف النازية من عملية المعرفة والثقافة عموماً، ودور وسائل الإعلام ووظيفتها وأدواتها، وتعكس في الوقت ذاته بؤس الحالة النفسية للمهزوم ورد فعله المحتمل..

يونس بحري.. الذي كان يعمل «خطيباً وإماماً» في عدد من الدول الأوربية، أصبح خلال سنوات الحرب العالمية الثانية مراسل إذاعة «محطة برلين العربية الإذاعية» الالمانية، ومن «مآثره» الإعلامية أنه: لقّب الزعيم النازي هتلر بـ «حج محمد هتلر» لتسويقه في «الأوساط الإسلامية» وعرف بأنه بوق المشروع الألماني..

انتهى غوبلز كرمز للثقافة الفاشية بنهايته المأساوية المذكورة أعلاه، يونس بحري كذراع إعلامي لتلك الثقافة، وخير معبّر عنها، انتقل بعد هزيمة ألمانيا من موقع إلى آخر عند هذا الزعيم أو ذاك، في عقدي الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي، وانتهى الاثنان مع المشروع الذي سوّقا له في حينه.

في ذكرى الانتصار على الفاشية، وفي ظل تفشي النزعات الفاشية بتجلياتها المختلفة الدينية والعرقية من جديد، بأدواتها المتعددة الاقتصادية، والعسكرية والإعلامية والدعائية.. ماذا عن نماذج «غوبلز»، و «يونس بحري» في الإعلام المعاصر؟

الفاشية التي تجري محاولات محمومة لإعادة انتاجها في الظروف الراهنة، بالاستناد إلى التجربة السابقة، والتي تستخدم ذات الأدوات الدعائية، نظرية «اكذب» ذاتها، لن يكون مصيرها أفضل من مصير سابقتها، حيث ظهرت بعد الحرب وخلالها، أعمال إبداعية خالدة في الرواية والشعر والسينما والمسرح والموسيقى، ومدارس إعلامية جديدة تستخدم لغة السلام والتقدم الاجتماعي وتروج لهما، وذلك كمعادل طبيعي للانتصار السياسي والعسكري الذي حققته قوى السلام، وبما ينسجم مع الطبيعة البشرية وقيمها، إن الصراع الجاري اليوم في جانب منه يدور على الثقافة التي يجب أن تسود، ثقافة غوبلز، وبحري من جهة، أو ثقافة بريخت، وتيودوراكيس، وناظم حكمت من جهة أخرى.

issam@kassioun.org